المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة الثانية والأربعون | 42 | الأربعاء 12 جوان 2024

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 4830
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 4830
3- استئناف الجلسة..... 4831
4- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 فيفري 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل وتطوير السكة الحديدية لنقل الفسفاط..... 4831
5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 4848
6- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 4864
7- استئناف الجلسة وتوجيه أسئلة شفاهية إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة..... 4869
8- تدخلات السيدة والسادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي..... 4878
9- رفع الجلسة..... 4880
II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 4880

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وخمس دقائق من صباح يوم الأربعاء 12 جوان 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب، وذلك للنظر في مشروع القانون آنف الذكر وتوجيه أسئلة شفاهية إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

يسعدني، في مفتتح هذه الجلسة، وباسمكم جميعا، أن أرحّب بالسيدة فاطمة ثابت شيبوب، وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة والوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب.

في البداية، نتأكد من توفّر النصاب وذلك عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 97 من النظام الداخلي.

أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزّاء، التفضل بتسجيل الحضور،

تم تسجيل الحضور.

الحضور: 126. إذن النصاب متوفّر.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزّاء،

تبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 06 جوان 2024، يتضمّن جدول أعمال هذه الجلسة العامة النقاط التالية:

أوّلا: النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 فيفري 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل وتطوير السكة الحديدية لنقل الفسفاط، عدد 2024/31. وذلك عملا بالفصول 116 و125 و126 و127 من النظام الداخلي على وجه الخصوص.

ثانيا: توجيه أربعة أسئلة شفاهية إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة.

كما جرى به العمل فإن توزيع التوقيت المخصص للنقاش العام حول مشروع القانون محل النظر يخضع لأحكام الفصل 95 من النظام الداخلي، ثم يتم طلب الكلمة عملا بأحكام الفصل 102 منه، فالرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل التفضل بتسجيل أسمائهم.

هذا وبجدر التذكير، أنه في ما يتعلق بهذه الاتفاقية فإن تصويت المجلس يقتصر على مشروع قانون الموافقة عليها، ولا يمكن قبول التعديلات بشأن فصولها وفقا لما نصت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 من النظام الداخلي.

وفي ما يتعلق بترتيبات سير أشغالنا المتعلقة بمشروع القانون محل النظر فإنها ستتم على النحو التالي:

1.تلاوة تقرير اللجنة القارة المختصة.

2.النقاش العام.

3.ردود السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة.

4.التصويت بأغلبية الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة المشروع وذلك عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي.

5.المرور إلى التصويت على مشروع القانون بالأغلبية المطلوبة بالنسبة إلى مشاريع القوانين العادية (54 عضوا).

كما أنه تبعا للفصل 105 من النظام الداخلي، فإن الكلمة تعطى إلى ممثل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية كلما طلبوها.

زميلاتي، زملائي الأعزاء،

قبل الشروع في النقطة الأولى من جدول أعمالنا، أرحب بوفد من أبنائنا تلاميذ المدرسة الابتدائية "المنشية بتبرسق" الذين يؤدون زيارة دراسية إلى مجلسنا فمرحبا بهم. "تصفيق"

قبل أن نشرع في الجلسة هناك طلب لا بد أن يرد علي كتابة لتلاوته ونعرضه على التصويت، أيضا في ما يخص نقطة النظام، في ما عدا ذلك ليلتزم كلكم بمكانه، لا تؤخذ الكلمة بدون طلب كتابي.

زميلاتي زملائي الأعزاء،

نشرع في النقطة الأولى من جدول أعمالنا المتعلقة بالنظر في مشروع القانون عدد 31 لسنة 2024، وقبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة المالية والميزانية لتستعرض تقريرها لا يفوتني أن أتوجه إلى مكتبها وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على المجهود المتواصل والعمل المسدى. الكلمة للجنة تفضلوا.

يجب أن تعرفوا مسألة احترام الإجراءات قبل كل شيء وبستحيل إعادة الصورة النمطية للمجالس السابقة، إذا كان هناك من يريد التشويش فليس على حساب المصلحة العليا للوطن، إن كانت هناك مسألة ما قدم لي طلبا كتابيا وسأعرضه على التصويت، يجب ترسيخ النظام من فضلك، الزم مكانك، إذا كان هناك أي طلب كتابي فسأعرضه على الجلسة وهي سيدة الموقف، تفضل، الزم مكانك.

إذا كنتم تريدون إعادة الصور النمطية للمجالس السابقة فهذا مستحيل، تؤخذ نقطة النظام كتابة، لقد اتفقنا أن نقاط النظام، مكتب الجلسة قرأ وتلا، تطلب كتابة تفضل نقرأها.

لديك نقطة نظام في دقيقتين وهذا حق من حقوقك وسأمنحك إياه، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

سيدي الرئيس،

أولا، باسمي وباسم الكتلة الوطنية المستقلة نتقدم إليك بالتعازي لوفاة شقيقك تغمده الله برحمته في هذه الأيام الفضيلة ورزقه الجنة، ولكل حادث حديث.

سيدي الرئيس، قلنا عديد المرات، نحن نحترم الناس ونحترم النظام الداخلي وهيبة هذا المجلس، لذلك لا أريد أن أخوض اليوم في أي إشكال ولا الحديث في مشاكل مسلطة على الكتلة الوطنية المستقلة التي أصبح حقها بصدد الافتكاك أمام الرأي العام، أطلب منك بكل لطف ومن السادة الزملاء هنا، إذا كانت الكتلة الوطنية المستقلة قد أخطأت في حق أحدهم يوما ما أو افتكت حق الغير فليقع إعلامنا، فنحن نحترم زملاءنا والمقامات لكن الاعتداء الذي تمّ اليوم، لا أريد أن أتحدث عنه علنا ولا تضطروني لذلك وأن نمارس

ما لا نربده ولا نعنى بمسألة المجلس السالف وممارساته، نحن أكثر من نقدم الخدمة هنا وفي قوة الاقتراح والقيام بواجبنا ويشهد لنا القاصى والدانى وحتى فى الخارج.

لكن أطلب منك الآن بكل لطف، رفع الجلسة لمدة عشرين دقيقة للحديث فى موضوع يهمنا نحن كرؤساء كتل ويهمك أنت شخصيا ونتناقش فيما بيننا ثم نعود لنباشر مهامنا ومرحبا بالسيدة الوزيرة ونقوم بواجبنا وغير هذا، نحن ككتلة وطنية مستقلة لا يمكن أن نواصل فى ظل الظلم والحيف وإن لم آخذ حقى اليوم داخل المجلس وإذا كنت اليوم ككتلة يقع التسلط علي فكيف تريدنى أخذ حق الشعب والتعبير عنه؟

لذا سيدى الرئيس، احترمنا مثلما نحترمك، أعتقد أنه طبق النظام الداخلى من حقى طلب رفع الجلسة للتشاور والتحاور معك لا أكثر ولا أقل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أولا وبالذات، كلى احترام للسادة رؤساء الكتل والسادة النواب،

ثانيا، اتفق على أن يقع تقديم أى طلب كتابة، لو قدمت مطلبك كتابة واحترمت الإجراءات لاستجبت له مباشرة.

لذلك من فضلكم، لا تقاطعنى أنا لم أقاطع تدخلك، إذا كنت تريد منى إعادة الصورة النمطية للمجالس السابقة فهذا مستحيل، بالنسبة إلى هنا المحافظة على الصورة النمطية السليمة.

السادة الزملاء،

يبدو لى أن هناك مخططا واضحا لضرب المجلس، نرفع الجلسة شكرا.

(كانت الساعة العاشرة والربع صباحا)

استئناف الجلسة

(كانت الساعة العاشرة وخمسا وأربعين دقيقة صباحا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة،

طلبت النائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامى نقطة نظام، لديك دقيقتان حسب النظام الداخلي.

السيدة بسمة الهمامى

شكرا سيدى الرئيس،

صباح الخير جميعا،

صباح الخير يا تونس،

صباح الخير السادة الحضور،

نوابا ووزارة فى رحاب مجلس نواب الشعب،

أهلا وسهلا بأبناء تونس وزهورها الذين جاؤوا إلينا اليوم من المدارس الابتدائية بتبرسق.

أبناؤنا التلاميذ، ما شاهدتموه اليوم هو من باب الديمقراطية، فلا تفزعوا، فهى تظل قيمة حضارية ونيلها ليس سهلا، وهو مسار يتجدد ويؤسس له بناء على وعى وتراكمات

من باب الديمقراطية أيضا، أريد أن أقول أن عددنا اليوم كبرلمانيات 24، نتعرض إلى حيف كبير ومظلمة ونحن على مشارف نهاية هذه السنة البرلمانية، على السادة النواب مراجعة كثير من القيم والمبادئ التي جمعتنا وصدرت في النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

كما أريد أن أقول للسادة النواب ونحن على مشارف مرحلة جديدة وسنة برلمانية جديدة بعد العطلة، كفى عنفا ضد البرلمانيات من مجموعة غير منتمية للكتل أو مجموعة الكتل، ودمتم خير ذخر لتونس، إذا عرفتم معنى الديمقراطية والتأسيس الجديد لمجلس نواب الشعب، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا،

السادة النواب المحترمون،

حرصت على احترام الصورة النمطية للمجلس وعلى احترام الإجراءات، وما يتعلق بالاحتجاج هو فى خصوص ما اقترحه السادة رؤساء الكتل بالنسبة إلى التمثيليات الخارجية.

بالنسبة إلى النائبة المحترمة السيدة ألفة المروانى، وقع إقرارها من طرف المكتب وتلى علينا هذا فى الجلسة العامة، ونظرا أن هذه السيدة استقالت من الكتلة ورد علينا طلب مراجعة هذا التعيين، وعرض يوم أمس على المكتب ووقعت دراسته والاتفاق بصورة ديمقراطية من طرف كافة أعضاء المكتب على أن قرارات المكتب التى تعلن فى جلسة عامة لا تقع مراجعتها، وهذا قرار المكتب الذى اتخذ أمس بصورة ديمقراطية وشفافة.

بالنسبة إلى إجراءات جلسة اليوم، ما وقع هو تعدى صارخ على النظام الداخلى وعلى السادة النواب وعلى المجلس وصورته النمطية، لأنه بالنسبة إلى نقاط النظام اتخذ المكتب قرارا وتلى فى الجلسة أن نقاط النظام تطلب كتابيا، مثلما طلبت الآن الأستاذة بسمة الهمامى.

ثانيا، إذا كانت هناك إشكالية معينة فى أول الجلسة قبل عرض برنامج الجلسة العامة يطلب إدراج نقطة فى جدول الأعمال وتعرض للتصويت فى الجلسة، وعندما تقر الجلسة العامة إدراجها يقع تبنيها ومواصلة الجلسة والنظر فى النقطة المضافة فى جدول الأعمال، ولكن هنا لم يقع احترام هذا المسار، والمشهد الذى رأيناه ينبئ عن مخطط خطير وهو ضرب الصورة النمطية للمجلس، وأعدكم وأؤكد أننى ما دمت رئيسا لهذا لمجلس يستحيل أن تضرب الصورة النمطية للمجلس، لأنه بالنسبة إلى هناك ثلاث مسائل ذكرتها لكم: المصلحة العليا للوطن والصورة النمطية للمجلس والمصلحة العليا للمجلس ومصلحة السادة النواب فردا فردا، وهذا ما سأعمل على احترامه وسأواصل العمل عليه.

ولا يمكن بأى حال من الأحوال السماح بإدخال الفوضى فى مجلس نواب الشعب، وأعتذر للتلاميذ الذين قاموا بزيارتنا لأنه لأول مرة تقع هذه الحادثة في مجلس نواب الشعب بالنسبة إلى الدورة الحالية، وأتمنى ألا تتكرر فى المستقبل مثل هذه الحوادث، شكرا لكم ونعود الآن إلى جدول أعمالنا.

عرض ومناقشة
مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 فيفرى 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق السعودى للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء،

نشرع في النقطة الأولى من جدول أعمالنا المتعلقة بالنظر في مشروع القانون عدد 31 لسنة 2024، وقبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة المالية والميزانية لتستعرض تقريرها، لا يفوتني أن أتوجه إلى مكتبها وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على المجهود المتواصل والعمل المنجز، المصدح للجنة، تفضلوا.

السيد عصام شوشان، رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدى الرئيس،

صباح الخير كافة الحضور،

أربد أن أرحب بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها،

السيد الرئيس، قبل أن نمر إلى تلاوة التقرير وأعمال اللجنة نريد أن نتقدم إليك بالتعازي لوفاة شقيقك تغمده الله برحمته الواسعة وإنا لله وإنا إليه راجعون، ونحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

السيد عصام البحرى جابرى، المقرر

شكرا،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 فيفري 2024

بين الجمهورية التونسية والصندوق السعودى للتنمية للمساهمة فى تمويل مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط

(عدد 2024/31)

I. التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتونس بتاريخ 22 فيفري 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط وذلك تطبيقا لأحكام الدستور وخاصة الفصلين 74 و75 منه.

1 ـ تقديم عام:

يحتل قطاع الفسفاط مكانة بارزة في الاقتصاد التونسي حيث أنه يساهم بنسبة 3 % من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ويمثل 10 % من الصادرات التونسية وذلك بالنسبة إلى سنة 2010 ويمثل حاليا نسبة 6 % ويعزى هذا التراجع إلى بعض الإشكاليات الهيكلية التي تواجهها شركات إنتاج (شركة فسفاط قفصة) وتحويل مادة الفسفاط (المجمع الكميائي التونسي والشركة التونسية ـ الهندية للأسمدة) والشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية.

يتم نقل الفسفاط بشكل أساسي عن طريق السكك الحديدية ويمثل نشاط النقل الحديدي للفسفاط حوالي 40 % من مداخيل الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية من خلال نقل ما لا يقل عن 8 ملايين طن في السنة خلال الفترة السابقة لسنة 2011 لينخفض هذا النشاط بعد ذلك بصفة ملموسة بالتوازي مع تدني نسق الإنتاج.

حيث قامت الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية خلال سنة 2023 بنقل حوالي 1,7 مليون طن وهو ما يمثل قرابة 58 % من إنتاج الفسفاط.

وأمام الصعوبات التي يمر بها قطاع إنتاج الفسفاط ومشتقاته فإن جميع المجهودات ترمي إلى استرجاع مكانته على المستوى المحلي والعالمي حيث تم إعداد برنامج يهدف إلى إنتاج 12 مليون طن من الفسفاط التجاري في أفق سنة 2025 ويعد النقل الحديدي الخيار الأنسب والحتمي للقيام بدور فعال في تأمين نقل هذه المادة ومستلزمات تصنيعها.

وحتى تتمكن الشركة من تأمين نقل كامل الكميات المنتجة، توجب إعداد برنامج استثماري شامل للنهوض بمنظومة نقل الفسفاط يرتكز على مشروع لإعادة تأهيل خطوط نقل الفسفاط بجميع مكوناتها واقتناء معدات النقل الضرورية.ويتنزل المشروع موضوع الاتفاقية في هذا الإطار.

2 ـ مكونات المشروع والتكلفة المتوقعة:

تبعا لما تمّ تحديده من مكونات، من المنتظر أن تكون التكلفة الجملية للمشروع في حدود 166 مليون دولار أي ما يعادل 521 مليون دينار. وتتمثل عناصر المشروع في ما يلي:

أ ـ اعمال مدنية بقيمة 146 مليون دولار أي ما يعادل 459 مليون دينار وتتمثل في:

ـ تجديد 190 كلم من السكة ذات الأولوية لشبكة الجنوب كما يلي:

- 18 كلم من ن ك 396 إلى ن ك 414 على الخط 5.
- 25 كلم من ن ك 0 إلى ن ك 25 على الخط 14.
- 18,5 كلم من ن ك 0 إلى ن ك 18.5 على الخط 17.
- 129 كلم من ن ك 0 إلى ن ك 129 على الخط 21.

ـ تركيز مصنع للعوارض الخراسانية.

ب ـ خدمات استشارية (مراقبة ومتابعة الأشغال) بقيمة 4,8 مليون دولار أي ما يعادل 15 مليون دينار.

إضافة إلى كلفة عناصر المشروع تم تخصيص مبلغ احتياطي في حدود (10 %) من الكلفة المتوقعة تبلغ قيمتها 15,05 مليون دولار أي ما يعادل 47 مليون دينار.

ويعتبر هذا القسط مرحلة أولى من مشروع تجديد وتقوية الخطوط التي تؤمن نقل الفسفاط.

3 ـ موقع المشروع

سيشمل المشروع جزءا من شبكة نقل الفسفاط الواقعة بالجنوب التونسي موزعا على ولايات صفاقس (الخط 17) وقفصة (الخط 14 و21) وقابس (5 و21).

ـ الجزء المعني باتفاقية القرض الذي سيموله الصندوق السعودي للتنمية:

- 18 كلم من ن ك 396 إلى ن ك 414 على الخط 5.
- 25 كلم من ن ك 0 إلى ن ك 25 على الخط 14.
- 18,5 كلم من ن ك 0 إلى ن ك 18.5 على الخط 17.

ـ تركيز وحدة صنع العوارض الخراسانية.

ـ خدمات استشارية (مراقبة ومتابعة الأشغال).

4 ـ قيمة القرض ومكوناته:

تقدّر قيمة القرض بـ 206.250 مليون ريال سعودي ما يعادل 55 مليون دولار و172,7 مليون دينار.

عناصر المشروع	التكلفة حسب العملات			نسبة تمويل الفئة دون احتساب الأداءات
	مليون ريال سعودي	مليون دينار	مليون دولار	
الأعمال المدنية	172,500	144,44	46,00	% 100
الخدمات الاستشارية	18,750	15.70	5,00	% 100
المجموع	**191,250**	**160.14**	**50**	**% 100**
احتياطي (10 %)	15.000	12.56	4,00	
الإجمالي	**206.250**	**172,7**	**55,00**	

وتجدر الإشارة أنه سيتم استكمال التنسيق للحصول على قرض من كل من صندوق أبو ظبي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية وذلك للمساهمة في تمويل الجزء المتبقي من المرحلة الأولى من المشروع إلى جانب قرض الصندوق السعودي للتنمية موضوع اتفاقية القرض المعروضة.

5 ـ مبررات المشروع:

يمرّ النقل الحديدي للفسفاط بصعوبات هيكلية تفاقمت في السنوات الأخيرة مما أدى إلى عدم قدرة القطاع على القيام بدوره على الوجه الأكمل، الأمر الذي استوجب وضع خطة شاملة لاستعادة نسق نشاطه العادي. وتتمثل أهم التحديات التي يتوجب تجاوزها في:

ـ تدهور الوضعية المالية للشركة بسبب تراجع نشاط نقل الفسفاط مما أثر على جودة الخدمات المقدمة وعلى قدرة الشركة على تغطية مصاريف الاستغلال والقيام بالاستثمارات اللازمة والإيفاء بتعهداتها تجاه المزودين.

ـ اهتراء البنية التحتية للشبكة الحديدية لنقل الفسفاط وكثرة حوادث خروج القطارات على المسار.

ـ عدم تلاؤم الخصائص الفنية للشبكة الحديدية لنقل الفسفاط (قضبان 36 كلغ/متر وقضبان 46 كلغ /متر) مع المواصفات الفنية لمعدات الجر الحديثة التي تم اقتناؤها حيث تسجل القاطرات الجديدة (20 قاطرة DS بحمولة 20 طن) مشاكل في الاستغلال تتمثل في صعوبات العبور على هذه الخطوط القديمة والمهترئة (المستغلة منذ 40 سنة دون تجديد) وهو ما تسبب في أضرارا للمعدّات نفسها وكذلك للسكة ومكوناتها.

ـ عدم استغلال معدات الجر الحديثة وفقا لطاقتها مما اضطرّ الشركة لاستغلالها بالتزامن مع معدّات الجر القديمة وتحمّل تكلفة صيانة وإصلاح هذه الأخيرة التي كان من المفروض الاستغناء عن استعمالها في نقل الفسفاط.

هذا وتجدر الإشارة أن اقتناء هذه القاطرات، التي دخلت حيز الاستغلال منذ جانفي 2020، يعتبر عنصرا من عناصر برنامج تطوير نقل الفسفاط الذي شرعت في إنجازه الشركة بناء على مخرجات دراسة في الغرض والتي أفضت إلى ضرورة القيام باقتناء المعدّات الجارة بالتوازي مع مشروع تجديد وتقوية الخطوط التي تؤمن نقل الفسفاط.

ـ الاستعداد لنقل كامل كميّات الفسفاط المستخرجة من المناجم الحالية التي من المنتظر بحسب برنامج إنتاج شركة فسفاط قفصة، أن تستعيد النسق الأقصى لطاقتها الإنتاجية إضافة إلى دخول مراكز إنتاج جديدة حيز الاستغلال (أم الخشب).

ـ الاستعداد لتلبية الطلب الإضافي على نقل المواد الأولية اللازمة لتحويل الفسفاط (الكبريت) والمواد المصنعة (الأسمدة الكيمياوية) خاصة مع دخول مصنع التحويل "مظيلة 2" حيز الاستغلال.

6 ـ أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى:

ـ تجديد وتقوية جزء من الخطوط التي تؤمن نقل الفسفاط لتحسين طاقتها في تحمل قطارات تنقل كميات أكبر من مادة الفسفاط ومشتقاته مما يقلّص في معدّل مدة دوران المعدّات ويمكن من استغلالها بطريقة أجدى ويخفض من كلفة النقل.

ـ الترفيع في طاقة الشركة لنقل كميات الفسفاط المنتجة والمحوّلة مما يساهم في تحقيق انتعاشة مالية لجميع الشركات ذات العلاقة بالقطاع من ناحية وعلى الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى.

ـ التقليص من كلفة صيانة السكة مستغلة في عدة أجزاء منها منذ 40 سنة دون تجديد.

ـ استغلال القاطرات الجديدة على خطوط شبكة نقل الفسفاط وتحسين مردوديتها باعتبار طاقتها للجر المقدرة بـ 3200 طن حمولة نافعة وذلك من خلال الترفيع في معدّل تركيبة القطارات.

ـ المساهمة في التنمية الجهوية وخلق مواطن شغل مباشرة وغير مباشرة.

ـ المحافظة على المحيط والاقتصاد في الطاقة وتخفيف العبء على البنية التحتية للطرقات والحد من الاكتظاظ المروري والحوادث.

ـ تحسين الميزان التجاري بتأمين نقل كميات أكثر من مادة الفسفاط والمواد الكيمياوية.

7 ـ الجهة المنفذة للمشروع:

الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية.

8 ـ مدة إعداد وتنفيذ الأشغال:

سنتين بداية من تاريخ التعاقد مع شركة أو مجمع شركات المقاولة التي ستشرف على إنجاز المشروع بصيغة مفتاح في اليد.

9 ـ الشروط المالية للقرض:

سيتم منح هذا القرض حسب الشروط المالية التالية:

- عملة القرض: الريال السعودي،
- قيمة القرض: 206,250 مليون ريال سعودي ما يعادل 55 مليون دولار و172,7 مليون دينار،
- نسبة الفائدة: 2 %.
- فترة السداد: عشرون (20) سنة منها خمس (5) سنوات إمهال.

II.أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة اليوم الاثنين 29 أفريل 2024 نظرت خلالها في مشروع هذا القانون بالاستناد على ما ورد بوثيقة شرح الأسباب ونص مشروع القانون واتفاقية القرض.

وذكّر النواب بأهمية قطاع الفسفاط ونقله وتحويله في دعم الاقتصاد الوطني، وتطرقوا إلى مجمل الاشكاليات المطروحة في مجال نقل الفسفاط والحلول للارتقاء بمؤشرات نقل هذه المادة ومشتقاتها عبر السكة الحديدية.

وتداول النواب حول خصوصيات المشروع المتعلق بإعادة تأهيل خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط بجميع مكوناتها واقتناء معدات النقل الضرورية وكلفة ذلك والشروط المالية للقرض، واعتبروا أن دراسة مشروع القانون يحتم الاستماع إلى الأطراف المعنية والنظر في إمكانية برمجة زيارة ميدانية للاطّلاع على عين المكان على مكوّناته.

وقررت اللجنة طلب الاستماع إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة في مرحلة أولى ثم الاستماع إلى السيدة الوزيرة المكلفة بتسيير وزارة النقل.

1 ـ جلسة الاستماع إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة بتاريخ 09 ماي 2024:

قدّمتالسيدة الوزيرة هيكلة أهم المؤسسات الناشطة في قطاعالفسفاط ومشتقاته المعنية باستخراج وإنتاج وتحويل هذه المادة والشركات ذات العلاقة بالنشاط التحويلي وتلك المعنية بالوصل بين نشاط الاستخراج داخل الحوض المنجمي والنشاط التحويلي.

وبيّنت الأهمية الاقتصادية للفسفاط ومشتقاته، حيث أنه يساهم بحوالي 3 % في الناتج الوطني الخام قبل 2011 مقابل أقل من 1 % حاليا ويمثل 10 إلى 12 % من قيمة الصادرات قبل 2011 مقابل حوالي 3 % حاليا كما يوفر أكثر من 14000 موطن شغل.وأفادت أنه يمثل أحد ركائز الدورة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد التونسية. وكان يمثل نسبة هامة من الناتج الوطني الخام الى حدود سنة 2014 مما جعل تونس تصنّف من بين أكبر عشرة منتجين للفسفاط ومشتقاته في العالم.

وأفادت أنه تم رسم استراتيجية ترتكز أساسا على دعم منظومة إنتاج ونقل وتحويل الفسفاط موضحة أن نشاط النقل الحديدي يعتبر الشريان الذي يربط بين نشاط الاستخراج ونشاط التحويل ولا يمكن تطوير القطاع والنهوض به واسترجاع نسق الإنتاج دون تطوير منظومة النقل الحديدي.

كما قدّمت معطيات حول تطور نشاط النقل الحديدي للفسفاط من سنة 2010 إلى سنة 2023 مشيرة إلى أن تعريفة النقل الحديدي تضاعفت بداية من سنة 2016 كدعم من شركة فسفاط قفصة لمنظومة النقل الحديدي، إضافة إلى تطبيق زيادة في اتفاقية سنة 2023 بـ 20 %. وبيّنت أن طاقة النقل الحديدي تراجعت خلال السنوات الفارطة لتصل الى حوالي 1,1 مليون طن فقط سنة 2020 بسبب التحركات الاجتماعية بمدن الحوض المنجمي وبمراكز التحويل وكذلك بالسكة الحديدية. وأضافت أنّه بالرغم من التحسن الملحوظ في المناخ الاجتماعي، لم يتحسّن نسق الإنتاج حيث لم يتجاوز الإنتاج 1,7 مليون طن سنة 2023.

ثم استعرضت السيدة الوزيرة أهم الإشكاليات التي أدت إلى تراجع هذا القطاع أهمها العجز الهيكلي في منظومة النقل الحديدي للفسفاط وتوقف نقل الفسفاط على خطوط السكة الحديدية عدد 13و 15 و16 و21، وأكّدت أن أبرز الرهانات تتمثل في إصلاح منظومة النقل الحديدي لاستعادة نشاط قطاع الفسفاط ومشتقاته وتمكين شركات القطاع من استرجاع عافيتها المالية ومكانتها في الأسواق العالمية.

وأضافت أن الوزارة بصدد العمل مع مصالح وزارة النقل بهدف اعداد اتفاقية تتعلق بمتابعة تنفيذ الالتزامات التعاقدية الخاصة بنقل الفسفاط ومشتقاته. كما أوضحت أن مشروع النقل الهيدروليكي للفسفاط المبرمج من طرف شركة فسفاط قفصة لا يمكن أن يعيق الاستثمارات المبرمجة من طرف الشركة الوطنية للسكك الحديدية باعتباره سيدعم نشاط النقل.

وفي بداية النقاش، أكّد السيد رئيس اللجنة أن المعضلة الأساسية لقطاع الفسفاط تتمثّل في النقل وشدّد على ضرورة تظافر الجهود قصد الإصلاح الجذري للقطاع ومعالجة صعوباته والعودة إلى نسق الإنتاج المعهود لما له من دور في توفير الموارد وتحقيق التوازنات المالية.

وأثار النواب إشكاليات تتعلّق خاصة بالأسباب التي أدت إلى تقلص الإنتاج وتراجع مساهمته في الناتج المحلي وانعكاساته المباشرة على موارد ميزانية الدولة. وبيّنوا أن تطوير النقل الحديدي للفسفاط يعتبر حلقة من بين الحلقات التي تتطلب التدخل لكنه لا يمكّن من معالجة إشكاليات القطاع جذريا. وتعرضوا إلى عدد منها على غرار غياب المواد المستعملة في استخراج الفسفاط إضافة إلى تداعي البنية التحتية للمغاسل وكذلك تعسّر نقل الفسفاط الخام بين المناجم والمغاسل التي تتطلب إعادة الصيانة. واستفسروا عن مدى قدرة المجمع الكميائي على توفير حاجيات السوق المحلية، كما تساءلوا عن كيفية مساهمة إصلاح السكة الحديدية وتجديدها في الرّفع من إنتاج الفسفاط من 2 إلى 12 مليون طن في أفق 2025.

ودعا عدد من النواب إلى الاطلاع على تجارب مماثلة في العالم للاستفادة منها قصد تعصير قطاع الفسفاط، مؤكدين أن معالجته لا تكون بصفة أحادية باعتباره يمسّ عديد الوزارات. وأكّدوا على ضرورة إيلاء العناية اللازمة للبعد الاجتماعي للعاملين في القطاع وتعويض النقص الحاصل في الموارد البشرية المختصة واعتبروه المشكل الأساسي الذي أثّر على الإنتاج خلال الفترة السابقة.

وأوصوا بتوفير الحماية الصحية والتحفيزات للعاملين في القطاع خاصة بالنظر إلى الآثار البيئية لإنتاج الفسفاط وما يسببه ذلك من تدهور جودة الحياة وتلوث الموارد المائية وتدمير المناطق الطبيعية وتدهور الظروف الصحية للعمال والمتساكنين.

كما دعوا إلى ضرورة التصدّي لشبهات الفساد في تسيير الشركات المعنية واقترحوا تكوين لجنة لتدارس الحلول الكفيلة بتطوير نشاط القطاع واسترجاع مكانته في السوق العالمية بناء على مخطط استراتيجي طويل الأمد. وأكّدوا بالخصوص على ضرورة التعويل على الذات والتفكير في خطة لتثمين المنتوج وتوجيهه لتطوير الصناعة المحلية لتلبية الحاجيات الوطنية.

وفي تفاعلها مع الاستفسارات، أكّدت السيدة الوزيرة أن النهوض بقطاع السكك الحديدية يعتبر أحد الرهانات الأساسية للنهوض بقطاع الفسفاط ومشتقاته، وبيّنت أن هناك برنامجا متكاملا لتسريع وتطوير المشاريع المعطّلة.

وأفاد ممثل عن الوزارة أنّ معالجة قطاع الفسفاط تتطلّب رؤية شاملة لا تقتصر على النقل الحديدي فقط بل تأخذ في الاعتبار مسألة الاستخراج والتحويل والتسويق ومعالجة كل العوائق المتصلة به وذلك بصفة متزامنة. وأضاف أنه تمّ رصد استثمارات لصيانة جهاز الإنتاج وتحريك الأتربة وتعرّض للدور الذي يقوم به المجمع الكميائي التونسي في تثمين الفسفاط ممّا يعطيه قيمة مضافة عالية ويجعله مدرّا للعملة الصعبة.

من جهته أفاد مدير عام الشركة الوطنية للفسفاط أن 3.2 مليون طن من الفسفاط التجاري جاهز للنقل إلى وحدات التحويل، مشيرا إلى أن قطاع النقل الحديدي يؤمّن حاليا 3 سفرات يوميا في حين أن العدد المطلوب هو 7 سفرات يوميا وهو ما يتطلّب ضرورة اللجوء إلى النقل عبر شاحنات خاصة.

وبخصوص نقل الفسفاط الخام بين المناجم السطحية والمغاسل، فقد تم استثمار حوالي 63 مليارا خصصت لاقتناء 18 شاحنة بحمولة 60 طنا و6 محملات هيدروليكية بسعة 55م^3 وتم استكمال كل الإجراءات بشأنها وستدخل قريبا حيز الاستغلال. وأضاف أن هناك برنامجا لرصد استثمارات لفائدة شركة نقل المواد المنجمية، وقد تم في إطار قانون المالية لسنة 2024 رصد 240 مليون دينار لشراء معدات جديدة لتطوير آليات الإنتاج معتبرا أن الإشكال الحقيقي لا يكمن في المغاسل بل في ضرورة تجديد أجهزة الإنتاج.

ومن جهته، بيّن السيد المدير العام للمجمع الكيميائي أن الفاصل بين المجمع والمواد الأولية كالفسفاط والكبريت هو النقل وأن هناك برنامجا وجهودا مبذولة لتذليل الصعوبات وتجاوز العراقيل سواء كانت المتعلقة بتجديد وصيانة جهاز الإنتاج أو توفير اليد العاملة والإطارات المختصة في اتجاه تطوير القطاع والتسريع في المشاريع المعطلة.

وبخصوص التلوث الهوائي والبيئي الناتج عن إتلاف الفوسفوجيبس، بيّن أن المسألة الصحية والبيئية أولوية مطلقة وهو ما يتطلب إيجاد حلول علمية دقيقة وتنسيق كل الأطراف وتشريك الخبراء في الملف.

ثم قدّم السيد المدير العام الفني للمجمع معطيات حول الدور الذي يقوم به المجمع في تثمين الفسفاط مما خوّل له الحصول على براءة اختراع يتم تسويقها وبيعها في الخارج وهو ما أدّى بدوره إلى الرفع من القدرة التنافسية لقطاع الفسفاط. وأكّد أن تلبية الحاجيات الوطنية من المواد الأولية تحظى بأولوية مطلقة أمام التصدير وتندرج في إطار الأمن القومي الغذائي خاصة تلك المتعلقة بحاجيات الفلاحة.

2 ـ جلسة الاستماع إلى السيدة الوزيرة المكلفة بتسيير وزارة النقل بتاريخ 14 ماي 2024:

أكّدت السيدة الوزيرة على أهمية النقل الحديدي بما يجعل منه دعامة أساسيّة من دعائم الاقتصاد ويأهله للقيام بدور فعّال في دفع الديناميكية الاقتصادية. وبيّنت أن النقل الحديدي للفسفاط يمرّ بصعوبات هيكلية تفاقمت في السنوات الأخيرة مما أدى إلى عدم قدرة القطاع على القيام بدوره على الوجه الأكمل وهو ما يستوجب وضع خطة لاستعادة نسق النشاط تدريجيا عبر تطوير آلة الإنتاج ومعالجة الأوضاع الراهنة بصفة جذرية وإحداث نقلة نوعية على مستوى خدمات النّقل الحديدي، من خلال التوجّه نحو تعصير شبكة النقل لتدعيم قطاع الفسفاط واسترجاع قدرته التنافسية العالمية. وأكّدت على التأثيرات الإيجابية لهذا التمشّي على الميزان التجاري وعلى التوازنات المالية للشركة الوطنية للسّكك الحديدية.

وأفادت أن نقل الفسفاط عن طريق السكة الحديدية خلال الفترة السابقة لسنة 2011 يمثّل 40 % من مداخيل الشركة من خلال نقل ما لا يقل عن 8 ملايين طن في السنة لينخفض هذا النشاط بسبب تدني نسق الإنتاج واهتراء البنية التحتية والمعدات. وبيّنت أن مستوى نشاط النقل الحديدي يبلغ حاليا حوالي 1,6 مليون طن سنويا وهو ما يمثل قرابة 50 % من إنتاج الفسفاط. وأوضحت أنه يتم نقل هذه المادة من مناجم الرّديَفَ والمتلوّي وأم العرائس والمظيلة وصهيب وكاف الدور إلى معامل التحويل للمجمّع الكيميائي والشركة التونسية الهندية للأسمدة وموانى التصدير.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

وأبرزت أن الشركة الوطنية للسّكك الحديدية تعتمد في عمليات نقل الفسفاط على أسطول يتكون من قاطرات جديدة وأخرى قديمة وعربات ذات جاهزية مختلفة، وبيّنت أن النشاط المتعلق بنقل الفسفاط في الفترة الممتدّة بين سنوات2011 و2023 تراجع من 2,5 مليون طن إلى 1,6مليون طن سنويا، وأن الكميات المنقولة من الفسفاط التجاري خلال فترة الخمسة أشهر الأولى من السنة الحالية بلغت 565 ألف طن مقابل 622 ألف طن خلال نفس الفترة من سنة 2023 أي بانخفاض قُدّر بـ 9 %.

ثم استعرضت السيدة الوزيرة أسباب تراجع نشاط النّقل الحديدي للفسفاط منذ سنة 2011 والتي تتمثل خاصة في تقادم أسطول العربات المخصصة لنقل الفسفاط وضعف نسبة جاهزية هذه العربات وتواتر الاعتصامات بالسّكة وبمناجم شركة فسفاط قفصة وبمصانع المجمع الكيميائي التونسي وبمراكز الشّحن، وقطع الخط رقم (13) والخط رقم 21 خلال فترات طويلة، إضافة إلى النقص في قطع غيار العربات والقاطرات القديمة وتدنّي نسبة جاهزية القاطرات الجديدة إلى 45 % وانقطاع الخطّين رقم (15) ورقم (16) بسبب الفيضانات التي شهدها الحوض المنجمي في04 أكتوبر 2017.

وأضافت، في ذات السياق، أن عددا من الإشكاليات لا تزال عالقة على غرار عدم استعادة معمل تيفارت لنسق التفريغ العادي،

وعدم توفّر معدات الشحن بمنجم صهيب في أغلب الأحيان، وتعطّل مشروع بناء الورشات لصيانة المعدات بجهة قفصة نتيجة الاعتصامات المتكررة، وعدم إيفاء المقاول بتعهداته قصد إتمام الصفقة، علاوة على عدم توفر قطاع الغيار لبعض عربات نقل الفسفاط وصعوبات تتعلّق بالاستغلال بمحطة المتلوي نتيجة توقف عمليات المناورة وسير حركة القطارات بالمحطة المذكورة أثناء عمليات الشحن بمنجم المتلوي، إضافة إلتعثر استعادة النسق العادي لشحن بعض العربات وانخفاض إنتاج منجم صهيب بـ 18% خلال الأربعة الأشهر الأولى من سنة 2024 إلى غير ذلك.

وأكّدت أن الإشكاليات المذكورة أدّت خلال سنة 2023 إلى حذف 1372 قطارا من جملة 2695 قطارا مبرمجة أي بنسبة 51 % مشيرة إلى أن نسبة 25 % فقط ترجع إلى الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية نظرا إلى وضعية المعدات وحالة السكة.

واستعرضت عددا من الإجراءات الضرورية لاستعادة النسق الطبيعي لنشاط النّقل الحديديّ للفسفاط والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: الإسراع في اقتناء قطع الغيار الخاصة ببعض العربات واستئناف النّسق العادي لتفريغ الفسفاط بمعمل تيفارت وتسوية ملف القاطرات الجديدة مع المزود الأمريكي وتكثيف التنسيق مع شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي لتطوير وتحسين نسق التعبئة والتفريغ وإنجاز الاستثمارات المتعلّقة بتجديد شبكة الجنوب لنقل الفسفاط.

وأفادت أن تفعيل هذه الإجراءات سيمكّن من الرّفع من جاهزية العربات في سنة 2024 ليتم تدريجيا الرفع من نسق نشاط النقل الحديدي للفسفاط وتحقيق البرنامج التقديري للسّنوات القادمة حيث يتوقع نقل حوالي 3.8 مليون طن سنة 2024 و4.7 مليون طن سنة 2027. وأوضحت أن تحقيق معدل نقل كمية 4.5 مليون طن خلال السنوات القادمة والمحافظة على استمرارية نشاط نقل الفسفاط يتطلب اقتناء 400 عربة جديدة في أفق 2027. وبيّنت أن الشركة بصدد إعداد كراسات الشروط الخاصة بطلب العروض، بالإضافة إلى مواصلة صيانة الأسطول الحالي من عربات وقاطرات.

وفي خاتمة تدخلها، قدّمت معطيات حول مشروع تجديد وتطوير السّكة الحديدية لنقل الفسفاط في جزئيه الأول والثاني من خلال توضيح مراحل إنجاز المشروع وخارطته وأهدافه وكلفته وخطة تمويله.

السيدة ريم الصغير، عضو لجنة المالية والميزانية

وخلال النقاش، أثار النواب عديد المسائل تعلقت خاصة بكيفية نقل الفسفاط التحت أرضي وبطرق تمكّن من المحافظة على المحيط وتخفيف العبء على البنية التحتية للطرقات وباعتماد الطاقة الشمسية. كما استفسروا حول وضعية القاطرات والعربات التي هي بصدد الاستغلال حاليا وأسباب النقص في قطع الغيار لعديد العربات وأكدوا على حوكمة إسناد الصفقات المتعلقة بالسكة الحديدية من خلال الإعداد الجيّد لكراسات الشروط، ومراجعة الأمر المتعلق بالصفقات العمومية قصد اختيار المزود الأمثل.

ودعا النواب إلى ضرورة تظافر الجهود لحل كل الإشكاليات العالقة لا سيما منها الاجتماعية والصحية قصد استعادة الفسفاط لنسق نشاطه قبل سنة 2011. كما أكّدوا على أهمية ضبط استراتيجية واضحة وطويلة الأمد بخصوص نقل الفسفاط عبر السكك الحديدية. وطلبوا مدّهم بمعطيات حول مخزون الفسفاط بقفصة. وأكّدوا بالمناسبة على ضرورة تدعيم النقل الحديدي في عدة جهات داخلية.

وفي ردّها، أوضحت السيدة الوزيرة أن ملف الفسفاط يحظى بمتابعة متواصلة من قبل رئيس الجمهورية ومجلس الأمن القومي ومجلس الوزراء، مؤكّدة ضرورة العمل وفق توازن مدروس بين تحسين الوضعية الحالية ومراعاة الإمكانيات المالية للدولة، مع التنسيق المتواصل بين جميع الأطراف المتدخّلة في القطاع. وأوضحت أن هناك متابعة حينية لنشاط نقل الفسفاط، مع تحميل المسؤولية لكل الأطراف كل في اختصاصه، مؤكّدة على تعزيز الحوكمة في القطاع.

وقدّمت معطيات حول الخط الحديدي في عديد الجهات، وأكّدت على التنسيق المتواصل مع هياكل المجتمع المدني قصد تفادي الاعتراضات والتعطيلات المحتملة بسبب المطالب الاجتماعية قبل الشروع في إنجاز المشاريع وتوفّر التمويلات اللازمة من قبل المانحين. كما استعرضت عددا من المشاريع المتعلقة بتهيئة واستعمال القاطرات القديمة واقتناء العربات الجديدة وتأهيل البنية التحتية وتجديد وتقوية السكة الحديدية وكذلك أسطول النقل الحديدي.

III.قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

شكرا ودام عزكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على عملها القيم وعلى الجهد المبذول وننتقل إلى النقاش العام، لدينا قائمة أولية تضم السادة والسيدات النواب الأفاضل: ياسر القوراري وهشام حسنى وعماد الدين سديري ومنال بديدة وعبد القادر بن زينب ومحمد الماجدي وعبد الستار الزارعي والطيب الطالبي وريم المعشاوي.

المصدح للنائب المحترم السيد ياسر قوراري عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ستّ دقائق.

السيد ياسر قوراري

شكرا سيدي الرئيس،

بداية، باسمي وباسم كتلة الخط الوطني السيادي نتوجه لكم بأحر التعازي في وفاة شقيقكم متمنين له الرحمة إن شاء الله.

ثانيا، أمر الى الترحاب بالسيدة عضو الحكومة، السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة والوفد المرافق لها،

قلت عضو الحكومة وأقصد ذلك جيدا باعتبار أنني سأخاطب من خلالكم الحكومة.

السيدة الوزيرة، عودتنا حكومتكم بالبطء في كل شيء كما في مسألة القروض فهي تبطئ في المشاريع ذات الطابع الاجتماعي المتقاعدين وعمال المناولة والعمل الهش، هذا ليس من أولوياتها رغم تأكيد رئيس الجمهورية على هذه المحاور.

حكومتكم تبطئ في المشاريع ذات الطابع الاقتصادي، مجلة الاستثمار والقوانين المختلفة المتعلقة بالمحروقات والثروات المتجددة وغيرها في ظل الاتفاقيات التي تبرمونها تضاف إليها الصفقات

العمومية وغيرها، وكل هذا ليس من أولويات التشريع لدى حكومتكم.

حكومتكم لا تهتم بالمشاريع ذات الطابع السياسي، اليوم مجالس محلية ومجالس جهوية وإقليمية والمجلس الوطني للجهات والأقاليم والقوانين التي حري بالحكومة إعدادها لأنه ليس محمولا على رئيس الجمهورية أن يتولى إعداد هذه القوانين، إلى حد اليوم لا يوجد منها شيء.

ما الذي تقوم به حكومتكم مقابل هذا السيدة الوزيرة؟ حكومتكم تتقن جيدا استعجال القروض واتفاقيات وعقود الطاقة والنفط، وسنخصص لها جلسة خاصة ولنا فيها حديث مطوّل.

منذ بداية السنة أكثر من 90% من مشاريع القوانين التي تأتي بها حكومتكم تتعلق باتفاقيات القروض.

كانت تأتي بها السيدة وزيرة المالية ويبدو أن الوضع أصبح محرجا، فاليوم أصبحنا نراها توزع على مختلف الوزارات وكل وزير يأتينا بمشروع قرض حسب اختصاصه.

في توجه حكومتكم ترويج لفكرة تنويع مصادر التمويل بديلا عن صندوق النقد الدولي. كذلك ترويج لفكرة قروض الداخل وقروض الخارج، لدينا قروض في الداخل وهناك أيضا قرض وارد من مجموعة من البنوك في الداخل.

قروض للاستثمار وهو ترويج آخر، يعني أن القروض لم نعد نخصصها للاستهلاك وإنما للاستثمار وأي استثمار؟

خط ربط مع إيطاليا ما وراء البحار، خزانات حبوب لتوريد القمح من وراء البحار، تجديد السكة الحديدية لنقل ثرواتنا إلى ما وراء البحار.

السيدة الوزيرة، يبدو أن حكومتكم تفكر وراء البحار.

إلى أين سيأخذنا كل هذا؟ سيأخذنا إلى سياسة الاقتراض والمديونية والسادة نواب الشعب، أنتم المسؤولون أمام شعب تونس، وهو من سيحاسبكم ويحملكم المسؤولية واليوم تتوالى القروض الواحد تلو الآخر، فإلى أين نسير السادة النواب؟ نحن سنتحمل المسؤولية والسادة الوزراء كل منهم سيذهب في حال سبيله.

بالتالي أعتقد أن خياراتنا ومصادقتنا على هذه القروض يجب أن تكون مدروسة لأن هذا الخيار لا يمكن أن يعيدنا إلا إلى صندوق النقد الدولي الذي اعتقدنا أننا تخلّينا عنه ونريد ألاّ نعود إليه بإغراق البلاد في المديونية.

بالتالي لا يمكن أن نصادق على هذه القروض ما لم تتنزل في إطار رؤية شاملة للإصلاح ولكن كل مرة قرض في المطلق، لا يمكننا أن نمكث في هذا طويلا.

ثانيا، ألم نقم بالصلح الجزائي لاسترجاع أموال الشعب المنهوبة؟ ألم تنهب أموال السكة الحديدية والمناطق المنجمية؟ أليس لدينا من استثروا من السكة الحديدية؟ ما الذي قمنا به معهم؟ كان بالإمكان أن نذهب إلى هؤلاء وسنغطي هذا القرض.

ثالثا، اليوم المناطق المنجمية صحيح الحوض المنجمي، لكن هناك مناطق أخرى حري أن نهتم بها، جنوب ولاية الكاف والقلعة الخصبة وسراورتان، هذه المشاريع ذات المخزونات الضخمة للفسفاط ولا التفاتة وهو يصدّر لجهات بأكملها منذ سنوات أمضيناها في انتظار الطريق والماء، وحين نقول التنمية يقولون سنأتي إلى سراورتان.

إذن، أعتقد أن حكومتكم مستمرة كبقية الحكومات في سياسة الارتباط بما وراء البحار وسياسة التسويف للجهات المهمشة والمفقرة، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم هشام حسني غير منتمي له أربع دقائق.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

أجدد التعازي في وفاة شقيقكم رحمه الله،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

اليوم كالعادة قانون يتعلق بالمصادقة على قرض، يعني أن هذا المجلس انتخب من أجل المصادقة على القروض، ولكن القوانين التي تهم تحسين عيش المواطن أو تحسين مجال الاستثمار أو مجالات الصرف كل هذا لم يتوفر، ونحن في انتظار الثورة التشريعية.

أريد أن أعرف هذه القروض المؤجلة وهنا أطلب من لجنة المالية أن تعطينا قيمة الأقساط التي ستسدد في ميزانية 2029، ما الذي تقوم به هذه الحكومة؟ ستقوم بتصريف أمورها الآن ثم تأتي الحكومة تلو الأخرى لتتصرف وطبعا تأتي حكومة بعد أخرى وتقول أورثونا تركة، يعني أن المجلس الذي سيلي هذا المجلس سيقول هذه تركة المجلس السابق، مثلما قلنا نحن على كل المجالس الأخرى السابقة، هذا بالنسبة إلى المالية.

السيدة الوزيرة، نعود الآن إلى الفسفاط، هل أن مشكل الفسفاط يكمن في النقل؟ هناك إشكال في النقل، هناك مشكلة تراجع الإنتاج ونعرف أسبابه، الاحتجاجات وضعف الدولة هو ما جعل الفسفاط يتراجع، ولدينا مغاسل يجب أن تركز في توزر وسراورتان، لماذا لم يتم إحداثها من أجل التحسين؟

فقدنا الريادة في تصدير الفسفاط، وفقدنا حرفاء خارجيين لفائدة المغرب وتركيا، هذا ما يجب أن نفكر فيه قبل أن نعتمد على الحلول السهلة، نأخذ القرض لنحسن السكة الحديدية، ثم ماذا؟ هل لدينا الآن مخزون جاهز للنقل لتجاوز صعوبات هذا القطاع؟ وفروا لنا المخزون والإنتاج أولا.

وحين نقول الشركة تعاني من صعوبات مالية، طبعا إذا كانت الشركة تعطي أجورا وهمية وشركات الغراسة والبستنة ولا أعرف ما حصل أيضا في هذه الشركة، يعني من كانت من الشركات الرابحة وتقرض الدولة وتنعش ميزانيتها نجدها اليوم تعاني من صعوبات مالية، ونعرف من وراء ذلك، ونعرف اللوبيات ومن الذي دمر السكة وشغل شاحناته، ونعرف أن هناك لوبيات تقوم بتحركات اجتماعية مدفوعة الأجر، والجميع يعرف هذا ولا ينكره أحد، وحين نريد أن نعالج يجب أن يكون ذلك في جوهر الأمور، من داخلها وأصلها وليس في القشور من الخارج لتحسين السكة وشراء قاطرة.

اليوم نسعى إلى تطوير وسائل الإنتاج في الفسفاط وما زلنا نعمل بوسائل الثلاثينات والعشرينات والعربات المهترئة وعمال المناجم هم

أنفسهم، نعمل هكذا، وما الذي تطور في هذا الإنتاج؟ وإذا كنا نريد فعلا الإصلاح وثورة شاملة في الإنتاج يجب أن نفكر في الآليات وفي تحسين التشريعات، وهذا هو الأهم، ولكن أن نبقى هكذا في البحث عن الحلول السهلة بالاقتراض ويعلم الله كيف سنسدد فيما بعد، وإذا وافقتم على القرض فكيف سيتم التسديد؟ بعد خمس سنوات من أين سنأتي بهذه الموارد؟

سنسمع كل المداخلات تدين القروض، ولكن للأسف الشديد سيصوت الجميع فيما بعد بنعم، للأسف أنا لا أصوت على قرض إلا إذا ذكرتم لنا كيف سنسدده ومن أين سيتم ذلك؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد الدين سديري عن كتلة صوت الجمهورية، له ستّ دقائق.

السيد عماد الدين سديري

شكرا سيدي الرئيس،

أحيي كالعادة مجهود لجنة المالية والميزانية، وسأعمل بالتوصية الصادرة عنها حول أهمية هذه الاتفاقية من أجل تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط، هذه المادة المهمة في تطوير الإنتاج الفلاحي وتوفير العملة الصعبة للبلاد التونسية.

سأستغل وجود السيدة الوزيرة للحديث في عنصرين اثنين مرتبطين أشد الارتباط ببعضهما: خطوط السكة الحديدية والثروات المنجمية.

السيدة الوزيرة، ولاية الكاف ولاية فلاحية بالأساس ولكن طبيعة المناخ جعلت منها ولاية مهددة بالتصحر نتيجة سنوات الجفاف المتكررة وخاصة جنوب الولاية. كما أن هذه الولاية تزخر بعديد البدائل التي وجب على الدولة إيجادها كاعتماد خارطة فلاحية تراعي خصوصيات المنطقة أو إيجاد مناطق تجارية بالمناطق الحدودية لتنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالجهة.

ومن أكثر وأنجع البدائل في علاقة بوزارتكم هو ضرورة وجود خارطة منجمية من أجل تثمين الموارد الطبيعية بها خاصة أن كل المعتمديات معنية بهذا المجال سواء في شمال الولاية بمنجم طويرف سابقا وكبوش بالكاف الشرقية وميناء بوقرين بمعتمدية السرس.

كما أن منجم بوجابر الذي يقع على الحدود الجزائرية فهو يختص بإنتاج 16 نوع من المعادن أهمها البيراتين والرصاص والزنك وقد استغلته فرنسا منذ 1890 إلى حدود 1950 وواصلت الدولة التونسية استغلاله من 1972 إلى 2004. مع العلم أن إنتاجه السنوي بلغ 8 مليون طن وأغلق سنة 2005 بعد تراجع في الإنتاج إلى حدود 41 ألف طن من الزنك و57 ألف طن من الرصاص، وكان مشغلا لحوالي 160 عامل وبغلقه غابت حلقات الإنتاج الاقتصادية والاجتماعية، أتساءل عن مستقبل هذا المنجم خاصة أن منجم صلاطة من منطقة منزل سالم يستحق الدراسة والتدقيق لتثمين مدخرات هذه الولاية بما يعود على الجهة وعلى البلاد بالمنفعة.

كما أستغل هذه الفرصة للتنويه بمجهودات الإطار المشرف على منجم الجريصة وعلى معمل الإسمنت أم الكليل بتاجروين على النقلة النوعية التي تحققت على مستوى التسيير وخاصة بمعمل الإسمنت الذي تطور أداؤه وتحسنت مردوديته.

في الختام أريد الحديث عن قطب صناعي بإمكانه أن يكون أحد الحلول الاستراتيجية للبلاد لتفادي العجز المالي للميزانية وتجنب القروض من الصناديق والبنوك الدولية وأعني بالحديث هنا احتياطي الفسفاط الذي يعتبر الأهم بالبلاد التونسية، وأعني هنا منجم سراورتان، حيث أن التقديرات تشير إلى وجود ما يفوق 10 مليار طن من الفسفاط، وتمثل مادة اليورانيوم نسبة 40% من هذا الإنتاج.

وعلى حد علمنا فإن رغبة الشريك الصيني في الاستثمار هي الوحيدة، والعرض المالي المقدم لكراء هذا المنجم يفوق ميزانية الدولة، إضافة إلى الطاقة التشغيلية لهذا المعمل الذي وقع التعامل معه بإيجابية سيكون أحد أهم الحلول الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، رغم يقيننا بأن هناك العديد من العراقيل والشروط التي تعطل هذا المشروع إلا أننا متمسكون به كممثلي شعب بضرورة تفعيل هذا الإنجاز وإعطاءه الأولوية المطلقة.

أخيرا وأنا أتحدث عن الثروات المنجمية، لا بد من مراجعة فنية لخطوط السكك الحديدية حتى تكون شريانا تجاريا جامعا ومسهلا للاستثمارات وخاصة في المجال المنجمي، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة منال بديدة غير منتمية، لها ثمان دقائق.

السيدة منال بديدة

شكرا سيدي الرئيس،

يعرض علينا اليوم قانون للمصادقة على قرض مبرم مع الصندوق السعودي للتنمية لتجديد السكك الحديدية لنقل فسفاط قفصة.

صدقا بسبب كثرة القوانين المتعلقة بالمصادقة على القروض نسيت عدد القروض التي عرضت علينا والتي صادقنا عليها. ألهذه الدرجة لا توجد حلول أخرى للأزمة في بلادنا غير الاقتراض؟

أغلبنا شارك في الانتخابات التشريعية ثقة وإيمانا بالفكر الإصلاحي الذي جاء به 25 جويلية واستبشارا برياح التغيير التي ستعصف بالفساد والاستبداد والفقر والتهميش واغتراب المواطن في موطنه.

نكتشف اليوم أن السادة الوزراء وزراء تسيير لا وزراء تغيير، لا يوجد أي تناسق بين ما يقوله السيد رئيس الجمهورية وبين ما يفعله السادة الوزراء.

أين هو التفكير القيادي والإبداعي لدى السادة الوزراء؟

أين السادة الوزراء في جولاتهم في المعتمديات والولايات للوقوف على معاناة المواطن التونسي؟

أين التقييم للسياسات السابقة؟

أين التخطيط الاستراتيجي والاستشرافي؟

أين التعويل على الذات الذي نتحدث عنه؟

والأتعس من هذا أن بعض السادة الوزراء ليس لهم دراية كافية بالملفات والمجالات التي تشملها وزاراتهم مثلما حدث في اليوم الدراسي هذا الأسبوع عندما قالت السيدة الوزيرة أنها ليست لها دراية كافية حول موضوع حقول الطاقة. إذا لم يكن للوزير دراية كافية بأدق التفاصيل في وزارته كيف سيقود فرق العمل وكيف سيغير وسيطور؟

أعلمونا إذا كنا نستبله المواطنين ونقوم بمسرحية وإذا كنا نحلم أيقظونا، فأحلام اليقظة تؤدي فقط إلى الجنون؟

إلى متى سينتظر المواطن التونسي وهو صابر على المسؤول؟

هل يعقل أن 75% من سكان معتمدية بدون ماء؟

هل يعقل في سنة 2023 تلميذ يقطع 7 كلم مشيا على الأقدام للمدرسة؟

هل يعقل أن يسقط على تلميذ جزء من السقف وهو واقف أمام المدرسة ولا يتم إصلاح سقف المدرسة في إبانه؟

هل يعقل أن يقع تجديد مدرسة تعود إلى الثمانينات ومدرسة شيدت قبلها تعود للخمسينات تبقى على حالها لأن ببساطة الأولى في المدينة والثانية في الريف ونحن أبناء الأرياف كتب علينا أن نعيش مهمشين ومقصيين في بلادنا.

لا تتحججوا بنقص الإمكانيات بل المشكل في بلادنا في عدم العدل في توزيع الإمكانيات.

الإرادة السياسية للتغيير الإيجابي موجودة في بلادنا لكن الإرادة الإدارية مفقودة.

الإرادة نحو التغيير وروح المبادرة مفقودة تماما، بلادنا ليست فقط في حاجة لثورة تشريعية بل بامتياز هي في حاجة لثورة إدارية، فما فائدة القوانين إذا لم تجد عقلية إدارية ثورية تطبقها على أرض الواقع؟

نأتي الآن إلى موضوع هذا القانون، الفسفاط وما أدراك ما الفسفاط. الفسفاط وحده يا سادة قادر على إخراجنا من الأزمة فأنا أعتبره الثروة المهدورة، لأن من السهل تصديره فليس في حاجة لا لتكرير ولا لتثمين مثلما نستخرجه من الأرض مثلما نبيعه، والحمد لله لدينا في بلادنا ثروة كبيرة من هذه المادة.

الفسفاط يتطور سعره في الخمس سنوات الأخيرة 276%، كان سعره سنة 2017: 70 دولارا للطن الواحد وسنة 2023 أصبح 350 دولار.

سنة 2010 كان إنتاجنا 10 مليون طن وسنة 2023 تراجع لـ1،7 مليون طن، العالم يتطور ونحن نتراجع إلى الوراء في حين أن في عملية حسابية من المفروض أن يكون إنتاجنا 50 مليون طن، تخيلوا العائدات لو نقوم بتصدير 50 مليون طن من الفسفاط سنويا.

ما أثار انتباهي في التقرير أن الوزارة تخطط لإنتاج 12 مليون طن سنة 2025 في حين أنه في سنة 2023 لم نصل إلى 2 مليون طن، ليتطور الإنتاج من 2 إلى 12 مليون طن في سنة واحدة يعني حتى لو اجتمع الجن والإنس غير قادرين على تحقيق هذه النسبة، نرجو من السيدة الوزيرة أن تشرح لنا كيفية الوصول إلى هذه القفزة النوعية.

سؤال آخر: هذا القرض سيخصص لتحديث النقل الحديدي للفسفاط عبر تجديد السكك الحديدية. الدولة هنا لمَ لم تعتمد على الطرق العصرية والسريعة والمتطورة والتنافسية في نقل الفسفاط والمتمثلة في النقل عن طريق الأنابيب على غرار المغرب التي تنقل 38 مليون طن على طول 235 كلم، لا حادث ولا قاطرة خرجت على السكة ولا عملية غش في القطارات ولا عمليات احتجاج تغلق السكك وأيضا يقلص من التكاليف اللوجستية؟

يعني في كل الأحوال عندما نقترض لمَ لم نقترض في الاستثمار الصحيح في نقل الفسفاط عن طريق الأنابيب لأن السكك الحديدية بعد أربعين سنة ستهترئ بينما الأنابيب ستبقى للأجيال القادمة؟

متى سنتحرر من هذا التفكير والفكر التقليدي؟ ألا يحق لنا أن نحلم بثورة صناعية في بلادنا؟

بلدان العالم بأسره تحررت من النتائج السلبية لتأثيرات الثورات وأزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية إلا بلادنا بقينا ندور في حلقة مفرغة، الفلاحة تراجعت والصناعة تراجعت أكثر فأكثر وبقينا نركز على الخدمات التي لا تصنع اقتصادا قويا وتنافسيا.

السيدة الوزيرة، نحن ككل مرة سنصادق على قروضكم على مضض وبدون اقتناع، ونتمنى في المستقبل أن تأتينا مشاريع قوانين تليق حقيقة بانتظارات شعبنا العظيم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار له عشر دقائق.

السيد عبد القادر بن زينب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس، باسمي وباسم كتلة الأحرار أتوجه لكم بأحر التعازي في مصابكم الجلل، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

أرحب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

السيد الرئيس، كنت قد عبرت الآن عن عدم الرغبة في العودة للصورة النمطية للمجلس، ونحن معك في هذا، ولكن دائما يكون الاختلاف رحمة، وأنت كنت عميد المحامين وتتسم برحابة الصدر وتعرف أن أغلبية المجلس ليس متسيسا ولا تتحكم فيه أحزاب، ولكن أيضا نريد المحافظة على النظام الداخلي للمجلس وعلى حقوق السادة النواب وتعرف أننا اليوم في طور بناء دولة القانون والمؤسسات وبالتالي دائما نعوّل على رحابة صدركم، ونريد أن نكون في إطار التناغم والأخوية والصورة النمطية التي نراها في المجلس في إسناد هذه القروض وفي كل مرة تأتي السلطة التنفيذية بالقروض وهذه هي الصورة النمطية التي لا نريدها.

كان بودنا اليوم مثلما قالت الزميلة عندما نأخذ قرضا لا نحافظ على الصورة التقليدية للعربات منذ الاستقلال إلى حد الآن، كنا نحافظ على الأمور التقليدية ونبني عليها.

اليوم قبل كل شيء لم نسمع عن محاسبة الأشخاص التي ساهمت في تعطيل الإنتاج مما جعل دولا أخرى تصبح لديها الريادة في تصدير الفسفاط، ونعرف لماذا وقع تعطيب العربات لتمكين أشخاص بحكم قربهم من السلطة من استعمال الشاحنات التي تكون كلفتها خمس مرات أكثر من السكك الحديدية.

لا يمكننا أن نبني اليوم إلا بعد محاسبة هؤلاء ولكي لا نقول هذه تركة بعد تركة إلى أن تأتي الأجيال التي من بعدنا ونترك البلاد مرهونة.

اليوم وزارة الطاقة والمناجم ليست فقط في الفسفاط، هل حاسبنا الأشخاص الذين أمسكوا بعقود شركات أجنبية في الملح والبترول؟ لا يوجد شيء.

المسألة الوحيدة التي قامت بها السلطة التنفيذية وأعود إلى الصورة النمطية السيد رئيس المجلس هو إعطاء الأوامر بعدم استقبال السادة النواب والاستماع إليهم، لقد شعرنا السيدة الوزيرة وأنت عضو حكومة أننا أعداء للحكومة وأننا جسم معدي وغير مرغوب فيه، شعرنا وكأننا نضع العصا في العجلة.

نحن على علم بالمراسلة التي أرسلتها السيدة وزيرة التربية إلى السادة المديرين الجهويين ومراسلة السيد وزير الداخلية السابق إلى السادة الولاة وأيضا السيد وزير الفلاحة وغيره.

نحن اليوم شركاء في الحكم ومنتخبون من طرف الشعب وجئنا للعمل من منطلق الوطنية ومن منطلق حبنا لبلادنا.

السيدة الوزيرة، كان بودنا اليوم مع المحافظة على مؤسسة إنتاج الفسفاط التي تعتبر الممول الرئيسي لميزانية الدولة، لكن لدينا مؤسسات أخرى في حاجة إلى مراجعة قوانينكم وفي حاجة إلى الوقوف بجانبها خاصة اليوم في إسناد القروض أو المنح لـ "photovoltaïque" لكي تدخل المعامل الصغيرة في الدورة الاقتصادية وفي دورة الإنتاج.

مثلما ترون لا يوجد تقدم في النمو لأننا اليوم عندما نرى الشركات الصغرى تدفع إتاوة على الغاز، السيدة الوزيرة، هل تعرفين ما معنى إتاوة في مصر؟ كأن هناك من يرفع هراوة لأخذ المال عنوة.

هناك شركات معروفة تدفع في 3 و4 و5 آلاف دينار شهريا، فهل هذا يفتح أنبوب غاز أم لا؟ يعني "معيز ولو طارو ".

كنا قد توجهنا إلى سيادتكم في عديد المرات وإلى السادة المديرين العامين وأشعرنا بهذا الشيء، يعني هناك تعجيز المؤسسات الصغرى الذي سيؤدي بنا إلى التهلكة.

اليوم عندما نحاول وباتصالنا لا لالتقاط الصور، هناك وزراء بعقلية مدير عام، بعقلية "fisc". ليست هذه الغاية من تعيين السيد الرئيس للوزراء بل لإعادة التشخيص والحث على إصدار قرارات تعود بالخير على البلاد والعباد ونتمتع بالاستقرار.

في وقت ما السيدة الوزيرة عند إنتاج الحبوب لا نجد لا "الأونيتر" ولا "DAP" ولا "potasse" ولا غيره.

الأسعار في كامل الدول المجاورة للبترول بـ 150 و120 مليم لأنها دولا منتجة، ونحن دولة منتجة للفسفاط السعر خيالي فيها وهذا سيؤثر على كلفة الإنتاج وسيؤدي بنا إلى عزوف الفلاحين على استغلال أراضيهم وبالتالي سنلتجئ للتوريد بأسعار خيالية بالعملة الصعبة ولا نعرف إن كان المنتوج صالحا أو مسرطنا مثلما جلبنا البصل والبطاطا من دول مجاورة لا أرغب في ذكر اسمها.

لا بد أن تتغير العقلية اليوم ولا بد أن يحذف من خياله السيد الوزير الصورة النمطية القديمة.

ما نراه اليوم هو عدم وجود إصلاح حقيقي ولا يوجد منوال تنموي جديد حقيقي ولا يوجد إرادة سياسية للإصلاح، هناك ترسانة قوانين موجودة وكلما كان القانون قديما كلما سهل تنفيذه، لكن لا يوجد سهر على تنفيذ هذه القوانين كي تعود بالخير على البلاد والعباد.

بعد أسبوع من تقلد الوزير لمنصبه ترد مراسلات على صفحات التواصل الاجتماعي بعدم قبول السادة النواب وهذا عيب. تنتهي الفترة النيابية ونتقابل، كونوا أسودا وأعلمونا بالحقيقة ولكن تدورون في نفس الحلقة وكل شخص يزين صورته في وزارته أمام السيد رئيس الجمهورية يأتي للمجلس للتمتع بقرض.

سأصوت على هذا القرض وعن قناعة، لماذا؟ لأنه ليس قرضا موجها للاستهلاك بل هو قرضا لتطوير الإنتاج وعندما نقول هذا الكلام في السابق كان يقال "دبر يا وزير وإلا راسك يطير" ما معنى هذا؟ يعني ابق في بيتك.

كل يوم نقترض فالدين مذلة بالنهار وهم بالليل. عندما نجد البنك السعودي أراد أن يعطينا بـ 2 % فائض وبنوكنا التي استكرشت تريد اقتراضنا بفائض يصل إلى 8 و10 %، أين وطنية هذه البنوك؟ "داخلين في الربح خارجين على الخسارة"، لدينا ثلاثة بنوك وطنية والبقية بنوك خاصة، وبالتالي FMI أفضل من هذه البنوك.

من هذا المنطلق نرغب في مراجعة العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، لأن عدة أمور مسلطة على السادة النواب محكمة المحاسبات ورفع الحصانة، كل يوم يأتي النائب إلى المجلس ليجد أمامه شكاية يحتمل أن تكون وهمية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد محمد الماجدي عن كتلة لينتصر الشعب له خمس دقائق.

السيد محمد الماجدي

شكرا،

صباح الخير للجميع ومرحبا بالجميع،

في البداية أريد الترحم على شهداء الحوض المنجمي الذين ارتقوا في انتفاضة 2008 وأنا سعيد أن الشركتين موجودتين هنا "SNCFT" و"CPG".

مشكل نقل الفسفاط وما يتبعه تقنيا وعمليا، كل هذا تحدثنا فيه سابقاويبدو أنكم ما زلتم مصرين على انتهاج نفس السبل القديمة وأؤكد وأتحمل مسؤوليتي على عدم تمكنكم من الوصول إلى الأرقام التي تحدثتم عنها.

مشكل نقل الفسفاط، لدينا قرض لتطوير وتسهيل نقل الفسفاط وغضضنا الطرف على نقل المسافرين وهم مسافرون تابعون لثلاث ولايات وهي توزر وقفصة وسيدي بوزيد، يسافرون على متن قطار غير لائق يبقى 14 ساعة، أضف إلى ذلك ضرورة تغيير القطار في محطة صفاقس.

الفسفاط ثروة وطنية هذا لا شك فيه وعندما نتحدث عن مشاكل الفسفاط هناك مشكل يتغاضى عنه الكثيرون وهو المشكل الاجتماعي بامتياز، كيف سنفسره؟ كنا قد تساءلنا عدة مرات على المناظرة المعطلة، لا إجابة، مشكلة شركات البيئة والبستنة وهنا أريد أن أقول الحقيقة وأشعر أنه يتم شيطنتهم بتلقيهم لرواتبهم دون عمل. لا فقد تم انتدابهم سابقا لغايات معلومة ولا ذنب له في عدم تفعيل نشاطه ومنذ قدومي للبرلمان تحدثت عن البيئة والبستنة دون إجابة والملف لدى رئاسة الحكومة منذ سنة وأربعة أشهر دون أن يتم حل الإشكال.

شركة نقل المواد المنجمة، لن أتحدث عن المعدات وعتادها، أنتم أدرى بالشيء وأنا أدرى لأنني ابن "chemin de fer" وفي الحوض المنجمي نعيش مع الفسفاط.

لدينا شركة نقل المواد المنجمية، لن أتحدث عن المعدات بل سأتحدث عن سوء التصرف في شركة نقل المواد المنجمية، كيف هي شركة مفلسة مثلما تحدثتم ولها مقر في قفصة تم كراؤه بآلاف الدينارات مع مستودعات بآلاف الدينارات وشركة فسفاط قفصة في الحوض المنجي لديها مقرات شاغرة ولديها ما يتسع لأسطول الجمهورية لكي لا أقول شركة نقل المواد المنجمية فقط.

نفس الشيء، لدينا التزامات شركة فسفاط قفصة في الحوض المنجمي، لديكم التزامات معنا ويبدو أنكم ترونا فسفاط، لا نحن مثل بقية المواطنين، نريد أن نتعالج مثل الجميع ونريد التمتع بنقل مريح مثل سائر المواطنين.

لديكم التزامات معنا وتم ضخ أموال في مكاتب الدراسات، أين وصلت؟

مدينة الرديف مثلا نصف البلاد تمر على قنطرة من عهد الاستعمار، لسنا قادرين على إحداث قنطرة جديدة على طول سبعة أمتار؟

المشكل الاجتماعي فيما يتمثل؟ يتمثل في عمال شركة فسفاط قفصة الذين أوقفتم ديونهم منذ سبع سنوات، ويتم حلها مباشرة وفي الثالث من كل شهر لا يجد عمال شركة فسفاط قفصة فلسا واحد في حين أنه يخيّل للبعض أنهم يتقاضون أموالا طائلة.

نفس الشيء بالنسبة إلى الشركة الوطنية للسكك الحديدية مشكلة "CNRPS" هل يعقل أن يبقى 4600 عامل دون قروض من الشؤون الاجتماعية لأننا لا ندفع للصندوق؟

المشكل اجتماعي بامتياز، يبدو أن هناك عدة أطراف في الحكومة لا تريد أن تفهم أننا نمر بمشكل اجتماعي بامتياز، قبل أن نتحدث عن التقنية وعن المعدات وعن الاستراتيجية والأرقام لا بد أن نتحدث عن معاناة الأهالي هناك.

نفس الشيء البنك التنموي يقرض للأغنياء وإلى الآن لم يتم استرجاع أموالهم.

في قفصة لدينا ملايين الأطنان من الجبس والرخام والطين والمواد التي سنصنع منها الإسمنت، لمَ يتم حصرنا في الفسفاط فقط، ثم نتساءل عن الحراك الاجتماعي.

متى سيتم فتح المناظرة المعطلة؟ ومتى سيتم إنشاء المشاريع التي ستساهم في تنمية الجهة؟ متى ستساعدنا شركة فسفاط قفصة في الصحة وفي النقل؟ حتى الفلاحون أغلقتم عليهم الماء فمات غرسهم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل له ست دقائق.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا سيدي الرئيس،

باسمي وباسم كتلة الأمانة والعمل تعازينا لشقيقكم، رحمه الله ورزق أهله جميل الصبر والسلوان.

السيدة الوزيرة والسادة والسيدات المرافقون،

صدقا نحن في حيرة من أمرنا إلى درجة أن الإنسان أصبح عاجزا عن الحديث وما هي الطريقة التي سيتحدث بها.

النائب يا سادتي الكرام محرج، كلام السيد رئيس الجمهورية في واد وسياسة حكومتنا في واد، ومجلس النواب والسادة النواب لا هم لديهم غير أن ينقلوا لكم ما يريده المواطن.

استمعت لزميلي وهو يتحدث عن الوضع الاجتماعي والمواطن يرغب في تغيير وضعه الاقتصادي والاجتماعي ووزارتكم أغنى وزارة.

باسمي وباسم المواطن أسألك السيدة الوزيرة هل تونس فقيرة؟ فقط أشيري لي، ليست فقيرة بارك الله فيك.

لا ينقصنا شيء، ماذا ينقصنا السيدة الوزيرة؟ تنقصنا إرادة سياسية صادقة، والإرادة السياسية متوفرة عند أعلى هرم في السلطة وهو السيد رئيس الجمهورية قيس سعيد.

هذا البرلمان يتحدث باسم الشعب، وأنا شخصيا عبد الستار الزارعي قبل أن أتدخل أفكر فيما سأقوله وكيف سأقنع المواطن. مطالب المواطن اليوم معروفة وهي الشغل والماء الصالح للشراب ووضعه المعيشي، وأنتم ترون اليوم كم بلغ سعر خروف عيد الأضحى.

هل تستمعين لي السيدة الوزيرة؟ تحلوا معنا بالصبر لأننا نتحدث من واقع مر. أنت لا ترين المواطن ولكننا يوميا معه فهو يذبحنا ونحن نقبل بهذا ولكن حذار من أن تقوموا أنتم بذبحنا فنحن في سفينة واحدة.

كلمة في سفينة واحدة كررتها 4000 مرة منذ قدومي للبرلمان، يعني الشعب التونسي يعرف أن بلادنا ليست فقيرة وأنت أقريت بهذا، كلنا ثروات وموقعنا الجغرافي في حد ذاته ثورة.

أصبحنا تقريبا مكتب ضبط نمرر فقط القروض، وأنت ترين أن هناك بعض النواب ضد القروض، وأنا شخصيا مكره أخاك لا بطل، وعندما أفكر في وضع بلادي ووضعها المالي لا خيار لي سوى تمرير القروض.

شركة فسفاط قفصة مثلا وما يوجد فيها من فساد، قبل أن تفكروا في تطوير السكك الحديدية والآلات والآليات فكروا أولا في مقاومة الفساد سبب دمار وانهيار أو شبه انهيار لا قدر الله. اللوبيات المالية الفاسدة وحتى السياسية، هناك أشخاص في صلب الإدارة فاسدون.

لكي ننقذ هذا الوضع ولكي ننقذ شركتنا التي هي ثروة في حد ذاتها لا بد أولا من مقاومة الفساد ومن التفكير في استراتيجية.

أعددت ورقة في ملفات الفساد وأرقاما وأنا ضقت ذرعا من الأرقام، أكبر عائق اليوم في تطوير شركتنا لا بد من مقاومة الفساد بصدق.

قاوموا الفساد وسننجح، وفكروا بطريقة صحيحة لإنقاذ هذا الوضع وإنقاذ جميع شركاتنا، واجلبوا المشاريع الصحيحة فهذه كلها حلول ترقيعية لا توصلنا لشيء، قوموا بإبعاد اللوبيات عن شركتنا وسوف ننجح بإذن الله وستصبح تونس أفضل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، والكلمة الآن للسيد طيب الطالبي غير منتمي وله أربع دقائق.

السيد طيب الطالبي

شكرا سيدي الرئيس،

نترحم أولا على شقيقك رحمه الله،

نرحب بالسيدة الوزيرة والإطار المرافق لها،

السيدة الوزيرة، مرة أخرى نجد أنفسنا كمجلس نواب الشعب أمام المصادقة على قرض بين الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير السكة الحديدية لنقل الفسفاط.

السيدة الوزيرة، كان من الأجدر مسارعة الحكومة ووزارتكم خاصة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي كانت في السابق مؤسسات مربحة ومؤسسات قاطرة للتنمية، لكن اليوم للأسف الشديد مؤسسة فسفاط قفصة وجميع المؤسسات تشكو مشاكل هيكلية كبيرة جدا، كان من الأجدى أن نقوم بالإصلاحات الكبرى وبالإصلاحات التي تغير منوال التنمية وتصبح هذه المؤسسات الممولة للميزانية وللمشاريع.

مشروع تجديد السكة الحديدية مشروع هام لتحقيق نمو أكثر، ولكن المشكلة في هذه المؤسسة هي مشكلة إنتاج ومشكلة تقادم وسائل الإنتاج وليست مشكلة السكة الحديدية، فهي عنصر مكمل لتحقيق النمو.

لو تمت إعادة الهيكلة لما كنا مجبرين اليوم على هذا القرض الذي سيعمق المديونية للمؤسسة وللدولة ككل.

السيدة الوزيرة، مشكلة حكومتكم هي مواصلة لسياسة الحكومات السابقة من الثورة إلى اليوم نلتجئ إلى الحل الأسهل والقصير وهو سياسة الاقتراض من الخارج. سياسة الاقتراض هذه عمقت المديونية ونسبتها تجاوزت 80 % من الناتج الداخلي الخام.

هذه المؤسسة كانت قبل الثورة تحقق نسبة مساهمة 3% من الناتج الداخلي الخام وتحقق اليوم نسبة أقل من 1% من الناتج الداخلي الخام.

نفس هذه السياسات المتبعة سابقا تنتهج اليوم والنتيجة تكون نفس المآل تركة وراء تركة، حكومة ستعقب حكومة أخرى ودائما التركة التي سبقتها هي من نعانيها.

ننتظر منكم ثورة تشريعية وثورة في الإقدام على إصلاحات سياسية كبرى تقطع مع المنوال التنموي السائد منذ الثورة إلى اليوم.

السيدة الوزيرة، ننتقل للشأن الداخلي الذي يهمنا في جهتنا، ضمن المشاريع المعطلة لدينا مشروع بناء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بمنطقة الزعفرانة من معتمدية القيروان الجنوبية، انطلق هذا المشروع منذ سنة 2021 وكان من المتوقع الانتهاء من الأشغال في نهاية سنة 2023، لكن للأسف الشديد المشروع معطل إلى اليوم والمقاولة الأجنبية تطالب سيادتكم بمراجعة الأسعار والوزارة لم تحرك ساكنا إلى اليوم، وهو مشروع لو تم إنجازه سيحل مشكلة ضعف التيار الكهربائي بالجهة الذي نعاني منه خاصة أننا على أبواب صيف حار والضغط كبير جدا على الطاقة الكهربائية.

السيدة الوزيرة، معتمدية القيروان الجنوبية تشكو نقصا فادحا في المناطق الصناعية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة ريم المعشاوي عن كتلة صوت الجمهورية لها خمسة عشر دقيقة.

السيدة ريم المعشاوي

شكرا سيدي الرئيس،

باسم كتلة صوت الجمهورية أقدم التعازي في وفاة شقيق السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

نرحب بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها،

نناقش اليوم مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض بين الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط.

نثمن هذه الاتفاقية الموجهة للاستثمار والتطوير والدعم ولكن سيدتي الوزيرة سنة 2022 كان إنتاج الفسفاط 3,56 مليون طن وأقرت الحكومة أننا سنصل إلى 5 مليون طن سنة 2023 ولم نصل سوى إلى 2.9 مليون طن، كما كان من المتوقع أن نصل سنة 2022 إلى 8 مليون طن وأن نحقق سنة 2025: 12 مليون طن، كنا نحلم بالوصول إلى 10 مليون طن التي حققناها سنة 2010 ولكن السيدة الوزيرة، هذا مستبعد اليوم لأسباب عديدة ولا تتعلق فقط بالسكة الحديدية.

السيدة الوزيرة، إن ضعف الإنتاج لا يقتصر فقط في السكة الحديدية وأردت أن أعلم حقيقة على ماذا اعتمدت الدولة لكي تحقق 12 مليون طن سنة 2025، هل لديها استراتيجية واقعية؟ هل قامت بإعداد "plan d'action"؟ هل بدأت في العمل الفعلي لتصل إلى 12 مليون طن أم أنها أرقام واهية؟ يجب على الحكومة أن تنتبه اليوم وأن تعمل على حلحلة العديد من المشاكل في قطاع الفسفاط.

السيدة الوزيرة، لدينا اليوم العديد من المشاكل على مستوى المغاسل الموجودة في الحوض المنجمي" la production des usines ne dépasse pas 1060 tonnes/heure" ويجب أن نعلم جيدا أن قبل هذه المغاسل هناك ميناء أين يقع تعليف المغاسل، وعندما نقول ميناء نقول "décaper les stériles" لكشف طبقات الفسفاط وللقيام بذلك يجب أن تتوفر " les bulls et les pelles hydrauliques" لينتقل الفسفاط إلى مرحلة المغاسل، وللقيام بهذه العملية علينا أن نفهم جيدا أن "la puissance des engins" التي يجب أن تكون متوفرة في الميناء لتحقيق 10 مليون طن التي نحلم بها يجب أن تكون 15 مليون طن صافي،" 65 % sur la base de rendement des usines" مثلما كان ذلك في السابق وليس اليوم، يجب أن نقوم بغسل 15.4 مليون طن لإخراج 15 مليون طن من الميناء وذلك عندما يكون هناك "ratio de 8 " للوصول إلى تحقيق 15 مليون طن يجب أن تكون هناك 15 ضارب 8 مليون طن "stériles dégagés".

السيدة الوزيرة، منذ سنة 2011 أصبحت وضعيتها أخطر من وضعية المغاسل، وهنا يجب أن تكون هناك صيانة كبيرة، يجب القيام بالاستثمار وتمويل الميناء أولا قبل الحديث عن نقل الفسفاط والسؤال الأهم من ذلك "qui va faire ces opérations" نحن نعلم أن شركة فسفاط قفصة الإطارات والكفاءات وخاصة التجربة العالية والعالمية أحيلت على التقاعد ولم يقع تعويضها للأسف، لكي

يتمكن مهندس من العمل بالميناء يجب أن يقضي على الأقل خمس سنوات على أقصى تقدير.

كما أن شركة فسفاط قفصة تتطلب استثمارا وميزانية، ولا نعلم إن قامت الحكومة بدراسة ذلك أم لا؟ وفي ظل كل ذلك سنتحدث ثانية عن الحلول الاستراتيجية للبلاد التونسية وسياسة رئيس الدولة اليوم هي توحيد البلاد برؤية وخيارات استراتيجية.

السيدة الوزيرة، لقد وقع توقيع اتفاقية بين شركة فسفاط قفصة والمؤسسة المالية الدولية لتمويل دراسة لإنجاز مشروع مندمج للنقل الهيدروليكي للفسفاط التجاري في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص وكان هذا يوم 7 أوت 2023 ولكن الاتفاقية لم ترد إلى مجلس نواب الشعب، هذا بالنسبة إلى السؤال الأول وتقدر كلفة مشروع هذه الاتفاقية بـ 110 مليون دينار.

السيدة الوزيرة، بإمكان 1100 مليار "réseaux hydrauliques" إحياء جهات محرومة وإدخالها في الدورة الاقتصادية، كما يمكن أن تحقق "réseaux ferroviaires" ونقوم بالتطوير والتعصير ويصبح "un réseau normal" اليوم ليس بـ "réseau normal" أو " un réseau homogène" ويجب علينا التطرق إلى هذا المشكل أيضا.

عندما نتحدث عن مسألة "transport du phosphate par voie hydraulique" فنحن نتحدث عن"pipeline" وهنا يجب أن نفكر في مسألة المياه ونحن ملزمون اليوم في الدولة التونسية أن نعمل في أي مشروع على مسألة التصرف في المياه، هناك "problèmes environnementaux" السكة الحديدية لا تطرح هذه الإشكاليات.

السيدة الوزيرة، إضافة إلى ذلك إذا كنا سنعمل على مسألة السكك الحديدية فسنقوم بربط نفطة وتوزر ولا يجب أن ننسى "le gisement" فسفاط نفطة توزر، كما سنضيف إليها "les gisements" وأكبر"gisement" صراورتان وشقطمة بالقصرين وهنا بإمكاننا تكوين "monopôle" وأيضا "technopôle de bassin minière" هذا هو المهم، اليوم يجب التفكير في هذه الاستراتيجية وما عدا ذلك فإن الدولة لا تسلك المسار الصحيح لترفيع إنتاج الفسفاط لإصلاح اقتصادها لأن ليس لديها سوى الفسفاط.

السيدة الوزيرة، إذا قمنا بإحداث القطار فسيكون صالحا بالنسبة إلى المسافرين والبضائع وأيضا نقل الفسفاط لخلق "les bassins minières" التي تربط معتمديات قفصة بنفطة توزر ثم بصراورتان وشقطمة، كما أنه بإمكاننا الربط مع الشقيقة الجزائر وليبيا وبذلك يكون هناك "export" بين بلدان الثلاثة لذلك يجب أن تكون هناك رؤية واستراتيجية واضحة اليوم.

كما نتساءل حول مسألة تمويل هذا المشروع، بإمكان ذلك أن يتحقق في إطار "PPP" والأهم من ذلك أننا عندما نتحدث عن ربط "un bassin minière" أو "chemin ferroviaire" بقفصة لا بد أن نفكر في الربط مع ميناء النفيضة اليوم وهذا ما يجب علينا أن نفكر فيه لأن هذا هو الأهم ولكي نخرج من نظرية "le budget de l'état" وبذلك نتمكن من خلق الثروة بين الجهات، هذا بالنسبة إلى اتفاقية النقل الهيدروليكي.

سأعود الآن إلى وضعية شركة فسفاط قفصة وسأتحدث عن أسباب عدم تحقيق 10 مليون طن التي صرحت بها الحكومة،

10 مليون طن " équivalent 1700 tonnes/ heures dans les laveries" بالنسبة إلى المغاسل بجهة المتلوى وكف الدور ومغيلة فهي تعمل أما بالنسبة إلى مغاسل أم العرائس والرديف والميتال فهي لا تعمل بقيت "des squelettes" منها ما نهب وسرق وبالنسبة إلى أم الخشب فهو مشروع معطل وهذه المغاسل بها 1060 T /H وإذا كنا سنقوم بـ "production de 10 millions de tonnes" من الفسفاط فيجب أن يكون لدينا 1700 tonnes/ h وهنا لدينا 700 وليس لدينا أين سنقوم بـ "les valorisations".

لذلك يجب أن تتوفر لدينا على الأقل من 3 إلى 4 مغاسل حتى أن المغاسل الموجودة لا تعمل بصفة عادية، هناك نقص في المياه وفي الخبرة خاصة في هذا الميدان وهناك نقص في قطع الغيار ونقص في الأعوان المختصة والمسؤولين.

"Le premier déficit" هنا هو على مستوى المغاسل، ثانيا، لكي نحقق إنتاج يقدر بـ 10 مليون طن " il faudrait 15 millions de tonnes brutes sur le plan planification minière" يجب تحقيق 21 foreuses, 47 bulles, 25 pelles hydrauliques, les charges, 24 gradaires minimum" هذا إذا تحدثنا عن مسألة "ratio de 8" ونحن نعلم اليوم أنه من 8 إلى 13 و14،

بالنسبة إلى مسألة السكة الحديدية، لتحقيق 10 مليون طن يجب "26 locomotives" و 3 locomotives ,710 wagons YSH pour le souffre et les engrais".

السؤال المطروح السيدة الوزيرة، متى سيتم توفير كل ذلك؟ فنحن سنحقق "production de 10 millions de tonnes" إن شاء الله في سنة 2025 très bien tôt ".

في الأخير إن منظومة الفسفاط في تونس لها تداعيات على الاقتصاد بمجمله، وراءه نمو اقتصادي لجهات عديدة، يجب أن نفكر استراتيجيا ويجب أن تكون هناك الإرادة السياسية التي لم نبينها بعد، يجب علينا أن نفكر بجدية للنهوض بقطاع الفسفاط.

سأقوم بتلخيص ما ذكرته مع تقديم اقتراحات خاصة:

توفير آليات الاستخراج التي تحدثت عنها،

تأهيل المغاسل الكبيرة وصيانتها،

إنجاز مغسلة أم الخشب،

تعويض مغسلة الرديف وأم العرائس خاصة بمغاسل كبيرة بين المدينتين،

إنجاز وحدة طفح الفسفاط السيليسي واليوم ليس لدينا " unité de flottation pour les phosphates siliceux " بالمظيلة،

إعادة هيكلة الإدارة وتكون الإنتدابات موجهة حسب القطاع الفني،

تحيين مدخرات المناجم المستغلة،

دراسة المناجم غير المستغلة نفطة توزر خاصة وسراورتان،

تعصير وتأهيل وإحداث السكك الحديدية خاصة "réseaux Fourvières" الذي يلتصق بالشمال ومن خلاله نكون قد خلقنا نموا ثم أمنا ثم استقلالية،

ومن خلال 1100 مليار بإمكاننا أن نهيئ ونصلح ونشتري ويصبح لدينا "voie normale" للمسافرين والفسفاط والسلع وبذلك نخلق حركية وديناميكية تنتفع من خلالها بعض الجهات كما أن لها عائدات للدولة وللخزينة فيصبح لدينا اندماج متكامل.

للتذكير فإن كتلة صوت الجمهورية ستصوت بـ "نعم" على هذه الاتفاقية نظرا لأهميتها في الاستثمار ولتطوير منظومة الإنتاج.

السيدة الوزيرة، خارج هذا الموضوع، أهالي القلعة الخصبة يتساءلون اليوم عن رفع فواضل فسفاط القلعة الخصبة الذي وردت في شأنه اتفاقية منذ سنوات، أخيرا زار ولاية الكاف السيد الرئيس المدير العام بالنيابة وتحدث مع المواطنين وقمنا بإقناعهم برفع الفواضل، ونشكر الشركة التونسية للسكك الحديدية على قيامها بواجبها، كما قامت بإعداد أجهزتها وأيضا "les wagons" إلا أن شركة فسفاط قفصة تخلّ بالاتفاق في كل مرة ونحن اليوم في حاجة إلى العقارات في معتمدية منكوبة مثل معتمدية القلعة الخصبة خاصة أن هناك تعويضات مادية ستبرمج لتنمية هذه المعتمدية، فالرجاء السيدة الوزيرة الوقوف على هذا الإشكال وشكرا لك على رحابة صدرك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب.

شكرا،

السادة الزملاء المحترمون،

ما زالت لدينا 30 مداخلة تستغرق 156 دقيقة، سنرفع الجلسة على الساعة الواحدة ونستأنفها على الساعة الثانية لمواصلة النقاش العام، كل ذلك في نطاق أمور تنظيمية.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نجيب العكرمي عن كتلة لينتصر الشعب له أربع دقائق، تفضل.

السيد نجيب العكرمي

شكرا سيدي الرئيس،

المجد والخلود لشهداء المقاومة والنصر لشعبنا في فلسطين،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

في البداية، نهنئ الشركة الوطنية للسكك الحديدية على بداية الأشغال وافتتاح الخط التجريبي بين القطر الجزائري والجمهورية التونسية وهذا نثمنه باعتباره خطوة إيجابية نحو الربط بالخط المغاربي الذي نتمنى أن يصل إلى دولة المغرب وإلى القطر الليبي وهذا العمل الجبار قامت به الشركة التونسية للسكك الحديدية وكافة أعوانها، نهنئهم على هذا الإنجاز ونتمنى لهم المزيد من النجاحات من أجل تطوير الشركة.

كما نثمن هذا القرض لأنه جاء من أجل تطوير عمل السكك الحديدية وخاصة منظومات النقل وشركة السكك الحديدية تتطلب إعادة هيكلة نظرا لأهمية هذا القرض للمساعدة على نقل وتثمين الفسفاط من مواقع الإنتاج نحو معامل التحويل سواء في قفصة أو صفاقس أو قابس خاصة أننا نعلم أن هذا المثلث مثلث إنتاج الفسفاط يتطلب مزيدا من الحوكمة والمزيد من النهوض خاصة أن إشكالياته متراكمة منذ سنوات.

بودنا أن يتم التنسيق بطريقة جيدة وفعالة بين شركة فسفاط قفصة وشركة السكك الحديدية لتحسين الأداء وهذا لا يتم إلا عبر هاتين الشركتين، إن شركة فسفاط قفصة لها عديد الصعوبات مثل شركة السكك الحديدية التي تعاني أيضا من عديد الصعوبات خاصة المديونية وأيضا خروج كفاءات شركة السكك الحديدية مما أثر على مستوى مردودية العمل بالشركة،

هذه المشاريع لا يجب أن تتعطل مثلما تعطلت سابقاته خاصة أننا نعلم أن هناك العديد من المشاريع التي لها علاقة بالفسفاط معطلة في جهة قفصة، على غرار معمل المظيلة 2 الذي كلف الدولة أكثر من 1800 مليارا وبودنا أن تنجح هذه المشاريع لا أن تتعطل مثلما تعطلت المشاريع السابقة وهنا يأتي دور الحوكمة والرقابة والمسؤولين الموجودين، لا بد من حسن اختيارهم من الكفاءات الوطنية الجادة في العمل بعيدا عن الحسابات الضيقة واللوبيات التي تريد تعطيل مسار 25 جويلية خاصة أن جهة قفصة من الجهات المنكوبة وتعطلت فيها العديد من المشاريع.

نعلم أن في جهة قفصة هناك أكثر من 500 مليارا من المشاريع المعطلة ونحن نريد من هذا المشروع أن ينجح لا أن يصير مثلما صار لقبله من المشاريع المعطلة في العديد من القطاعات في الصحة والتعليم والفلاحة وخاصة في القطاع الفلاحي والكهرباء وإقليم شركة كهرباء قفصة، هناك العديد من المشاريع المعطلة خاصة ربط التجمعات السكانية بالضغط العالي.

السيدة الوزيرة، لقد راسلتك من أجل فتح تحقيق جدي ومعمق في إقليم شركة كهرباء قفصة التي عطلت المشاريع لربط الأحياء السكنية بالضغط العالي، وقد أدى هذا التعطيل إلى تواصل انقطاعات الكهرباء تقريبا لسنوات وهناك مؤامرة تحاك ضد أهالينا بقفصة خاصة لضرب مسار 25 جويلية وهذا لن نسكت عنه، سنتكلم بصوت عال لأن المسؤولين داخل إقليم شركة كهرباء قفصة لا يريدون إنجاز المشاريع بل يريدون تعطيلها وتعطيل مسار 25 جويلية وهذا يؤثر على المواطن ويزيد من معاناته.

الرجاء، التدخل السيدة الوزيرة وإيجاد حل لمثل هؤلاء المسؤولين ومحاسبتهم، لا يمكن أن يستمر الوضع على حاله، هذا في علاقة بمشروع تنمية شمال الولاية بالممول البنك الإفريقي للتنمية معطل في علاقة بشركة الكهرباء، وهناك انقطاعات متكررة للكهرباء اليوم، ونحن مقبلون على صيف حارّ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي. له ثماني دقائق، تفضل.

السيد محمد علي

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية كل تعازينا لوفاة أخيك رحمه الله،

أيضا مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

إذا نظرنا للقرض كقرض جاء لإصلاح النقل الحديدي للفسفاط فإنه يعتبر قرضا مهما، لأن السكة الحديدية كانت تمثل فعلا من بين الإشكاليات الكبرى لنقل الفسفاط من قفصة إلى مواقع الإنتاج، لكن هذا مرهون أيضا بالإنتاج لأنه لإصلاح السكة يجب أن يكون لدي الفسفاط، عندما أعود قليلا لتقييم أداء الشركة فإن هذا سيطرح أسئلة كبرى:

مردود الفسفاط الحالي لا يتجاوز 20% من الإنتاج المؤمل سنة 2024، إذ الإنتاج لم يتجاوز مليون طن إلى غاية نهاية أفريل 2024 طبعا بنسق يقدر بـ 10 آلاف طن أغلبها من المتلوي والمظيلة، وكل المقاطع تشهد شبه توقف تام مع غياب التدارك، إذ أنه لا توجد إرادة لإعادة تشغيل هذه المقاطع لإعادة إنتاج الفسفاط،

استفحال ظاهرة التسيب والغيابات عن مواقع العمل لكل أصناف الأعوان، اليوم تم تسجيل أكثر من 37% غيابات في مواقع العمل،

انهيار كامل لمنظومة النقل الداخلي لشركة الفسفاط خاصة شركة نقل المواد المنجمية من مواقع الإنتاج إلى المغاسل، لأن قبل أن يتم حمل الفسفاط على السكة يجب أخذه من المقطع إلى المغسلة، مع العلم بأن كل آليات العمل بائدة تقريبا، ما زال لدينا أربع شاحنات لنقل الفسفاط تابعة لشركة نقل المواد المنجمية، ومن المنتظر -وهذا حسب تقديرات الأشخاص الذين يعملون في مواقع العمل- أن يتوقف الإنتاج تماما في أواخر شهر سبتمبر، وهذه تعد كارثة على الشركة.

الآليات بالية ووضع الشركة كارثي بعد أن كانت هناك 4 آلاف عربة لم تبق لدينا سوى 3 آلاف عربة وورشة الصيانة مغلقة، مع العلم لو تم استغلال 4 آلاف عربة استغلالا صحيحا ولو تمت صيانتها لتم استغلال بعضها في العمل ولا نحتاج لجلب عربات جديدة بقرض من السعودية.

هناك عزوف كامل من الإطارات عن تطوير الإنتاج لغياب التحفيز والهرسلة المتواصلة التي تمارس على الأعوان والإطارات تحت طائلة الفصل 96، عطل هذا الفصل فعلا العمل بشركة الفسفاط.

العجز عن سد الشغورات، 70% من الإطارات غير موجودة، لا توجد إطارات للعمل، "moyens du bord" التي ستعمل بها غير متوفرة ونسبة التأطير في شركة فسفاط قفصة ضعيفة جدا وتقدر بـ 10% بما فيها خطة رئيس مدير عام، فشركة فسفاط قفصة لا يوجد على رأسها رئيس مدير عام، والإدارة غير قادرة الآن على فرض الانضباط والتأطير، حاليا تعيش الشركة حالة انفلات غير عادية وهذا نداء لفتح تحقيق والذهاب إلى مواقع العمل للاطلاع على ما يحدث في الشركة، فالوضع كارثي.

لا توجد خطة حقيقية للحد من تدهور المناخ الاجتماعي بالجهة وقد أتى زملائي على ذلك، خاصة المسؤولية الاجتماعية للشركة وذلك التعطيل الذي نعرفه في علاقة بالمنشورين 4 و5 اللذين تسببا في تعطيل المسؤولية الاجتماعية للشركة.

العجز عن وضع حد لمغادرة الإطارات للبلاد نحو إفريقيا وكندا وليبيا حيث لا توجد خطة، لذلك فقد هاجر الناس لهذه الدول خاصة دفعة 2016 كلها غادرت البلاد، لم تعد هناك إطارات، لذلك فإنك اليوم مطالب بانتداب إطارات أخرى للشركة.

لم نفهم ما جدوى اقتراض قرض بـ 500 مليار والشركة مهددة بالإفلاس والانهيار والإنتاج في اتجاه التوقف، ما جدوى إصلاح السكك الحديدية إن لم يكن لدينا إنتاج فسفاط سننقله ولا يوجد مخطط واضح لإنقاذ الشركة لإعادة دورها الاستراتيجي في الاقتصاد التونسي، يبدو أنه لا توجد إرادة حقيقية لإعادة الشركة لسالف نشاطها.

ما الذي يحصل في شركة فسفاط قفصة؟ لماذا تمر بهذه الظروف؟ لماذا التجهيزات في الشركة بقيت على هذه الوضعية منذ سنة 2011 إلى حد اليوم ولم يتم إصلاحها؟ لماذا وضعية الإطارات بهذا الشكل ولم تتم مراجعتها؟ لماذا لم تتم مراجعة هيكلة الشركة وتم إبقاؤها على هذا الشكل إلى حد الآن؟

الحكومة الآن تهرول نحن قرض لحل هذا المشكل، هل فعلا سيمكننا هذا القرض من حل مشكل الإنتاج؟ هذا تقريبا وحسب التقديرات الموجودة شبه مستحيل.

لذلك ومن هذا المنبر أدعو مجلس الأمن القومي ووزارة الصناعة إلى عقد جلسة مع كل الإطارات التي كانت موجودة في الشركة والتي حملت الشركة على ظهرها والذين عانوا في الشركة، الأشخاص الذين ما زال عرقهم يسري في تراب الشركة، أدعو إلى عقد جلسة والاستماع إلى هؤلاء الناس أو إلى عقد جلسة حوار داخل قبة البرلمان، وهذا البرلمان مطالب بأن يقوم بدوره في مرحلة تاريخية تمر بها شركة فسفاط قفصة لأنه فعلا وأؤكد لكم أنه من خلال الوضع الموجود بالشركة فهو وضع كارثي وأن اقتراض مبلغ 500 مليار لن يحل مشاكل الشركة، بل إننا سنثقل أكثر كاهل تونس وكاهل المالية التونسية بقرض آخر، بالإضافة إلى كل القروض الأخرى التي اقترضناها ولن نتمكن بهذا القرض من حل المشاكل الاستراتيجية التي تمر بها البلاد التونسية.

فرجاء رحمة بهذا البلد عليكم التوجه لأهل الذكر، لدينا خبراء وهناك أشخاص يفهمون ما يحصل في البلاد، هناك أشخاص عملوا بهذه الشركة عليكم أن تجلسوا تتناقشوا معهم وتجروا معهم حوارا لإيجاد السبيل الحقيقي لحل مشكل نقل الفسفاط، فمشكل نقل الفسفاط ليس المشكل الأساسي، لا يوجد لديك فسفاط اليوم والشركة لا تنتج الفسفاط، إن كانت الشركة لا تنتج الفسفاط فلا يجب أن تزرع لنا وهما أنه بواسطة السكة الحديدية سننقل الفسفاط، أي فسفاط ستنقله؟ ولا يوجد لديك إنتاج كافي يحقق لك السقف الذي حددته الآن 10 مليون طن؟ نريد 4 أو 5 مليون طن في ظل الأسعار الموجودة الآن، إلى حد الآن لم نحقق 2 مليون طن ونتحدث عن أفق 11 و12 و13 و14 و15 مليون إنتاج فسفاط في البلاد.

لذلك فإن هذا الحديث يمثل وجع نظرا لما يحصل داخل شركة الفسفاط، علينا جميعا أن نضع اليد في اليد بما فيها مجلس النواب، نحن قادرون على احتضان الحلول وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد سامي الحاج عمر غير منتمي له خمس دقائق.

السيد سامي الحاج عمر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لك،

يعتبر قطاع الفسفاط من الموارد الأساسية لتعبئة الموارد المالية للدولة التونسية من العملة الصعبة وهو قطاع حيوي، صحيح أن تحسين السكك الحديدية سيطور من الإنتاج، سيقدم إضافة وستكون هذه إضافة ملموسة لتحسين إنتاجنا لكن المشكل لا يتوقف فقط على نقل الفسفاط، فهناك مشكل ثاني يتمثل في الترفيع من كمية الإنتاج، مهم جدا العمل على هذا وأؤيد كلام زميلتي في أن نحاول استعمال الأنابيب أفضل من استعمال السكك الحديدية، علينا مواكبة العصر وأن نبني للمستقبل، فعندما نقول نعد مخططات لسنة 2035 بإمكاننا إعداد مخطط إلى سنة 2050 و2060 لأننا عندما نريد أن نترك شيئا فإننا سنتركه للأجيال التي ستأتي بعدنا لأنها ستعود عليهم بالنفع وسيكون مردودها أفضل ومتواصل.

أستغل وجود السيد الرئيس المدير العام للسكك الحديدية لأتوجه له باستغراب كبير من المسافرين خاصة بخصوص الخط

الرابط بين ولاية المنستير وسوسة إلى تونس أي الخطوط البعيدة، وأنا من مستعملي هذا القطار، ظروف غير معقولة تماما، اكتظاظ كبير، نقص في عدد العربات، أوساخ كثيرة، المقعد لا يمكن للمسافر أن يسند عليه رأسه بتاتا، لذلك على المسافر أن يضع شيئا ليسند رأسه عليه لأننا نخاف من الأمراض ومن الكثير من الأشياء حتى عندما تقطع تذكرة في الدرجة الأولى تبقى واقفا.

أتساءل هنا أين ذهب قطار "express" الذي كان موجودا سابقا حيث كانت توجد بهذه القطارات مضيفات يسلمن القهوة للمسافرين وقد عاينت ذلك عندما كنت أذهب من سوسة إلى تونس لأدرس، الآن لم نعد نجد حتى المكان لنجلس فيه لا أن نجد مضيفات يقدمن لنا القهوة، لذلك عليك تحسين هذا الخط لأنه يمثل خطا حيويا وكما تعلمين فإن سكان المدن الساحلية يتنقلون يوميا لأنهم يعملون في تونس ويعودون إلى الساحل، لذلك وجب أخذ هذا بعين الاعتبار حيث نجد يوميا نفس الأشخاص نركب مع بعضنا ونعود مع بعضنا ونعاني نفس المعاناة. هناك أشخاص يحملون معهم الكراسي القابلة للطي للجلوس عليها في القطار لذلك فنحن نعاني معاناة كبرى.

السيد الرئيس المدير العام مشكور على المجهودات التي تقومون بها لكن المزيد من العناية بهذا الخط، ليتنا لو نرى في يوم ما وجود خط مكهرب يربط بين ولاية المنستير وسوسة وتونس وبهذا الشكل سنتمكن من الاقتصاد قليلا في الطاقة.

في مجال الطاقة مثلا مدينة الوردانين مدينة كبرى تضم تقريبا 25 ألف ساكن، الدراسة موجودة منذ سنوات لربطها بالغاز الطبيعي وأتذكر أنه تم إعداد هذه الدراسة منذ تقريبا خمس أو سبع سنوات لكن إلى حد هذه اللحظة لم تر هذه المدينة النور رغم وجود المصانع ووجود عديد المنازل بها، إلى حد اليوم لم يتم ربط هذه المدينة بالغاز الطبيعي مع العلم أن كل المدن المجاورة لمدينة الوردانين تم ربطها بالغاز الطبيعي، أي أن أنابيب الغاز الطبيعي موجودة في كل ولاية المنستير تقريبا، ومؤخرا يتم تقديم خدمة لمعتمدية بني حسان، لكن بخصوص الوردانين الدراسة جاهزة منذ سبع سنوات وإلى حد الآن لم يتم ربطها بالغاز الطبيعي.

السيدة الوزيرة، موضوع آخر في إطار تأمين الطاقة والتيار الكهربائي في فصل الصيف، نتقدم بالشكر لإقليم المنستير فهو يقوم بالمجهودات والانقطاعات الكهربائية قليلة جدا لكن هناك مشكل ثاني يهم الكمية "ampérage" الموجود في الولاية غير كاف، صحيح لا توجد انقطاعات في التيار الكهربائي بالولاية لكن لدينا نقص في التزويد بالطاقة، أي أن المكيّفات أو "les congélateurs" لا تعمل، فكم من سنة في عيد الإضحى يفسد لحم العيد فنضطر لإلقائه بسلة الفضلات جراء النقص في "ampérage" التيار الكهربائي.

أنتم بصدد بناء "les cabines" هذا صحيح، علينا أن نخفض من "les postes aériens" لكن"les cabines" نبنيها في ظرف سنة، المشكل أنه لا توجد " des cellules" لا يوجد "câble"، لا يوجد " des transfos" لا يوجد "des tableaux PDF" كل هذا عليكم توفيره، عندما تجدين السيدة الوزيرة إقليما ناشطا مثل إقليم المنستير عليك بتدعيمه والوقوف إلى جانبه، عليك بتوفير بعض الإمكانيات له، هم يعملون مشكورين، عندما تجدين أشخاصا يعملون عليك أن تقفي إلى جانبهم السيدة الوزيرة، لا يجب أن ينفروا، عليك بتشجيعهم وتوفير كل ما يحتاجون إليه من تجهيزات.

السيدة الوزيرة، هناك أمر آخر، أعلمك أن المناطق الساحلية ناجحة جدا في قطاع النسيج، المادة الأولية لصناعة نسيج الأقمشة حاليا تشكو خمولا ولا تعمل بتاتا، هل تعلمين لماذا؟ لأننا هربنا إلى مصر وأصبحنا نجلبها من مصر، لأنها خفضت في الأسعار، ومصر خفضت من أسعار النسيج لأنها خفضت من أسعار الطاقة وقدمت لهم هذا كامتياز، حاولي إن أردت حقيقة أن تخدمي الاستثمار والتعويل على الذات، عليك تخفيض سعر الطاقة بعض الشيء على المصانع فإن هذا سيعود بالفائدة على كامل البلاد...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد النوري الجريدي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد النوري الجريدي

شكرا سيدي الرئيس،

تعازينا الحارة لفقدانكم أخاكم الكريم أسكنه الله فراديس الجنان.

مرحبا بالجميع،

في مداخلتي بتاريخ 20 فيفري 2024، سميت حكومتنا الموقرة بحكومة الفشل الذريع، وبعد أيام أصبحت في تقديري حكومة الفشل الشنيع، وبعدها تأكدت أنها مصابة بالزهايمر السياسي، ولامني البعض في خطابك إلى الحكومة بعض المبالغة، ووصل بي الأمر في آخر مداخلاتي أن أعلن موت الشعب، وقيل لي أطنبت في المبالغة فالشعب لا بأس عليه.

السيدة وزيرة الصناعة، إجابتكم بتاريخ 28 ماي عن سؤال كتابي بتاريخ 27 مارس دليل قاطع على سلامة ما طرحته. وعلى فكرة كل الإجابات من مختلف الوزارات على نفس الشاكلة، تم النظر في "الـ"، تمت دعوة "الـ" لتحيين المخطط "الـ"، والعمل على "الـ" والانطلاق في "الـ" لتحقيق "الـ" ويمكن أن...، هذه هي إجاباتكم حول تعطل المنطقة الصناعية بالسند ونفس الإجابة ستكون حول معمل الإسمنت بالقطار ونفس الإجابة عن معتمدية بلخير التي تفتقر إلى أبسط الخدمات فما بالك بالصناعة.

في إجابتكم وفي تبرير تعطل المنطقة الصناعية بالسند:

أولا، عدم توفر شبكة التطهير والغاز الطبيعي،

ثانيا، عدم توفر الموارد المالية الكافية.

إذن لا توجد موارد مالية، لا توجد شبكة تطهير، لا يوجد غاز طبيعي، النتيجة لا توجد منطقة صناعية.

كوميديا سوداء، نحن نعيش في كوميديا سوداء مؤلمة، مرة بطعم خيبة التوقع وانتظارات الأهالي تدفعني إلى التعميم حتى لا أرهقكم بأسئلتي في المستقبل: وزارة الصناعة لماذا لا تصنعين، وزارة الاقتصاد لماذا لا تقتصدين، وزارة التشغيل لماذا لا تشغلين، وزارة الصحة، لماذا لا تصحين؟

لن أصوت مطلقا لصالح هذا القرض، وأدعو إلى عدم التصويت لصالحه حتى تثوب حكومتنا الموقرة إلى رشدها.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إلى السيد سامي الرايس عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد سامي الرايس

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والإطار المرافق،

السيد الرئيس، أردت أن أقول كما توجهت أنت للرأي العام من حقي أنا كنائب أن أتحدث أمام الرأي العام، وما حصل هذا الصباح بخصوص مطالبة رئيس الكتلة والذي يمثل رأي الكتلة بنصيبها في التمثيليات البرلمانية ولجان الصداقة لم يكن خارجا عن الإطار، هو طلب على أساس أن يتم الاستماع واستأذن لمدة عشرين دقيقة للنظر مع رؤساء الكتل في حق زميلنا دون شخصنة للعملية، لكن هو في حق الكتلة من التمثيليات البرلمانية والتمثيليات في لجان الصداقة.

ربما كانت الأمور ستمر بكل سلاسة وكان من الممكن الاستجابة نظرا لأننا نشعر بأننا نعمل على تقزيم الكتلة الوطنية المستقلة، لماذا؟

لأنه لو عدنا للتاريخ قبل أن يتم الإعلان عن الصداقات تمت مراسلة المجلس على أن السيد مصطفى البوبكري يعوض السيدة ألفة المرواني، وتم الأخذ بعين الاعتبار هذا وتم الإعلان عنه خلال الجلسة العامة، ثم ما راعنا أن يتم تدارك الموضوع والإعلان عن الأخت ألفة المرواني مع كامل احترامي لها كزميلة ولكن كحق الكتلة راسلت من جديد المجلس للنظر في الموضوع إلا أن المكتب يتخذ قرارا بالأمس وهذا أثار ضغينتنا، أعضاء الكتلة وأنه لا بد من النظر في الموضوع نظرا لاستعجال النظر فيه.

كان من الممكن أن يقع تمرير هذا الموضوع بكل سلاسة وتحفظ وكان من الممكن أن نأخذ بعين الاعتبار طلبات رئيس الكتلة الذي يعبر على رأي الكتلة.

ثم إنك تتوجه السيد رئيس المجلس أمام كل الشعب التونسي بأن هناك خطة ممنهجة لضرب البرلمان وضرب النمطية، هذه كلمة كبيرة جدا، لا يمكن الاستهانة بها ونحن مع مسار 25 جويلية ومع تمثيليات مجتمعنا ومع تمثيليات المواطنين ونحن هنا ككتلة وطنية مستقلة منذ أن تم تركيز المجلس ونحن نعمل عملا دؤوبا، عملنا بطريقة كبيرة جدا عند مراجعة قانون المالية سنة 2024، ثم بادرنا بمراجعة الفصل 96، ثم بادرنا بمراجعة مجلة الاستثمار، ثم بادرنا بمراجعة واقتراح قانون يتعلق بالعناية بالمنشآت الأثرية وغيرها وغيرها وغيرها.

ثم لدينا تمثيليات في اللجان، رؤساء لجان ومقررين، ولم نسمع أي شيء بخصوص اللجنة الوطنية المستقلة التي أثارت غضب أي زميل من الزملاء، ثم كنتيجة نقول أن هناك ضربا للصورة النمطية للمجلس.

لا، نحن نحافظ على الصورة النمطية للمجلس، ونريد أن يحافظ هذا المجلس على سمعته، لكن بالتفاهم، وقد اخترنا التنظيم المتمثل في كتل، وقد سبق وأن بعثنا بمراسلة ممضاة من قبل رؤساء الكتل، وهذا ما أدلوا به بالأمس في المكتب، أن هناك تأثيرا كبيرا وعدم تعاطي مع المعلومات أثناء المكتب، وأن حتى ما حصل خلال الجلسة ليس قرآنا منزلا ويمكن مراجعته، لهذا نحن ككتلة وطنية مستقلة نطالب بمراجعة هذا القرار للمحافظة على حقوق الكتلة، وأنه يهم السيد مصطفى بوبكري من تطاوين، وأريد أن أؤكد على أنه إن تمادينا في النزعة الجهوية فإن هذا مخالف للرأي العام التونسي بصفة عامة، وأطلب بكل أخوية وبكل طيبة قلب السيد الرئيس أن تسحب الكلمة، لأنه لا توجد لدينا في المجلس رؤية لضرب الصورة النمطية، نحن نريد أن نحافظ على الصورة النمطية للمجلس، ودورنا هنا هو أن نسعى لإبلاغ صوت المواطن وندافع على حقوقنا ككتلة إلى آخر رمق، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن إلى السيد أيمن نقرة عن كتلة صوت الجمهوري، له خمس دقائق.

السيد أيمن نقرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة،

إن مشروع القانون المعروض علينا هو قرض لتمويل وتجديد وتطوير السكة الحديدية لنقل الفسفاط، ربما من خلال فلسفة القرض يظهر وكأنه قرض استثماري، ولكن مرة أخرى السيدة الوزيرة تعود إلينا الحكومة التونسية حكومتكم وحكومتنا نحن بطلب قرض آخر، وهذا في الحقيقة يقوم بإثقال كاهل الدولة التونسية، فنحن هنا لا نقوم سوى بتمرير القروض ولا توجد استراتيجية ولا بعد نظر ولا أي تخطيط للتعويل على الذات الذي تقوله المؤسسات المشرفة على هذا ويقوله أعلى هرم للسلطة.

اليوم نحن نواصل في الاقتراض والأكثر من هذا أن هذه القروض هي عبارة عن "تحضير الحصيرة قبل الجامع"، نحن نستعد لنقل الفسفاط، أين إنتاج الفسفاط؟ أين مراحل الإنتاج؟

مراحل الإنتاج المتعطلة في إنتاج الكميات اللازمة، كنا في زمن بعيد نسمع به من حيث الكميات المنتجة وبعد ذلك أصبحنا نسمع بالفسفاط من حيث المشاكل التي تحصل فيه، واليوم لم نعد نسمع شيئا عن الفسفاط.

كميات الإنتاج سنة 2022 تقدر بـ 3,5 مليون طن، المتوقع سنة 2023 أن نحقق 5,7 إلا أننا لم نصل حتى لإنتاج 3 مليون طن، ما نتحدث على تحقيقه سنة 2024 و2025 من 8 إلى 12 مليون طن، هل لدينا الإمكانيات لبلوغ هذا الإنتاج أم لا؟ القاطرات أغلبها اليوم معطبة، ماذا فعلنا قبل الجري وراء هذه القروض لتطوير النقل؟ بقينا نعاني من القروض، كنا نتحدث عن غيرنا الذي كان يمرر القروض، اليوم نحن أيضا نقوم بتمرير القروض، حتى الذين سيأتون بعدنا سيتحدثون عنا وسيقولون هؤلاء أغرقوا البلاد بالقروض والسلام عليكم.

السيدة الوزيرة، إن منصب الوزير هو منصب سياسي بالأساس، نريد قرارات، نريد عملا ونريد النتائج. اليوم عندما يقول السيد رئيس الجمهورية أن الدولة لن تبقى مكتوفة الأيدي ويجب أن تطور التشريعات المتعلقة بالمشاريع العمومية، نحن لم نر التشريعات التي وعدتمونا بها، فنحن لا نرى مرة أخرى سوى القروض، نتمنى أن نجد في برامجكم مبادرات وتشريعات جديدة ونظرية وبعد نظر جديد يمكننا من التقدم بدولتنا وتحقيق الإنتاج واحترام مواطني الدولة التونسية.

السيدة الوزيرة، عندما نريد دعم الاستثمار، سأبتعد على موضوع الفسفاط وسأذهب إلى جهتي جهة القيروان، اليوم أين دعم

الاستثمار؟ اليوم عندما تكون هناك مشاكل بالمناطق الصناعية مع كل احتراماتي السيدة الوزيرة، عندما تقولين لي سنعيد بعث منطقة صناعية معطلة لا يوجد بها لا كهرباء ولا ماء، مقاسم ملقاة هكذا، وبعد عدة سنوات من التعطيل نقول ستنطلق الأشغال مرة أخرى وهناك مشاكل المقاولين.

بالله عليكم أن تنزلوا وتجدوا لنا حلا بخصوص المقاولين في القيروان بالذات، لماذا نحن هكذا؟ ولو أن هذا المشكل هو مشكل وطني ولكن في القيروان الأمر فاق جميع التوقعات، فهذا ليس إنجازا السيدة الوزيرة.

الإنجاز أن تكون المقاسم موجودة، وعندما يتقدم شخص بمشروع ويقوم "étude visibilité" التي لديه ويقدم المشروع ألف مرة ويقدم عديد التقارير، ثم نأتي نحن مع الأسف التام هناك لجنة وراء لجنة وراء لجنة، كيف يتم إسناد المقطع؟ هل هناك أساليب أخرى؟ إن كانت هناك أساليب أخرى عليكم بذكرها، إن كانت هناك أساليب قانونية ونقوم بتطبيق القانون ونحترمه اللجان التي تدخل في عالم الغيب فإن الغيب لا يعلمه إلا الله، نقوم بتعطيل المشاريع حتى لو قال لي سأشغل 500 وأنت ترى أنه سيشغل 200 شخص، لا يهم، اتركه يشغل 200 شخص، فالناس عاطلون عن العمل ولا يعلم بحالهم إلا الله.

يعني لا يكفي أن القيروان لا يوجد بها شيء حتى المشغل الذي يأتي إلى القيروان يقع إبعاده بـ 100 ألف إجراء إداري، هناك مشاكل رهيبة، إن كان هناك طريق آخر ليتحصل على مقطعه اذكروها لنا في العلن أمام مجلس نواب الشعب.

السيدة الوزيرة، افتكاك الأراضي في المنطقة الصناعية بالقيروان، عندما نقوم بافتكاك أرض ولا يتم إعلام صاحبها قبل ستة أشهر ولا نتثبت في تسميته، ونبعث بعدل منفذ لأشخاص آخرين، هذه محاولة لقتل الاستثمار، وننزلها في بتة مرة أخرى، وبعد أن يتم شراؤها بمليار ونصف يتم بيعها بـ 100 أو 150 مليون.

السيدة الوزيرة، رجاء احترموا القيروان واحترموا تونس، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نرفع الجلسة مؤقتا ونستأنفها على الساعة الثانية.

(كانت الساعة الواحدة بعد الظهر)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الثانية وخمس دقائق بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله،

نستأنف الجلسة والكلمة للنائب المحترم السيد بدر الدين قمودي عن كتلة الخط الوطني السيادي له سبع دقائق.

السيد بدر الدين قمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم،

أبدأ حديثي في علاقة بموضوع الحصة بسؤال كتابي توجهت به إلى السيدة الوزيرة منذ يوم 2 ماي حول فساد مالي وإداري بإحدى المؤسسات الوطنية وإذ أشكرها على ردها الذي ورد عليّ منذ بضعة أيام حيث أفادت بأنها فتحت تحقيقا في الغرض، يهمني أن أتابع هذا الموضوع وأن نعرف نتائج هذا البحث وما قامت به الوزارة في علاقة بهذا التحقيق.

ونحن كذلك تتحدث عن الفساد في المؤسسات والمنشآت العمومية والمتصلة بوزارة الصناعة، أريد أن ألفت نظر السيدة الوزيرة إلى ما تعيشه اليوم الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد من مشاكل متعددة متصلة بالحوكمة وبفساد إداريّ وماليّ تعرفه هذه المؤسسة منذ سنوات، ومنها صفقات مشبوهة تم إبرامها وتداعياتها على غاية من الخطورة كصفقة التمور سنة 2008-2009 التي كلفت الدولة أكثر من 100 مليار، ولا أدري هل أن الوزارة معنية وهي تبحث عن الاقتراض بحسن التصرف في هذه المؤسسات والمنشآت العمومية حتى يكون لهذه الأموال الجدوى.

مع العلم أنه في علاقة بملف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد هنالك جانب ثان يتعلق بصحة الإنسان، فالمخبر معطّل والآلة المعدة لقياس نسب "النيكوتين" و"الكودرون" وغيرها من المكونات لا تشتغل ولا ندري التداعيات الصحية الخطيرة لهذا الأمر على سمعة الدخان رغم أنه مضرّ بالصحة من أصله، ولكن عندما تكون التجهيزات المعدة للقياس تحتوي إشكالا كذلك أظن أن الأمر يتطلب تدخلا، ومن خلالك أتوجه للسيدة وزيرة المالية والسيد وزير الصحة وألفت نظرهم إلى هذا الموضوع.

في علاقة بموضوع الفسفاط أريد أن أخصص حديثي ونحن نتداين من أجل الاستثمار في هذا المجال حول ما عرفته شركة فسفاط قفصة وفي علاقة بفسفاط المكناسي بالتحديد من استثمارات كبرى تم رصدها من أجل إحداث هذا المنجم، وبالعودة الى إحدى الوثائق الصادرة عن واحدة من مؤسساتكم، وهي مؤسسة الإدارة العامة للمناجم، مشروع استغلال الفسفاط بمكمن المكناسي من ولاية سيدي بوزيد، اسم المشروع يندرج هذا المشروع في إطار سعي الدولة لتنمية الجهة، جاء في إطار الجهة وفي سنة 2013 على وقع ثورة 17 ديسمبر والمطالب الملحة للتشغيل بمنطقة لا زالت محرومة من الحد الأدنى من ظروف الحياة والعيش الكريم.

تم إحداث هذا المشروع وهذا من خلال الوثيقة فقط، نوع الاستثمار مشروع تنموي، موقع المشروع المكناسي سيدي بوزيد، تقديم المشروع: تم إسناد رخصة البحث عن الفسفاط بمكمن المكناسي لفائدة شركة فسفاط قفصة بمقتضى القرار الوزاري عدد كذا والمعد للتسويق والمتأتي من الأشغال برخصة البحث بمكمن المكناسي وستتم عملية الاستخراج عن طريق المناولة.

الأهداف: المساهمة في التنمية الاقتصادية بجهة المكناسي، تشغيل قرابة 400 عون بالجهة، دعم مكانة تونس في السوق العالمية، تأمين مبيعات المجمع الكيميائي التونسي من الأسمدة الكيميائية، المكونات: المنجم الحصالة والمغسلة والبنية التحتية للسكك الحديدية.

كلفة المشروع: 135 مليار والطاقة التشغيلية 400 قابلة للزيادة.

أتساءل، تم إحداث هذا المشروع بموجب مناظرة وطنية سنة 2013 أشرفت عليها مؤسسات الدولة، وقامت وزارة التكوين المهني بانتداب 164، بعد تعطل متواصل انطلق المشروع عن طريق إحالة بداية المشروع لأحد المناولين بانتداب 164 ليتعطل فيما بعد واليوم

نتحدث في الجانب التنموي، فأين التنمية لما يتعطل المشروع دون توضيحات من الوزارة؟

مصير هؤلاء الذين تم الاشتراط للمشاركة في المناظرة ألا يكونوا منخرطين في إحدى الصناديق الاجتماعية وحتى من يشتغل في إحدى المؤسسات قدّم استقالته وبقي ينتظر المناظرة خمس سنوات وانطلقت الأشغال لتتعطل بعد استخراج ما قيمته تقريبا 500 ألف طن مكدسة لليوم بجانب وادي اللبن وهي ثروة، نريد توضيحات حول هذا المشروع.

في الأسبوع الفارط أقدم جمال شلبي رحمه الله على الانتحار نتيجة تداعيات تعطل المشروع وهو أب لطفلين وجد نفسه في وضعية صعبة وخلال العامين الذي تم العمل فيهما هناك من تزوج ومن أبرم العقود وهناك من له التزامات وجدوا أنفسهم على حافة الهاوية وهذا ساقته الظروف إلى أن ينتحر لأنه لم يتمكن من مواجهة الحد الأدنى من الشروط الأساسية للحياة، فما ذنبه؟ أراه ضحية التلاعب وعدم الجدية في التعاطي مع هذا المشروع وأتوجه إليك بهذا الكلام وأحمّل المسؤولية لجميع الوزارات المتعاقبة منذ 2013 إلى اليوم.

ولسائل أن يسأل فقد تمّت الدراسات والتقديرات وهناك أربعة مقاطع كبرى والمعروف أن هذا المنجم عرف نشاطا خلال عشرينات القرن الماضي ومعروف بجودته، فلماذا يتعطل؟ وعلى افتراض أنّ هناك خيارات أخرى، فأين بديل الجانب التنموي؟ وقد تم إحداث هذا من أجل امتصاص البطالة، وإذا ارتأيتم أنّ هذا هو الخيار فيجب مراجعته، أولا، أتساءل عن الأموال التي أهدرت والمقدّرة بـ 140 مليار أو أكثر.

كما أتساءل عن الأراضي الفلاحية الخصبة التي تم التفويت فيها لفائدة الدولة من أجل تشغيل أبناء المنطقة، ونجد هؤلاء اليوم محرومين من أراضيهم باعتبارها على ذمة فسفاط قفصة ولا يمكن استثمارها، ثم العائدات في علاقة بالتشغيل لا شيء، أرجو من سيادتك أن تنتبهي لهذا الموضوع...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حسن جربوعي عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق.

السيد حسن جربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد،

في المقترح الذي أمامنا نتداين من أجل النهوض بقطاع الاقتصاد، لكن لدينا شركات لو ننهض بها ونقوم باستراتيجية معينة يمكن أن تدعم ميزانية الدولة والقطاعات التي فيها الطاقة وسأعطيك مثلا وهي الشركة الفرنسية التونسية للنفط "CFTP" وأتحدث بالتدقيق عن حقل سيدي ليتيم بصفاقس، هذا الحقل منذ سنة 1972 عن طريق لزمة تمت عن طريق الأمر العلي الخاص بالمحروقات المؤرخ في 1948/ 1953 وفيه 50 سنة تستغله هذه الشركة ويرجع للبلاد التونسية، أريد أن أسأل لماذا تم تمديد هذه اللزمة إلى سنة 2048 مع رئيس الحكومة السابق؟ وأصبحنا نتقاسم هذه الثروة التي من حقها أن تدر على البلاد التونسية مع الأجانب، نحن الجود ونحن الكرم وليس في ثروتنا، يمكن استضافتهم عند زيارتهم لنا ولكن أن نتخلى عن مداخيلنا بهذه الطريقة، نقطة استفهام وأتساءل: لماذا تم تمديد هذه اللزمة؟

المسألة الثانية فيما يخص "CFTP" نحن نتنقل بجانبها ونلاحظ وضعيتها الكارثية، كان تضمّ سابقا 47 بئرا والآن عدد الآبار التي في وضعية استغلال 25 بئرا فحسب، وتصرف المليارات في آخر مرة، وأتساءل هل يقومون بدراسة جيولوجية حين صيانتهم للآبار البترولية أم لا؟ فقد تمّ صرف المليارات على الآبار البترولية منها أربعة آبار 2023 دون إنتاجية وقاموا بصيانتها وتركوها في تلك الحالة.

يعني أنك تقومين بصرف المال باعتبار دراسة مسبقة ثمّ لن تجدي فيها بترول، أتساءل لماذا تتكبدين هذه المصاريف؟

المسألة الأخرى: نتحدث السيدة الوزيرة عن الهجر النهائي لهذه الآبار وتتم إعادة الموقع للوضع الذي كان عليه وتترك هذه الآبار على ما هي عليه بالآلات الموجودة فيها، لو تقومين بزيارة معاينة ستجدين الوضع كارثيّا للغاية.

نتحدث أيضا عن العملة الموجودين ونتحدّث في سياسة الدولة حاليا عن القطع مع التشغيل الهش، وهنا أتساءل عن وضعية عملة المناولة الذين يقع خلاصهم عن طريق الاتفاقية المشتركة الحراسة والسلامة ونقل العملة، فهؤلاء الناس يعملون في شركات بترولية دون وسائل حماية، وقد توفي في العام الفارط شاب من معتمدية منزل شاكر وسط الشركة وللآن تدافع عائلته عن حقه ولا حياة لمن تنادي.

ومن يعمل في هذه الشركات هم أناس لا يتمتّعون بأية امتيازات يعني أن حقوقهم مهضومة أصلا، وهذه الشركة "CFTP" لمن لا يعرفها وتقريبا "TPS" في طينة أو في "petro fac" أو شركة بترول الصحراء تصب البترول التي لديها وهم مترابطون ببعضهم البعض، لأن "CFTP" تلعب دورا استراتيجيا في سيدي ليتيم وكل الشركات تقريبا تصب البترول هناك وهي "Pipe" مربوطة بينهما وتمرر للصخيرة مباشرة، يعني أن لديها دورا استراتيجيا هاما حتى إن لم تنتج الآبار فإن دورها كبير وأتساءل ما هي استراتيجية الدولة للنهوض بهذه الشركة في الجهة؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، له ثمان دقائق.

السيد علي زغدود

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم والوفد المرافق،

زميلاتي، زملائي النواب المحترمون،

أولا، تحية لرجال المقاومة العربية على طول خطوط المواجهة من باب المندب حتى غزة والناقورة والجولان.

تحية لرجال الأمة في العراق الأشم ويمن الإيمان وغزة هاشم وجنوب المقاومة في لبنان وفي كل محور المقاومة.

ثانيا، كل الإدانة والسخط على الهمجية الغربية في المجازر المروعة في حق أبنائنا في غزة الغراء وفي، طليعة هذه الهمجية التي

تقودها الإدارة الأمريكية راعية التوحش والنازية الصهيونية نطالب رئاسة البرلمان مرة أخرى ببيان إدانة للهمجية الأمريكية وإعلان مقاطعة كل ما له صلة بالإدارة الأمريكية والكونغرس الأمريكي من لجان مشتركة وغيره احتجاجا على الإجرام الأمريكي في حق الشعب الفلسطيني.

باسم كتلة لينتصر الشعب أطالب زملائي بكل الكتل في البرلمان بموقف موحد يصدر في بيان تاريخي يدين الإدارة الأمريكية باعتبارها الراعي الرسمي للإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني.

علينا تحمل مسؤولياتنا كنواب في الدفاع عن الحق والعدل وعلى الإنسانية في مواجهة الهمجية الغربية والنازية الصهيونية، ويجب تنويع أساليب الضغط السياسي والميداني بما فيه التفكير في يوم غضب وطني يدعو له مجلس نواب الشعب.

بالنسبة إلى موضوع اليوم والقرض السعودي لتمويل النقل الحديدي للفسفاط، في الحقيقة تحوّل موضوع نقل الفسفاط إلى كارثة في السنوات الأخيرة بدءا من فساد صفقة عربات النقل إلى فساد النقل البري للفسفاط والنتيجة خسائر بالجملة تكبدتها الشركة وتكبدها الاقتصاد التونسي.

السيدة الوزيرة، ليس المشكل في أن نأخذ قرض استثمار من السعودية لتطوير النقل الحديدي للفسفاط، المشكل هو كيف سنضمن ألا يذهب هذا القرض كما ذهب غيره في صفقات مشبوهة وعربات تصلح لكل شيء إلا لنقل الفسفاط، ونجد تبريرات واهية من قبيل التدخل اليدوي على العربات حتى تستطيع السير على السكة الحديدية التي تعود إلى الثورة الصناعية وتجاوزها الزمن والتكنولوجيا.

فنقل الفسفاط والفساد فيه والعجز هو جزء من حالة النقل الحديد والبري والجوي والبحري، فدمار الشركات العمومية في هذا المجال كانت نتيجة حتمية لما قامت به المافيا لسنوات طويلة منذ ما قبل 17 ديسمبر 2010 حيث تحولت الشركات العمومية إلى مجال نهب للعائلات النافذة والمهيمنة على الاقتصاد التونسي.

لذلك لا مجال لإصلاح حال البلاد دون القضاء على أسباب الأزمة العميقة وهي القضاء على الريع ونفوذ حفنة العائلات المتحكّمة في كل شيء والتي حولت حتى الشركات العمومية إلى مجال فرص لخدمة مصالحها الضيقة.

فمن المستفيد من تحطيم النقل الحديدي العمومي سواء للبضائع وعلى رأسها الفسفاط أو نقل الأفراد، اليوم تدوم رحلة القطار من قابس لتونس نصف يوم ناهيك عن الظروف التي أقل ما يقال عنها أنها لا إنسانية لنقل المواطنين، حيث عدنا للأسف إلى ما قبل 100 سنة إلى الوراء.

كان بإمكان الفسفاط أن ينهي أزمة تونس الاقتصادية خاصة أمام ارتفاع أسعاره عالميا بشكل قياسي، يعني الفسفاط ثروة مهدورة، ونحن نأخذ قرضا لنصرف عليه؟ أية مأساة هذه؟

فلو كان هناك حسن استثمار وحوكمة ووصول البلاد إلى طاقة إنتاجها القصوى لكنا اليوم في غنى عن هذا القرض، فهل هناك رؤية في هذا المجال؟ ومتى ستتم إنجاز دراسة وتطوير إنتاج الفسفاط في أفق سنة 2040 ورفع الإنتاج إلى 10 مليون طن خلال سنة 2026؟ للأسف هذا الرقم كان يحقق في سنة 2010.

متى سيتم الشروع في استغلال مخزونات الفسفاط في الشمال الغربي وتأسيس شركة فسفاط الشمال؟

متى سيتم تطوير الإشراف على المؤسسات والمنشآت العمومية من خلال تحسين آليات الحوكمة والتسيير ومقاومة الفساد وإبرام عقود جودة ونتائج وتبني آلية واضحة وشفافة تعتمد على معايير موضوعية عند اختيار المشرفين على تسيير المنشآت العمومية تفاديا للمحاباة والتسميات العشوائية والمحسوبية؟

التقييم السنوي لأعمال المشرفين على المنشآت العمومية وكل هذا لن ينجز إلا متى توفرت رؤية شاملة لإعادة بناء الاقتصاد على أسس جديدة تقطع مع الماضي وتقطع مع النظرة الآلية التي تؤدي إلى الاطمئنان المظلل بأنّ الدنيا وردية والسماء صافية والعصافير تزقزق للأسف.

بمعنى محاولة محاكاة نموذج ناجح للتنمية في الخارج وتقديمه على أنه ناجح في كل مكان وزمان فما يصلح لغيرنا لا يصلح لنا بالضرورة.

التنمية التابعة المحكومة بخيارات وأولويات خارجية وليس بالأولويات الوطنية، خيارات تنمية غير شاملة لكل القطاعات ولا تشمل خاصة الجوانب الاجتماعية.

السيدة الوزيرة، نتساءل اليوم عن العقود التي أبرمت أخيرا في مجال الهيدروجين الأخضر، كيف تمت هذه العقود دون قانون استثمار خاص بالهيدروجين الأخضر؟ وقانون الاستثمار القديم نعلم جيدا أنه يخدم فقط الشركات الأجنبية للأسف.

فمن حقنا أن نسأل اليوم ما جدوى هذه الاستثمارات الكبرى، فالتجارب السابقة كارثية حيث تستولي الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات على مقدرات الشعب تحت شعار دفع الاستثمار.

عليكم الإجابة السيدة الوزيرة بوضوح هل أن هذه الاستثمارات ضمن أولوية تلبية حاجيات السوق الأوروبية فقط أم هي لتلبية حاجيات البلاد من الطاقة وخاصة الطاقة النظيفة؟

الهاجس والخطر الآن هو تحويل البلاد إلى مجرد محطة لتلبية حاجيات الاتحاد الأوروبي من الطاقة دون أولويات وطنية، فهل لكم رؤية لتوجيه الاستثمارات وأن تلعب الدولة دورها في العملية وذلك بتطوير عملية الإنتاج المحلي للطاقات المتجددة وإعطاء التسهيلات الكبيرة للصناعيين والباعثين المحليين؟

مضطر لأختم نظرا لضيق الوقت بملف حارق الآن وهو ملف معبر رأس جدير الحدودي مع الشقيقة ليبيا وزيارة وزير الداخلية اليوم والمدير العام لإدارة الحدود والأجانب لليبيا، سأقول كلاما واضحا ودون مواربة، أن يفهم المسؤولون في تونس أنه لا وجود لدولة موحدة في ليبيا وأن عدوان 2011 فكك الدولة الليبية وحولها إلى "كانتونات" تسيطر عليها ميليشيات تنفذ أجندات قوى دولية وإقليمية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد أيمن بن صالح عن كتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

أولا، تعازينا لفقدانكم أخيكم ورزقكم الله الصبر،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها،

السيد النائب إبراهيم بودربالة والذي انتخبناك لتنال شرف رئاسة مجلس نواب الشعب،

الزميل رئيس الكتلة الوطنية المستقلة طلب صباحا وبكل لطف خلال نقطة نظام رفع الجلسة للتشاور لمدة عشرين دقيقة كما ينص عليه الفصل 115 من النظام الداخلي ويمكن أن تطلعوا جميعا على النظام الداخلي وهو موجود على موقع المجلس والذي ينص صراحة: "لكل ممثل كتلة حق طلب رفع الجلسة للتشاور لمدة لا تزيد عن نصف ساعة مرة واحدة في نفس الموضوع" وطلب الزميل عشرين دقيقة ولم يزد على نصف ساعة وهنا لا يوجد كتابة ولا عن طريق مكتب الضبط ولا بطريقة ورقية وأظن أن النظام الداخلي الذي صادقت عليه الجلسة العامة أعلى من أي قرار آخر ويمكن أن تسألوا عن ذلك ولكن أعرف أن لديكم سيدي الرئيس من المعرفة وأنكم تميزون بين النظام الداخلي، تبارك الله عميد المحامين في سنوات صعبة مرت بتونس، إذن لديكم فكرة عن درجات القوانين.

سمعنا زميلنا قد طلب بكل لطف ويمكن أن تعود للمداخلة قالها بكل لطف وسمعنا من سيادتك جملا مثل "احترام الإجراءات" ولا أرى خرقا للإجراءات، "الصور النمطية للمجالس السابقة" وفيه تلميح مباشر أن الزميل يعاود للدورة الثالثة وهذا لم أعطها له أنا ولا أيا كان من الموجودين هنا، إنما ثقة متساكني منطقته منحته تلك القيمة بأن يكون موجودا للدورة الثالثة ويمكن أن يكون في دورة رابعة وخامسة، ولا يمكن لأي كان من الحاضرين هنا مع احترامي للمقامات بأن يبدي رأيه في هذا الأمر والأقوى من كل هذا "أنه مخطط واضح لضرب المجلس" وندعوك بكل لطف السيد رئيس المجلس لسحبها لأن الكتلة الوطنية المستقلة لم تقل من لم يواصل جلسة قانون تجريم التطبيع له مخطط واضح لضرب المجلس.

نحن الكتلة الوطنية المستقلة والزملاء أيضا الحاضرون من الكتل الأخرى وغير المنتمين لم نقل عمن قال لنا في نفس الجلسة أنه اتصل بالرئيس الذي لم يرغب في تمرير القانون بأن لديه مخططا واضحا لضرب المجلس.

نحن والزملاء الموجودون هنا لم نقل أن من أتى بنائبة رئيس منظمة أمهات تونس ويكلفها اليوم بتسيير دواليب مجلس نواب الشعب في حين أن الرئيس يتحدث عن احترام الثورة والرجوع الى أهداف الثورة.

اليوم نجد نائبة رئيس منظمة أمهات تونس، شعب تونس أنتم تسمعون كل هذا، إنها تسيّر اليوم دواليب مجلس نواب الشعب ولم نقل أيضا هذا مخطط لضرب المجلس.

يعني أننا الكتلة الوطنية المستقلة سيدي الرئيس نقول لك صباح الخير عن طريق مراسلة عن طريق مكتب المجلس، يعني أننا نحترم كل النواميس والقواعد المعمول بها، وفي كل هذا لم نتكلم ولم يصدر منا أي شيء.

لكن أن تنعتنا بهذه الطريقة فهذا مجانب للصواب ويمس كثيرا من الزملاء، واحترامنا لك كبير سيدي الرئيس، وأريد أن يبقى في حدود هذا المستوى ولا نتزل تحته.

أيضا نذكرك سيدي الرئيس أن المداولات النهائية والسادة المستشارون موجودون معك للجلسة العامة أيام 13 و14 فيفري 2024، وبكل حب في عيد الحب هذه الجلسة التي انعقدت والصادرة بالرائد الرسمي موجود بها عضوية الزميل مصطفى البوبكري، ويمكن أن تعودوا لها وهي موجودة.

من الأكيد أن هذه المداولات عرضت على سيادتكم أو على مستشاريكم، وكان يمكن إصلاحها، ولكن لم يتم ذلك، وإن كان فيها خطأ فرضا ولكن لا يوجد الخطأ لذا هذا موجود في الرائد الرسمي.

فلماذا نجد اليوم عبارات "احترام النظام" و"احترام الإجراءات"؟ اليوم مستشاروك الخاصون الذين مكنتهم من التوظيف في مجلس نواب الشعب يتنقلون ويسافرون بأموال الشعب التونسي في مهمات لمجلس نواب الشعب دون التداول فيها في مكتب المجلس...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي غير منتمية، لها ثلاث دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة،

اليوم أتمنى ألا يكون مصير هذا القرض كمصير بقية القروض، هذا القرض بين الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية في مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط.

النقل سيدتي هي مهمة وزارة النقل والبضاعة التي هي الفسفاط هي مهمة وزارتكم.

وبينما نتحدث عن هذا القرض أظن أن قطاع الطاقة يعتبر ومنذ سنوات ومنذ زمن الطرابلسية وإلى حد الآن أكبر بؤرة فساد ونهب لثروات البلاد، ونريد تقرير التفقد الذي وقع في القروض والهبات التي أخذتها تونس خلال العشرية السوداء وما قبلها، لماذا تم التكتم على هذا التقرير؟

لماذا أقول هذا؟ لأننا خائفون من أن يضمّ هذا التقرير جرائم مثلا، ونريد معرفة المجرمين قبل المصادقة على أي قرض، لأنه يمكن أن يكون المجرمون الذين نهبوا ثروات البلاد موجودين في الوزارات إلى حد الآن وهم من يسعون لهذا النوع من القروض.

هل تم التفقد في الانتدابات؟ خاصة أننا نعرف بوجود أبناء النقابيين منذ 2006 في الشركات البترولية وكيف كانت تتم هذه التعيينات ونريد أن نعرف هل تم التفقد، فهناك شركات بترولية إلى حدّ الآن تحدث فيها أمور كبيرة جدا مثل "SERGAS" حيث علمنا أنه كانت ستكون هناك عملية إرهابية لأن هناك حارسا جاء من "PMS" لم يكن متأهبا وقد ذكرت هذه العملية في الجلسة الفارطة ولا أعرف أين مآلها في ملف البرهومي هذا.

وأريد أن أؤكد أيضا أنه بالنسبة إلى سكك الحديد والفسفاط هناك خسارة للدولة التونسية وهي تتطور يوميا، كنا ننقل في سنة 2010: 7.3 مليون من الفسفاط وأصبحنا في سنة 2023 ننقل 1.7 وتتطلّب المعدات استثمارات والطبيعي أن يصير مثلث نقل فسفاط قفصة-حمادة-غنوش لكن ماذا يحصل؟ ما يحصل هو أن هناك فسادا ولا توجد إصلاحات ولم نفتح الانتدابات المشبوهة ومآل القروض خاصة أن هذا الملف...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة فاطمة ونحترم التوقيت والكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد محمد ضو

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا زملائي زميلاتي،

مرحبا بالسيدة الوزيرة الصناعة والمناجم والطاقة والسيدات والسادة المديرين العامين إطارات الوزارة،

السيدة الوزيرة، هل يعقل ونحن في سنة 2024 أن تظل مدينة مدنين الواجهة الساحلية الشرقية لتونس منذ السبعينات منتظرة لمشروع السكك الحديدية ونحن نناقش اليوم اتفاقية قرض تمويل مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية؟ للأسف السيدة الوزيرة حرمنا حتى من "rail tron" الذي كان حلا ترقيعيا لتسهيل تنقل أهالينا بتطاوين ومدنين.

إذ ألفت انتباهكم أيضا السيدة الوزيرة إلى أن أهالينا في مدنين أصبحوا يتعاملون مع مشاريع أشباح، كيف لا وهم يشاهدون منذ نصف قرن دعامات ترابية وخراسانية دون سكة.

أما المنطقة الصناعية بسيدي مخلوف فهي ومنذ أكثر من عقد كامل عبارة عن لافتة مكتوبة للأسف بخط رديء، أنا فعلا مستاء جدا، ونحن دائما نتحدث عن التميز الإيجابي للجهات لكن للأسف مورس علينا التميز السلبي.

السيدة الوزيرة، أيصل الأمر بحكومتنا الموقرة إلى الضحك على ذقون أهالينا إلى هذه الدرجة؟

المنطقة الصناعية بسيدي مخلوف صارت "نكتة" المقاهي والمجالس، فمتى ترصد الموارد المالية لإنجاز مشروع السكك المعطل وتفعيل هذه المنطقة الصناعية التي ستفتح آفاق التشغيل في هذه الربوع؟

أما عن حالة التيار الكهربائي في معتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف فحدث ولا حرج، تيار ضعيف لا يغطي احتياجات 21 عمادة موزعة على هاتين المعتمديتين خاصة في فصل الصيف.

السيدة الوزيرة، نطالب وزارتكم بإحداث محطة لتقوية شبكة التيار الكهربائي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ثامر مزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي، له أربع دقائق.

السيد ثامر مزهود

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

أولا، تحية للمقاومة والمجد والخلود للشهداء، وتحية إكبار لكل جبهات الإسناد والخزي والعار للمطبعين والخونة والعملاء.

السيدة الوزيرة، قبل أن أتدخل في الموضوع توجهت اليك بأسئلة كتابية، سؤال حول وضعية القطب التكنولوجي بقابس واليوم وصلني الجواب ولكن للأسف لم يكن مقنعا.

سؤال آخر حول مقترح سحب مادة الفوسفوجيبس من المواد الخطرة وموضوع آخر أيضا وردكم في شكل سؤال كتابي إن شاء الله تتم الإجابة عنه في القريب وتكون الأجوبة مقنعة وترتقي إلى مستوى انتظاراتنا وانتظارات جهة قابس.

بالنسبة إلى موضوع اليوم وهو نقل مادة الفسفاط، أولا، نحن في حركة الشعب وفي كتلة الخط الوطني السيادي كنا ولا زلنا نطالب هذه الحكومة بمختلف وزاراتها أن تكون لها رؤية ومقاربة واستراتيجية وبرنامج واضح في كيفية التعاطي مع كل الملفات وكل القطاعات وكيفية الارتقاء بها وحل ما تعانيه من صعوبات.

لكن للأسف إلى حد الآن لم نجد هذا الأمر بما يتطلبه من وضوح ووجدنا للأسف أن كل قطاع وكل ملف مرتبط بقرض وهي ارتهان ومواصلة واستنساخ لنفس أسلوب التعاطي مع المشكلات التي تعيشها البلاد وتتطلب حلولا أخرى جذرية غير المنوال التقليدي الذي نواصل فيه إلى حد الآن.

نرجع للموضوع وهنا سأستعين بفقرتين واردتين في تقرير اللجنة في الصفحة عدد 10 وفيه عبارتين: الأولى "وأفادنا مصدر عن الوزارة أن معالجة قطاع الفسفاط يتطلب رؤية شاملة لا تقتصر على النقل الحديدي فقط بل تأخذ بعين الاعتبار مسألة الاستخراج والتحويل والتسويق ومعالجة كل العواقب المتصلة به وذلك بصفة متزامنة".

وفي فقرة أخرى "وبخصوص التلوث الهوائي والبيئة الناتج عن الفوسفوجيبس بين المسألة الصحية والبيئية ذات أولوية مطلقة وهو ما يتطلب إيجاد حلول علمية دقيقة وتنسيق كل الأطراف وتشريك الخبراء في الملف".

جيد جدا، بهذا التقرير بالتالي اتفقنا أن منظومة الفسفاط هي إنتاج ونقل وتحويل وإتلاف وما يهمنا نحن في قابس هو الإتلاف وما يهمنا هو أن هناك 5 آلاف طن سنويا من مادة فوسفوجيبس تلقى في البحر وأن استراتيجية الدولة في الترفيع في القيمة الإنتاجية إلى 12 مليون طن خلال سنة 2025 ونود أن ترتفع إلى حدود 20 مليون طن لأن هذا يعود بالنفع على خزينة الدولة لكن ماذا سيلحق جهة قابس مجددا من إلقاء مادة الفوسفوجيبس في البحر ونحن نتلقى هذا الشيء منذ 50 عاما في بحر قابس مما دمر البنية البحرية بالكامل وألحق أضرارا صحية وبيئية وهوائية على جميع المستويات؟

فهل أن للوزارة ضمن هذه المقاربة عند الحديث عن الفسفاط ونحن نتحدث عن إنتاج ونقل وتثمين وفواضل وتلوث وهذه الجهات التي لوثها الفسفاط وعلى رأسها جهة قابس، فواضل الفسفاط وما لحق بنا على المستوى الصحي والهوائي والبحري، هل لديكم تصور وهل توجد حلول جدية؟

هناك أربعة مجالس وزراء 2014 و2017 و2019 و2021 فيها قرارات للحد من التلوث لم ينفذ منها شيء، ماذا لديكم في المستقبل للحدّ من هذه المشاكل؟ ونبدأ في معالجة التلوث الذي أضر بشكل كبير جدا بجهة قابس بصفة خاصة، وكنت أتصور أن ترتقي زيارتك لقابس في المدة الأخيرة لأن يكون هناك حل على الأقل لإيقاف سكب مادة الفوسفوجيبس في البحر، ثم نمر لتثمينها لتثمن الدولة كيفما تريد التثمين وكفى عبثا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد ثابت العابد عن كتلة الوطنية المستقلة، له ست دقائق. (غير موجود)

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمود شعباني عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق فليتفضل.

السيد محمد شعباني

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

بمناسبة عيد الأضحى المبارك أتوجه بتهانيّ الحارة إلى كل زملائي وزميلاتي وإلى كل شعب أمتنا العربية متمنيا لها الخير ومتمنيا أن يتحرر كل شبر محتل من تراب الأمة العربية، متمنيا أن تنتصر المقاومة الفلسطينية ويرجع الحق إلى صاحبه.

بالمناسبة أترحم على شهيد الأمة الذي ضحّى من أجل أمته والذي مثّل اعتداء صارخا وهمجيا من الإمبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وأذنابها بالتضحية وإعدام القائد صدام حسين، فألف رحمة على كل شهيد من الأمة العربية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

رحمه الله.

السيد محمد شعباني

أرجع إلى السيدة الوزيرة كعضوة من الحكومة وأتوجه رأسا وبكل وضوح إلى رئيس الحكومة وأقول لكم وأنا أمثل الشعب أن لا شيء ناجح، كل شيء يراوح مكانه الصفر، لا منوال تنموي ولا تغيير ولا أمل بعث في الشعب والواقع يتحدث عن ذلك.

ولاية القصرين التي كانت رائدة إبان ثورة 17 ديسمبر ما زال جرحاها يقطرون دما، ما زالوا يأملون أن يتغير واقع الجهة وما زالوا يتمنون رؤية حجر أساس لمنوال تنموي ينهض بالجهة ويبعث واقعا مغايرا.

سأطلب مطالب تحدثنا في شأنها منذ أكثر من سنة ولا شيء تغير، إن كانت لديكم نية التغيير فلتبدؤوا فورا وإذا لم تكن لديكم نية تغيير أو كنتم عاجزين فلتتركوا مكانكم، لأننا شعب تونس وأكررها بصوت عالي إذا لم تتحقق العدالة الجهوية فسنحققها بما يلزم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد رشدي الرويسي غير منتمي، وله ثلاث دقائق.

السيد رشدي الرويسي

شكرا السيد الرئيس،

أبدأ في البداية بتقديم التعازي الخالصة لك في وفاة شقيقك،

أرحب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها، وكنت أتمنى حضور ثلاثة وزراء إضافة إلى الصناعة النقل والتخطيط.

وقبل أن أبدأ في مشروع قانون القرض لدي رسالة أرجو من السيدة الوزيرة أن تبلغها لمجلس الوزراء، بعد الأوامر الصادرة عن الوزراء لمديريها بعدم استقبال النواب ومع بقاء فعلا السيدة الوزيرة وأكثر من وزارة بلغنا بها ومع بقاء أسئلتنا الكتابية دون إجابة لمدة تزيد عن الشهر في أكثر من وزارة، على الأقل نطالب بتفعيل القانون، أجيبونا في أوقاتنا، ألغوا خطة المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب في الوزارات لأننا إن ذهبنا لمقابلته فإنه يطلب موعدا مسبقا عن طريق مجلس نواب الشعب، وهذا يمكن أن نفعله مع أي مسؤول آخر، هذا رجاء وأعود للقرض.

عندما نتحدث عن هذا القرض فأنا شخصيا ولأول مرة أساند قرضا لأنه سيذهب لغرض تنموي، لكن بشروط، عندما نتحدث عن الصناعة في تونس وخاصة صناعات الجيل الأول فإننا نتحدث عن أزمة هيكلية في هذه الصناعات وفسفاط قفصة هي الشجرة التي تخفي وراءها غابة المناجم في تونس.

الشروط سيدتي، ما هي وضعية المناجم في تونس؟ ما هو مستقبل هذه المناجم خاصة إذا تحولت إلى بور صناعي مثل منجم الأخوات الذي ظلت الآلات على عين المكان وظل يعاني؟

بالنسبة إلى إنقاذ الاقتصاد فهو يقوم على التحكم في المتاح من الموارد. لماذا لدينا مناجم معطلة إلى اليوم مثل منجم فج الهدوم دون إجابات واضحة على سبب التأخير والتعطل وعن مواعيد عودة الإنتاج؟

نحن نتحدث في تونس اليوم عن اكتظاظ سكاني، من المفارقة اكتظاظ سكاني بـ 12 مليون ساكن، اكتظاظ نظرا لأن التعريف العلمي للاكتظاظ السكاني هو الموازنة بين الموارد والسكان. لا توجد إلى اليوم موازنة بين الموارد والسكان نظرا لعجزنا عن وضع خطة واضحة للإنقاذ الاقتصادي.

النقطة الثانية التي سنتحدث فيها في هذا القرض هو دعم شركة النقل الحديدي في تونس، هذه الشركة التي أصبحت عاجزة عن تأمين السفرات للمواطنين في الخطوط الداخلية الذين يعانون ما يعانونه، فعن أي إنقاذ نتحدث وفق هذا القرض دون إصلاح للشركة التي فقدت أهم مقوماتها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للناب المحترم السيد محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية، له ست دقائق.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيدة وزيرة الصناعة والطاقة والوفد المرافق لها،

في الحقيقة شركة فسفاط قفصة تعتبر اللغز المحير في تاريخ تونس بأكملها، شركة كانت رائدة في السابق وواضحة الأمور وتصنّف الأولى في التصدير، نصدر الفسفاط لأكثر من 50 دولة ومنذ الثورة إلى الآن ونحن في تقلبات.

وقع استغلال هذا الملف سياسيا مثلما أرادوا، وإلى الآن لم نجد حلا واليوم نتحاور في قرض على أساس تطوير البنية التحتية للنقل ونرقّع من خلاله الإنتاج.

أولا، فلنتفق على أن وضعية شركة فسفاط قفصة لا تختلف على وضعية المؤسسات العمومية في تونس بأسرها، هناك مشكل حقيقي، واليوم لم تضع الحكومة هذا الملف على طاولة مجلس الوزراء بكل ثقله ولا العمل عليه تنسيقيّا.

عندما نلاحظ أنّ وزارة الصناعة ترغب في تطوير السكة الحديدية بينما تعمل وزارة الاقتصاد والتخطيط نقل هيدرولوكي، أتساءل ألا يوجد تنسيق بينكما؟

ألم يكن أولى اليوم أن نستغل القروض في نقل الهيدرولوكي بما أنه أضمن؟ فعندما نتجه لبيع السلع وتصديرها تكون وصول السلع مضمونة نظرا للتقلبات السياسية ولا أحد يضمن عدم إغلاق السكة مرة أخرى.

يتطلب الملف العمل وإلى اليوم في سنة 2024 ما زلنا ننقل الفسفاط بالسكة الحديدية بينما قامت بلدان شقيقة مجاورة بتثبيت النقل الهيدرولوكي وتطوير التصدير وتطورت بذلك عائداتها ونحن ما زلنا.

تقول: نأمل بتحقيق 10 مليون طن وأنتم في سنة 2023 توقعتم تحقيق عائدات بـ 6 مليار دينار ولم تحققوا منها إلا 2،4 مليار دينار، إذن تقديرات هذه الحكومة غير صائبة، في كل مرة تقدموا لنا أرقاما لا يكون تقديرها صحيحا، علينا التثبّت قليلا عند إعطاء التقديرات.

عند تطوير السكة الحديدية علينا نسيان النقل الهيدرولوكي لمدة 25 سنة باعتبار القرض الممنوح لمدة 20 سنة مع إمهال بخمس سنوات، يعني سنعاني من تقلبات التلوث وبطبيعة الحال الكلفة العالية للنقل عبر السكة الحديدية، كما ستبقى وضعية السكة على حالها ولن نتحدث عن تطوير البنية التحتية وتطوير الشركة ومحاولة إنقاذها ممّا هي عليه وإعادة هيكلتها في ظل نقل الفسفاط عبر سكة القطار والتلوث وارتفاع الكلفة وتعطل القطار وصفقات الفساد التي حدثت عدة مرات في علاقة بالقطار، وإلى الآن لا نعرف مآل كل هذه الملفات.

هنا يجب علينا مراجعة أنفسنا، إما أن يكون لدينا مشروع علينا تحقيقه ونقول كفانا اليوم من استعمال القطار ونقوم بـ "pipeline" مثلما حصل في المغرب وانخفضت كلفة الإنتاج، وبذلك تم الترفيع في كلفة الإنتاج وأصبحوا يصدرون لجميع زبائن تونس ونحن ما زلنا نستعمل القطار وما زلنا نعمل بالطرق القديمة ولم نتقدم أبدا.

السيدة الوزيرة، رجاء عندما نرسل أسئلة كتابية كنواب فهي مسائل مستعجلة، منذ شهرين أرسلت سؤالا لوزارة الصناعة ولم أتلقى جوابا إلى اليوم.

طلبت موعدا كذلك في علاقة بالمنطقة الصناعية جبل جلود ولم تتم إجابتي على الموضوع، اتصلت بالسيد الكاتب العام وطلبت منه إلغاء الموعد لأنه لا يجوز أن ننتظر إجابة لسؤال كتابي أو لموعد لشهرين كاملين.

نتمنى منكم إعطاءنا رؤية كاملة متكاملة حول النقل الهيدرولوكي، عليكم أن توضحوا لنا: هل سنقوم بالنقل الهيدرولوجي أو أننا سنصرف 170 مليارا على خطّ قطار، لا يجوز إنفاق هذا المبلغ على خط قطار ويفشل فيما بعد ولن نقوم بنقلة نوعية في علاقة بالإنتاج، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ظافر صغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق. (غير موجود)

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد لطفي سعداوي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد لطفي سعداوي

شكرا السيد الرئيس،

السيدة وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم والوفد المرافق،

السادة النواب،

بعيدا عن مشروع القرض السعودي لتجديد السكك الحديدية لنقل الفسفاط الذي أطنب جلّ النواب في شرحه، أود أن أستغل الفرصة للإشارة أنه منذ سنة 2012 وقع التفكير في تخصيص مدخر صناعي لفائدة الوكالة العقارية التونسية لتهيئة منطقة صناعية بمعتمدية حفوز.

وهو ما تم فعليا سنة 2017 على مساحة قدرها 30 هكتار قسط أول، إلا أن ملف التخصيص ظل في رفوف الوكالة العقارية وحتى تخزينه عبر منظومة الإعلامية لم يتم بعد.

في إطار هذه المداخلة أود أن ألفت انتباهكم السيدة الوزيرة إلى العديد من المبررات والدوافع التي قد نفهم من خلالها الضرورة الملحة حتى تتحرك الوكالة العقارية للصناعة في أقرب الآجال.

أوّلا، أن هذا المدخر الصناعي لا يبعد إلا بضع أمتار على محوّل حفوز للطريق السيارة تونس جلمة.

ثانيا، قرب هذا المدخر الصناعي من أنبوب الغاز الطبيعي الرابط بين الجزائر وإيطاليا.

ثالثا، توفر كل مقومات نجاح هذه المنطقة الصناعية من يد عاملة وبنية تحتية.

رابعا، عدم توفر ولو شبر من الأرض تحت تصرف بلدية حفوز من أجل بعث أبسط منطقة حرفية.

خامسا، الصعوبات التي يلاقيها العديد من المستثمرين الصناعيين بالمنطقة مما جعلهم يتنقلون إلى مناطق أخرى بحثا على الكراء، وهو ما يقلص من نسبة مرابيحهم وتطور مؤسساتهم لمجابهة التغيرات الوطنية والعالمية.

سادسا، عدم وجود ولو مصنع واحد بالمعتمدية من شأنه أن يساهم في تقليص الكمّ الهائل من البطالة والقضاء على فكرة أن معتمدية حفوز هي مياه معدنية فقط، وهو نوع من الاستثمار الذي لا يعود بأي فائدة للجهة، لأن الغاية الوحيدة للمستثمر هي الربح العاجل ولا يعير أي أهمية لضرب المائدة المائية.

وعليه السيدة الوزيرة آن الأوان للالتفات إلى المناطق الداخلية وتحريك الاستثمار...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة زينة جيب الله غير منتمية، لها ثلاث دقائق. (غير موجودة)

الكلمة للنائب المحترم السيد عصام البحري جابري عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد عصام البحري جابري

شكرا السيد الرئيس،

تحية للسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

لدي سؤال شفاهي فيما بعد حول موضوع التلوث والفوسفوجيبس في قابس، لكن لدي تدخل حول مشروع القانون والقرض المتعلق بالسكة الحديدية.

كان من الأجدر أن نضع استراتيجية وطنية للنقل الحديدي.

يعتبر النقل الحديدي في الدول المتطورة مهما للغاية، لكن في قطاع الفسفاط فقد أخذت البلدان التجربة من الدولة التونسية ولكن تجاوزتنا بسنوات ضوئية، لماذا؟ لأننا لم نستعمل النقل الهيدروليكي.

فليعلم السادة النواب أن النقل الهيدروليكي سيربح الدولة مليارات، كان بودنا أن يرد علينا قرض استثماري للنقل الهيدروليكي، لماذا؟ نعرف أن الفسفاط يتم في المغاسل في قفصة ثم يقع تجفيفه ويتم نقله إلى المجمع الكيميائي التونسي ويضاف إليه الماء تقريبا 20 مليون طن.

النقل الهيدروليكي سيمكّن بعدم استنزاف المائدة المائية، تصور في قفصة نستهلك المائدة المائية، يقع تجفيف الفسفاط ليتم نقله ثم فيما بعد يضيفون إليه الماء في قابس.

إذا كنا سنستغني عن هذا في النقل الهيدروليكي الذي كلفته 20 مليون طن، عندها ستجني الدولة الكثير.

لا بد من تغيير الاستراتيجية والعمل الجاد في قطاع الفسفاط، ويمكن أن يكون النقل الحديدي مدعم، ونحن مع المشروع الاستثماري للسكة الحديدية، يمكن أن يكون مجرد دعم.

لكن لتطوير تونس لا بد من التركيز على النقل الهيدروليكي واستعمالها أيضا في الفلاحة ليس فقط في غسل الفسفاط الذي يتم غسله في قفصة ثم في قابس.

لا يوجد من يفكر في حلول جذرية وحلول وطنية.

سأتحدث فيما بعد عن موضوع التلوث، ولدي معطيات كبيرة جدا للمصلحة الوطنية لأن هناك ثروة وطنية تنهب في البلاد التونسية، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربع دقائق.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

تعازينا الحارة لك ولكافة العائلة لوفاة شقيقك،

في نقطة أولى السيد الرئيس أدعوك إلى سحب كلمة "مخطط لبعث صورة نمطية عن المجالس السابقة".

نحن نواب نبعث الأمل في هذا المجلس ونكسب الثقة في هذا المجلس، وترشحنا على دستور 2022، قاومنا الاستبداد ضد المجالس والحكومات السابقة عندما كانوا يتآمرون معهم، نحن مقاومون لهم ولم نعمل معهم يوما.

نحن أبناء هذا المسار ولا عزاء لمن يشكك في ذلك.

ثانيا، لقد صرحت صباح اليوم أنك تحترم ما أعلنت عليه في جلسات سابقة تحت قبة البرلمان. أعلمك أني عدت لمداولات هذا المجلس وأمدك بنسخة من الرائد الرسمي الذي أعلنت فيه أن السيد النائب في الكتلة الوطنية المستقلة هو في هيئة الاتحاد الأوروبي لكن تراجعت. على أي أساس تراجعت؟ على أي قانون تراجعت؟

السيد الرئيس، غيرت الأسماء بمفردك، كيف فعلت هذا؟ وسترد عليك النسخة من الرائد الرسمي.

اعتبر تصريحك الثاني هذا مخالفا للقانون وفيه تمييز بين النواب.

ثالثا، يستغل مكتب المجلس منذ مدة كل جلساته لاستهداف الكتلة الوطنية المستقلة والاعتداء على كل حقوقها ومكتسباتها في هذا المجلس، ولا يمكن أن يتواصل الأمر بهذه الطريقة.

رابعا، دعوتك اليوم إلى احترام النظام الداخلي، كل النواب يعلمون من يحترم ومن لا يحترم النظام الداخلي.

خامسا، الكتلة الوطنية المستقلة التي تريد سيادتك والمجلس تقزيمها اليوم هي نفس الكتلة التي قامت باقتراحات لصالح أبناء هذا الوطن في قانون المالية، هي من قدمت تنقيح الفصل 96، وهي من قدمت المسؤولية الطبية اليوم مع مجموعة من النواب، وهي اليوم من قدمت قانون الاستثمار وقانون المناطق الأثرية وغيرها.

هذا عملنا النيابي، وهذا هو عملنا، وهذا ما سنكسب به ثقة المواطنين، ووجودنا اليوم هنا نتيجة انتخابنا من قبل مواطنين منحونا ثقتهم، لذلك سنبقى ندافع على هذه الكتلة وكل مكتسبات الشعب، وهذه الكتلة تحت هذه القبة أحب من أحب وكره من كره.

أعود إلى السيدة وزيرة الصناعة، للأسف السيدة الوزيرة راسلتنا بمقومات خاطئة في ميزانية الدولة ووعدتنا بأن الإنتاج سيكون 6،3 مليون طن، ولكن للأسف إلى غاية اليوم 1 مليون طن.

اليوم لم تعد لنا ثقة في هذه الوزارة للأسف، ولم تعد لنا ثقة في أرقامكم، ولم تعد لنا ثقة في التعامل معكم.

أدعوك إلى مراجعة هذا، ونحن ننتظر ميزانية تكميلية لأن 1 مليون طن لن يغطي التكاليف، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد منير كموني غير منتمي وله أربع دقائق. (غير موجود)

الكلمة للنائب المحترم السيد فخري عبد الخالق عن كتلة الأمانة والعمل، له دقيقتان.

السيد فخري عبد الخالق

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبكل الإطارات المرافقة،

أردت التدخل في موضوعين.

الموضوع الأول، أننا حضرنا في الفترة السابقة في سنة 2023 ندوات إقليمية للتشجيع على بعث الاستثمار وظننا أنها ستتوّج بندوة وطنية.

أردت أن أسأل لماذا توقفت هذه الندوات؟ ولمَ لا يوجد ندوة وطنية للاستثمار خاصة أننا نؤمن بأن عمل الوزارة وبصفة عامة عمل الدولة متواصل ولا يقف على شخص معين، لهذا أردت أن أعرف مآل هذا خاصة أن لدينا عديد المشاريع التي كانت ستعود بالفائدة على بلادنا، نريد أن نعرف مآلها وأين وصلت؟

الباب الثاني السيدة الوزيرة، نحن نبحث عن منوال جديد متطور، اليوم لدينا الثروات لكنّها مهدورة، وعندما أتطلّع الى منطقة المحمدية فالمنطقة الصناعية الوفاق متوقفة تضم 107 هكتار لا لشيء سوى لإشكالية في ربط قنوات الصرف الصحي بينما ستعود بالفائدة على منطقة المحمدية بأكملها وكذلك على السجن المدني.

منطقة أوذنة متوقفون بعد إفلاس المستثمر. حتى وإن أفلس المستثمر فالدولة موجودة ولدينا عدة مستثمرين راغبين في بعث شركاتهم ومصانعهم في هذه المنطقة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

باعتبار سيادتك السيد فخري رئيس كتلة كان بإمكانك طلب عشر دقائق لكن نحترم الوقت.

والكلمة الآن للنائب المحترم السيد جلال خدمي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق.

السيد جلال خدمي

شكرا السيد الرئيس،

أحر التعازي للسيد رئيس مجلس نواب الشعب إثر وفاة شقيقه نسأل الله أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته "إنّا لله وإنّا إليهِ رَاجعُون"

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبجميع إطارات الوزارة،

سيدتي الوزيرة، سأخاطبك اليوم بصفتك عضوا في الحكومة،

أما بعد، إن عمادات معتمديتي سيدي علي بن عون وبئر الحفي وخاصة أريافها تشهد فقدان الماء الصالح للشراب، وكان هذا المطلب حلم أجيال توارثته من جيل إلى جيل عبر عدة عقود حيث ينعدم وجود الماء في المنازل والمدارس وحتى في بيوت الله.

وبرغم تعدد المطالب إلا أن السلط الجهوية ما زالت تراوح نفس السياسة القديمة وهي اللامبالاة بهذه المطالب.

اليوم ونحن في مسار قد آمن بحق كل تونسي للحصول على الماء الصالح للشرب والذي كان مضمنا بدستور 25 جويلية لنتفاجأ اليوم بحكم قاضي بسجن أربعة من شباب بئر الحفّي على خلفية اعتصامهم سنة 2018 مطالبين بحقهم الدستوري والكوني في شرب الماء أمام تجاهل السلطات آنذاك لهذه المطالب، ليتواصل هذا التجاهل إلى يومنا هذا.

لذلك نتوجه من خلالكم السيدة الوزيرة إلى السيد رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد الذي نهيب له بحسه الوطني وتفاعله مع المستضعفين من أجل إصدار عفو خاصّ بهؤلاء الشبان.

أما في خصوص مشروع اليوم، ففي اعتقادي أن هذا المشروع يكون بداية جدية في تحسين إنتاجنا من الفسفاط الذي يعتبر من أهم ركائز الاقتصاد التونسي وبالتالي تعزيز الموارد المالية لميزانية الدولة وتحسين الميزان التجاري ما يساعد على خلق الثروة والدفع بالاقتصاد التونسي للانتعاش في إطار تثمين ثروات بلادنا وحسن استغلالها. إذن هذا المشروع هو دفع هام نحو تحسين إنتاجنا من الفسفاط أمام اهتراء الأسطول الحالي، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثماني دقائق.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا، دأبنا في هذا المجلس أن نخرق النظام الداخلي، هذا هو النظام الداخلي.

النظام الداخلي هذا سيدي وسيد الجميع هنا ومن المفروض أن يحترمه الجميع ومن المفروض أن يكون عميد المحامين من أول المحترمين لهذا.

اليوم لم نطلب شيئا، بل بالنظام الداخلي طلبنا نقطة نظام، لا يوجد فصل في النظام الداخلي يؤكد على أن يكون ذلك بمطلب.

وطلبنا رفع الجلسة لعشرين دقيقة للتداول في مسألة بين رئيس المجلس وبقية أعضاء الكتل، هذا ما حدث. أن يقع تخويننا في كل مرة عندما مطالبتنا بحقوقنا، تخويننا، وأنت سيد العارفين، أنت عميد المحامين وأنت محامي ولكل كلمة هنا حساب، وكل كلمة نعرف ما نقول فيها، فأنت تتهمني اليوم بمخطط.

ليكن في علمك وفي علم كافة السادة النواب، صحيح دورة نيابية أولى ودورة نيابية ثانية وثالثة لكن أتحدى أي إنسان أنني كنت في يوم ما عطلت عمل المجلس في كلتا الدورتين وساهمت في شيء من هذا القبيل.

التهم التي تلقيها جزافا والتي يجب سحبها ولا تجوز، لأن من يرغب في تقديم معلومة أو إعطائنا دروسا، عليك أن تراجع وتلقي نظرة على عماد أولاد جبريل في المجلس سابقا، حكومة كاملة من الحزب الذي كنت أنتمي إليه طلبت خمس وزراء للمساءلة لأنني هنا أقسم بالولاء للوطن وليس للأشخاص، ولا مرة في حياتي عملت ضد هذه البلاد التي أفديها بدمي لكي تقول لي مخطط.

عندما ارتكبت سيادتك أخطاء السيد الرئيس لم نقل أن لديك مخططا بل قلنا تحدث الأخطاء عن حسن نية، بل بالعكس منحناك حسن النية ولم نقل أن لديك مخططا.

أن أطالب اليوم برفع الجلسة للتداول في موضوع ما تقول لي مخطط؟! لم يبق إلا أن تتهمني بالإرهاب السيد الرئيس.

مداخلاتي في المجلس تشهد عليّ وفي كل مرة في الكتلة الوطنية المستقلة نكون قوة اقتراح في كل جلسة يحضر فيها وزراء، ولم نعطل سير الجلسة في يوما ما.

ليكن في علمك أن الكتلة الوطنية المستقلة تساهم في جل القوانين والمقترحات وليعلم الشعب التونسي أن هذا المجلس هو مجلس اقتراحات.

بداخل لجان هذا المجلس حاليا 15 مقترح قانون من السادة النواب يناقشون منها قانون الاستثمار، الفصل 96 إلى 411، المسؤولية الطبية الذي مرر، عطلة الأمومة، التشغيل الهش ومن طالت بطالتهم.

هذه هي المسائل الحارقة للشعب التونسي، نحن موجودون فيها وأنت تتهمني بهذا، لماذا السيد الرئيس؟ هل أنت في دولة وأنا في دولة؟ هل أمثل دولة البنين هنا؟!

أنت رئيس مجلس نواب، ولكن قبل أن تكون رئيس مجلس نواب أنت زميل ويجب أن تعرف أنني أمثل جهة كاملة وأمثل طيفا كبيرا من الشعب التونسي الذي منحني الثقة ومنتخب أكثر منك الذي تخونني الآن، هذا أولا.

ثانيا، هذه مداولات مجلس نواب الشعب، هذه مداولات نهائية لمجلس نواب الشعب، هذه أمامكم منشورة في النسخة الأولية والنسخة النهائية ويجدها السادة النواب على بريدكم الإلكتروني، وسأكرر على مسامعكم ما ذكرته على صريح لسانك وأعلنت على زميل هنا بعظمة لسانك في الجلسة العامة.

هل هنالك شيء يكسّر الجلسة العامة؟! أنا لا أفهم في القانون؟! عليكم أن تفسّروا لي، من يكسّر قرارات الجلسة العامة؟ الجلسة العامة هي أعلى الدرجات هنا عندما لا نصل إلى شيء.

أضف لذلك عندما أرسلنا لك مراسلة السيد الرئيس كان بإمكانك قول هذا لكن راسلتنا بمراسلة رسمية، واحترمنا الإجراءات واحترمنا المقامات وقلت أن هذا الموضوع خاضع إلى السادة رؤساء الكتل، وأنا أتكلم تحت رقابة السادة رؤساء الكتل وما تتفقون عليه أساندكم فيه.

بعد اتفاقنا وإعطائك ورقة ممضية من رؤساء الكتل تعيدون عرضها مرة أخرى نحن ورؤساء الكتل على المكتب، هل هم مكتب مجلس أم معبد آمون؟ فسروا لنا، هل تقيسونه علي قياسكم؟!

لا أحد يمكنه أن يشكك في انتمائي وحبي لهذه البلاد، ولا مرة قمنا بتعطيل شيء والسيدة الوزيرة مرحّب بها وسنصوت لصالح هذا القانون ولا مرة صوتنا ضد مصلحة البلاد، ولكن تريد أن تعرف النمطية؟

أنا لا أحب النمطية في المجلس لأننا نملك شخصية وقوة اقتراح ونحن ملح هذه الأرض، ليكن في علمك السيد الرئيس ولا أريد الدخول في متاهات كبرى واعلم جيدا يمكنني أن أدافع على نفسي وأنا اليوم أدافع على كتلة وأحترم جميع الزملاء ولا مرة قدحت في زميل ولكن أن تقول اليوم هذا مخطط. فكلمة مخطط كبيرة جدا أنت ارتكبت عديد الأشياء ولا مرة اتهمناك بالتخطيط.

لا حجة لديك على عماد أولاد جبريل إلا أنه كان في البرلمان السابق. نعم كنت في البرلمان السابق وفي البرلمان الذي سبقه، ماذا كانت مداخلاتي وأفكاري وماهي مبادئي؟

نفس الأفكار ونفس المبادئ ونفس الشيء الذي أدافع عليه اليوم وغدا، أدافع على الفقراء وأدافع على استحقاق الشعب التونسي، وأنت تعرف أنه لا يوجد وزير لم أقدم له اقتراحات في جميع المجالات.

لكن عندما لا تجد حجة نعود للنمطية. ما معنى؟ بصريح العبارة إما أن أقوم بهضم حقك، وعندما تتكلم نعود للصور القديمة، ما معنى الصور القديمة؟ يعني أشخاص تتشاجر على أشياء تافهة وكل شيء فيها معطل والتعطيل الحاصل في المكتب لعدة قوانين أنا المسؤول عنه؟ هذه صور قديمة.

وأن ننتظر وزيرا ليقرر تمرير القانون من عدمه، هذه صور قديمة. لدينا عدة قوانين مثلا استعجال النظر في 411 ونحن في نفس الفكر وفي نفس التمشي مع السيد رئيس الجمهورية وتوقف استعجال النظر لأن وزير العدل اتصل بك أو غيره.

هنا مجلس نواب الشعب يتحمل مسؤوليته.

بالتالي السيد الرئيس تسحب تلك الكلمة، ولدينا مداولات الجلسة، سنتوجه للمحكمة الإدارية إذا أردت هذا، ولكن عيب ألا يقوم رئيس مجلس نواب الشعب بحل هذه المشاكل ويصعّد إلى الأمام خاصة إذا كانت القضية مقدمة ضد نائب شعب، فماذا سيحدث في المستقبل؟ وكيف سنتصرف؟ مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة ألفة المرواني غير منتمية ولها خمس دقائق.

السيدة ألفة المرواني

شكرا السيد رئيس المجلس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، سأركز اليوم في تدخلي على نقطة فقط أعتبرها نقطة مهمة وجوهرية، وهي تعد من أهم النقاط التي يجب أن يرتكز عليها أي مشروع اقتصادي وخاصة أي مشروع صناعي في بلادنا ألا وهي المناطق الصناعية.

هذه المناطق الصناعية التي من المفروض أن تكون المساهم الأول في تشجيع الاستثمار في المجال الصناعي وتكون داعمة للتوجهات الاستراتيجية للدولة، وتنسجم مع حاجيات المستثمرين.

ما هي وضعية المناطق الصناعية اليوم؟

الوضعية كارثية: بنية تحتية مهترئة لا تستجيب لأدنى الحاجيات، مناطق صناعية برمجت أغلبها خارج أمثلة التهيئة العمرانية ولا يمكن حتى ربطها بمحطات التطهير وبعض الوحدات الصناعية اليوم ما زالت تعاني من الربط بالماء والكهرباء والهاتف.

مناطق صناعية لا تتوفر فيها معايير السلامة الصناعية، أغلبها لم يتم ربطها بشبكة تصريف المياه المستعملة مما يجعل هذه الوحدات الصناعية تتخلص من المياه المستعملة سواء في الطريق العام أو في الأودية وهكذا سبب أضرارا للوسط البيئي، أغلبها لا يوجد بها لا تنوير عمومي ولا شبكات إطفاء الحرائق وأكبر دليل على ذلك أنه في كل مرة يندلع حريق في مكان ومؤخرا جدّ حريق بمعمل "Valeo" بن عروس.

مناطق صناعية لا تعترف لا بالبيئة ولا بالمظهر الجمالي ولا تشجع على الاستثمار فيها.

والسبب في ذلك غياب لمخطط وطني للمناطق الصناعية يحدد السياسة العامة والتوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال البنية التحتية الصناعية وتحدد الطرف المسؤول على هذه المناطق، هناك تشتت: مناطق صناعية البعض منها تحت تصرف البلديات والبعض الآخر تحت تصرف المجالس الجهوية والبعض تحت إشراف الوكالة العقارية للصناعة التابعة لوزارة الصناعة وهذا لا يمكن أن يوصلنا لأي شيء ولا يضيف سوى التعطيلات والمشاكل وكل طرف يتملص من المسؤولية وهنا يمكنني أن أذكر بالحادثة الأليمة التي تعرضت لها الطفلة مريم التي سقطت في بالوعة في منطقة صناعية سنة 2020 وكل طرف يلقي المسؤولية للطرف الآخر.

مناطق صناعية تحولت إلى مضاربات عقارية وللسمسرة وللبيع والشراء ولوبيات ليس لها أي علاقة بالصناعة وبالصناعيين والوكالة العقارية الصناعية لا تتخذ الإجراءات اللازمة سواء بالنسبة إلى استرجاع المقاسم التي لم تشهد إنجازا للمشاريع المبرمجة أو بالنسبة إلى الباعثين الممارسين لأنشطة مخالفة لكراس الشروط.

البعض منهم بناياتهم تحولت إلى مطاعم والبعض الآخر تحولت بناياتهم إلى مقاهي والبعض الآخر حتى إلى مآوي للسيارات والعديد منهم أيضا تم كراؤها "كرية تحت كرية"، لست أنا من ذكر هذا الكلام بل مراجع حسابات المؤسسة العمومية في تقريره لسنتي 2018 و2019 حول أنظمة الرقابة الداخلية، كما ورد أيضا في التقرير السنوي عدد 28 للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية لسنة 2022 وبإمكانكم الرجوع إليه.

الخلاصة: لدينا 182 منطقة صناعية في تونس تمتد على مساحة 6 آلاف هكتار، أول منطقة صناعية في تونس تم بعثها سنة 1973، ونحن مع الأسف إلى حد الآن ما زلنا نتحدث في هذه المسائل، لقد بلغ معدل البطالة في تونس 16,2 % خلال الثلاثي الأول لسنة 2024، إلى متى سيستمر هذا الوضع؟

إما أن يقع تنقيح قانون الوكالة العقارية الصناعية وتكون هي المسؤولة الوحيدة على إحداث المناطق الصناعية في أحسن

الظروف وأقصر الآجال وتحسين تسييرها ويتم بعث مناطق صناعية مندمجة ذات أولوية من الجيل الرابع، أو أن يقع التخلي على منظومة مجامع التصرف ويتم تعويضها بإدارة عامة يتم تكليفها بحوكمة هذه المناطق الصناعية، فلا فائدة من أن يكون لدينا كما هائلا من المناطق الصناعية وتكون هي السبب في تعطيل استثمار وتكبيل اقتصاد، عوض أن تساهم في التنمية وفي خلق مواطن شغل والنهوض بالمناطق الداخلية وسأعطيك مثالا: ملف شركة "Valeo" هذه الشركة ذكرتها منذ حين، هي شركة رائدة عالميا في قطاع صناعة مكونات السيارات، تشغل 1700 عاملا منهم 1500 إطارات فنية ومهندسين، تعرض المعمل إلى الحرق منذ سنتين وحتى يعود لسالف نشاطه اشترت الشركة قطعة أرض بمساحة 10 هكتارات موضوع الرسم العقاري عدد 51694 لأنها لم تجد مكانا تنتصب فيه في المناطق الصناعية.

هذه الشركة تتعرض إلى تعطيلات اليوم رغم وجود وعود لتذليل الصعوبات ووزارة الصناعة والسلط الجهوية على علم بهذا الموضوع ولم يتحرك أحد لفائدة العمال الذين أصبحوا عاطلين عن العمل، نتمنى ألا يكون هذا عن قصد.

السيدة الوزيرة، أريد أن أسأل، إلى متى ستستمر البيروقراطية المقيتة في تنفير المستثمر ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة نور الهدى سبائطي عن كتلة الأمانة والعمل، لها عشرون دقيقة.

السيدة نور الهدى سبائطي

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة الوزيرة، أهلا وسهلا بك وكل الوفد المرافق في هذه الجلسة العامة بمجلس نواب الشعب، والخاصة بمناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 فيفري 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد السكك الحديدية لنقل الفسفاط عدد 2024/31.

وباعتبار أن قطاع المناجم يمثل أحد أهم القطاعات الحيوية التي تساهم في الحد من عجز الميزان التجاري، وبما أن الفسفاط يمثل أحد أهم أعمدة هذا القطاع وفي إطار تفعيل أحد المهام الموكلة للوزارة والمتمثلة في دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته وحسن حوكمته وتكريس مبدأ ضرورة الحفاظ على الثروات الوطنية وتطوير طرق وآليات استغلالها للمساهمة في تركيز تنمية اقتصادية مستمرة ومزدهرة.

ولأن معاناة شركة فسفاط قفصة مستمرة منذ سنوات في علاقة بنقل المادة المستخرجة، لا سيما نحو المجمع الكيميائي التونسي بسبب تعطل النقل عبر السكك الحديدية الرابطة بين قفصة وقابس، والتي لا تتحمل أكثر من خمسة قطارات كل يوم، وتقهقر القطار إلى أسفل المراتب والأولويات في هذا القطاع الاستراتيجي الذي يمثل أحد أهم الصناعات الحيوية ومصدرا رئيسيا للعملة الأجنبية لتونس، بعد أن كانت سكة الحديد هي الناقل الأساسي للفسفاط.

واستنادا إلى كل ما سبق ذكره، نحن نثمن مجهودات الوزارة المتمثلة في مشروع القانون المعروض على مجلس نواب الشعب والخاص بتمويل مشروع تجديد السكك الحديدية لنقل الفسفاط، الذي حال لسنوات متتالية دون استرجاع نسق الإنتاج وتطوير هذا القطاع والنهوض به. بل تجاوز ذلك ليلعب دورا أساسيا في تراجع مساهمته في كل من الناتج الوطني الخام وقيمة الصادرات، نأمل ألا يقتصر دور الوزارة على الاهتمام بتجديد السكك الحديدية وتطوير منظومة النقل في علاقة بالفسفاط، ويتعدى ذلك إلى رؤية شاملة تجعل من هذا القطاع بدءا من عملية الاستخراج والنقل وصولا إلى عملية التحويل والتثمين وانتهاء بعملية التسويق من أوكد الأولويات لدى وزارة الصناعة والمناجم والطاقة.

السيدة الوزيرة، وبعد أن توجهت لكم بالعديد من الأسئلة في الجلسة العامة المسائية الخاصة بالنظر في مهمة وزارة الصناعة من ميزانية الدولة لسنة 2024 بتاريخ 25 نوفمبر 2023، ثم عن طريق توجيه عدد من الأسئلة الكتابية، انتهاء بمراسلة عن طريق مجلس نواب الشعب موضوعها طلب عقد جلسة عمل بتاريخ 8 فيفري 2024، ولأن بعض الإجابات عن بعض الأسئلة الكتابية التي وردت علينا من الوزارة لا ترتقي إلى مستوى إيجاد حلول يمكن تفعيلها على أرض الواقع وفي أقرب الآجال، حيث اقتصرت في جزء كبير منها على سرد وقائع ومدنا بأرقام وتواريخ لا تخفى عن أحد، وانتهت في جزء آخر إلى عدم تقديم حل جذري للمشاكل الموجودة.

أتوجه إليكم السيدة الوزيرة مجددا بالأسئلة التالية:

في إطار المحافظة على الثروات الوطنية وتفاديا لإهدار المال العام، ما هو مآل 2,5 مليون طن من مادة الفسفاط الخام والتي وقع تخزينها بمنجم أم العرائس من ولاية قفصة منذ سنة 2010؟

ألا يمثل هذا الرقم الهام من حيث الكمية أولا ومن حيث القيمة المالية ثانيا رقما مفزعا يدفع الوزارة للتسريع في اتخاذ الإجراءات اللازمة، والشروع في البحث عن حلول استعجالية تمكن من استغلاله، وجلب موارد مالية لخزينة الدولة التونسية التي تعيش تحت وطأة ظرف اقتصادي صعب؟

ما هو مآل مبلغ مالي وقدره 700 مليون دينار وقع إنفاقها منذ سنة 2010 لإحداث معمل المظيلة 2 من ولاية قفصة والمختص في صنع الحامض الفسفوري والأسمدة الكيميائية الموجهة للفلاحة التونسية وللتصدير، حيث أن المشروع معطل ولمدة فاقت 12 عاما؟

لماذا تأخر انعقاد اللجنة المشتركة لتحديد سعر الفسفاط والتي تشمل كل من ممثل عن وزارة الإشراف، الإدارة العامة للمناجم، الإدارة العامة للمجمع الكيميائي التونسي، شركة فسفاط قفصة والتي كان من المفترض انعقادها مطلع السنة، أي شهر جانفي إلى الخميس الموافق لـ 16 نوفمبر 2023 ممّا انجر عنه اضطرار الشركة المستفيدة التزود بالفسفاط بحساب السعر التقديري والمقدر بـ 130 دولار للطن الواحد؟

كما كان لهذا التأخير عدة انعكاسات سلبية أخرى نذكر منها: عجز المجمع الكيميائي التونسي على الإيفاء بالتزاماته للسوق المحلية وعدم قدرته على تزويد الفلاحة التونسية بمادة DAP في الآجال المحددة، خاصة بعد أن رفضت الديوانة الترخيص له بالقيام بعملية البيع نظرا لعدم تحوّزه على فواتير الفسفاط بالسعر الجديد والتي تم تحديده إثر انتهاء أشغال اللجنة السالف ذكرها بـ 93 دولار للطن الواحد.

السيدة الوزيرة، ما هي الأسباب الكامنة وراء انتهاج الوزارة نفس الطريقة فيما يخص احترام آجال انعقاد اللجنة الخاصة بتحديد أسعار الفسفاط سنة 2024 والتي لم تعقد إلى حدود اليوم الموافق لـ 12 جوان 2024؟

أواصل في نفس الإطار الخاص بضرورة تكاثف كل الجهود ومسؤولية كل مواطن تونسي من موقعه في الدفع نحو دعم الاقتصاد الوطني، من خلال المحافظة على المنشآت العمومية وذات المساهمة العمومية والخاصة وتحفيزها وتشجيع التصدير وتطويره لتعزيز خزينة المالية العمومية.

لذلك واعتبارا لكل ما سبق ذكره:

ما هي أسباب تراجع مخزون المجمع الكيميائي التونسي معامل قابس من مادة الفسفاط الخام إلى حوالي 300 ألف طن فقط خلال شهر نوفمبر 2023، بعد أن ناهزت المليون طن في مطلع نفس السنة وإلى الصفر طن تقريبا بمعمل الصخيرة التابع للمجمع الكيميائي التونسي، شهر نوفمبر 2023 أيضا؟

ما هي استراتيجية الوزارة في حال تواصل عدم قدرة فسفاط قفصة على الإيفاء بالتزاماتها إزاء أحد أهم حرفائها وعدم التزامها باحترام البنود المنظمة للعقد المبرم بينها وبين المجمع الكيميائي التونسي، خاصة فيما يتعلق بالآجال وبتزويد الشركة المستفيدة وبتسليم الكميات المطلوبة وفق روزنامة منتظمة متفق عليها سابقا؟ حيث أنه وحسب آخر التحيينات المتحصل عليها، قامت شركة فسفاط قفصة خلال الخمس أشهر الأولى من سنة 2024 بتزويد المجمع الكيميائي التونسي بحوالي 800 ألف طن من مادة الفسفاط، أي ما يعادل 160 ألف طن شهريا، يعني أن الكمية لم تتجاوز 2 مليون طن على أقصى تقدير نهاية هذه السنة بهذا النسق.

السيدة الوزيرة، هل ترى الوزارة أن تزويد المجمع الكيميائي التونسي بالفسفاط بالنسق الحالي قادر على أن ينتهي بالوزارة إلى تحقيق الهدف المنشود والمقدر ببلوغ 4 مليون طن نهاية السنة الجارية، أم أن ذلك سيبقى فقط ضمن التوقعات التي تعجز الوزارة عن تحقيقها؟

ما هي خطة الوزارة لإنقاذ المجمع الكيميائي التونسي، هذه المنشأة الوطنية الهامة والتي ساهمت ولعقود متتالية في تعزيز الموارد المالية للخزينة العامة للبلاد التونسية، والتي تكبدت خسائر مالية متراكمة منذ سنة 2011 قدرت بحوالي 1500 مليون دينار، انتهت بها إلى الاقتراض لتأمين أجور أعوانها خلال شهر أكتوبر 2023؟

ما هو برنامج الوزارة لإنقاذ معمل "DAP" المختص في صناعة الأسمدة الكيميائية الموجهة للفلاحة وتزويد السوق التونسية بها وبثلث السعر المتداول في الأسواق العالمية، بعد أن سجل نقصا في الإنتاج بحوالي 300 ألف طن سنة 2023 بسبب الانقطاع المتكرر للماء الصناعي وعدم القدرة على التزود بالكميات المطلوبة؟

السيدة الوزيرة، بعد أن وردت علي اتصالات متعددة من عدد من أعوان شركة الكيمياء المنتصبة بالمنطقة الصناعية غنوش ولاية قابس مفادها ازدياد مخاوفهم من خسارة مواطن شغلهم ومورد الرزق الوحيد لهم ولعائلاتهم بعد تفاقم الأزمة المالية للشركة وتراكم ديونها، الأمر الذي يمكن أن ينتهي بها إلى غلق أبوابها نهائيا والزج بحوالي 500 عون نحو المجهول، ما هي خطة الوزارة لحماية مساهمات المجمع الكيميائي التونسي في الشركات الخاصة ذات المساهمة العمومية والتي تواجه تحديات مالية صعبة، يمكن أن تنتهي بإفلاسها وبغلق أبوابها نهائيا، وبالتالي بخسارة المساهمة العمومية بها؟

أذكر منها شركة الكيمياء وفروعها المتعثرة والتي تمثل مساهمة المجمع الكيميائي التونسي بها نسبة 39,1 %، حيث ولمدة فاقت الثماني سنوات تكبدت الأخيرة خسائر مالية متراكمة بلغت 146 مليون دينار في موفى سنة 2022، كما ارتفعت مديونيتها وكان للمجمع الكيميائي التونسي النصيب الأكبر منها، حيث فاقت مستحقاته لديها 120 مليون دينار، وأزمة الشركة السالف ذكرها في تفاقم مستمر.

حيث تمت إفادتنا بمواصلة المجمع الكيميائي التونسي اعتماد نفس السعر المقدر بحوالي 950 دولار شاملة لمصاريف الشحن المقدرة بحوالي 150 دولار للطن الواحد من مادة الحامض الفسفوري الموجه للتصدير عند تزويد شركة الكيمياء بها، إضافة إلى احتساب سعر الطن الواحد شامل سعر الشحن نحو ميناء قابس التجاري مع زيادة هامش ربح تقدر بـ 30 % علاوة على الاعتماد على سعر اقتناء فيما يخص تزويد الكيمياء بمادة الأمونياك.

السيدة الوزيرة، في نفس الإطار، وبعد أن وصلتني عريضة أخرى من طرف عدد من أعوان شركة "Salqata Fertilizer Company" موضوعها التعبير عن مخاوفهم أيضا من فقدان مواطن شغلهم خاصة وأن نشاط المصنع متوقف منذ شهر سبتمبر 2022.

ما هي خطة الوزارة لإنقاذ هذه الشركة وحماية موطن شغل حوالي 100 عون من خلال التسريع في مراجعة سعر مادة الحامض الفسفوري المعتمدة من طرف المجمع الكيميائي التونسي، كما هو الشأن لشركة الكيمياء والتي باتت تشكل عبئا على الشركة سينتهي بها حتما لغلق أبوابها نهائيا بعد أن صارعت من أجل الاستمرار وحافظت على ضمان أجور العملة لمدة ناهزت العشرين شهرا؟

السيدة الوزيرة، بعد أن اقتصر دور الحكومات المتعاقبة بالدولة التونسية على تكريس صناعة الموت من خلال تحفيز وتشجيع الشركات الصناعية الملوثة على الانتصاب بولاية قابس والمنطقة الصناعية معتمدية غنوش، بدءا بتركيز المجمع الكيميائي التونسي منذ سبعينات القرن الماضي، مرورا للترخيص لعديد الشركات الأخرى المختصة في الشركات الملوثة، وصولا إلى جعل الحديث عن التلوث محضورا يعاقب كل من يثيره وانتهاء بالترخيص بتفريغ شحنات بعض المواد الخطرة ذات النسبة العالية من حيث التلوث والمحظورة دوليا بالميناء التجاري بقابس وتوزيع منها في اتجاه مصانع الإسمنت الموجودة بالجمهورية التونسية، مما نتج عنه تصنيف ولاية قابس كنقطة حمراء من حيث ارتفاع نسبة التلوث، وهي تتصدر المراكز الأولى في عدد المصابين بالسرطان وهشاشة العظام وضيق التنفس وانتشار بعض أنواع السرطانات النادرة والتي لم تستثني حتى الرضع.

لقد خسرت ولاية قابس مساحات كبيرة من واحاتها، ولاية قابس خسرت بحرها وانقرضت ثرواتها السمكية، ولاية قابس استنزفت مائدتها المائية، ولاية قابس تتصدر المراتب الأولى في ارتفاع نسبة البطالة وتقبع أخيرا بالنسبة إلى التنمية.

السيدة الوزيرة، سأقف عند هذا الحد نظرا لضيق الوقت وسأمر من مرحلة تشخيص الوضع الكارثي لجهة قابس بيئيا وصحيا واجتماعيا والذي لا يخفى عن أحد لأتوجه لكم بالأسئلة التالية:

عملا بالفصل 47 من الدستور التونسي والذي ينص على أن الدولة تضمن الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ، وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة للقضاء على التلوث البيئي، وعملا بالفصل 16 من نفس الدستور والذي ينص في فقرته الأولى على أن على الدولة أن تعمل على توزيع عائداتها على أساس العدل والإنصاف بين المواطنين وكل جهات الجمهورية.

وكرد اعتبار وكاعتراف بالجميل لما قدمته ولاية قابس وما قدمه متساكنوها من تضحيات جسام في سبيل دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز خزينة المالية العمومية ولعقود متتالية: ما هي رؤية الوزارة للدفع نحو إرساء تنمية مستدامة بولاية قابس عموما والدائرة الانتخابية: غنوش، المطوية، وذرف ومنزل الحبيب خصوصا أين تنتصب المنطقة الصناعية الملوثة والتخفيف من وطأة التلوث من خلال تشجيع الاقتصاد الأخضر والتحفيز على إحداث مشاريع هامة تعمل وفق تكنولوجيا حديثة صديقة للبيئة؟

ما هو مآل المشروع الخاص ببناء مقر اجتماعي للمجمع الكيميائي التونسي أين تتمركز كل الوحدات الملوثة بولاية قابس والتي تقدر قيمته بـ 17 مليون دينار حيث أن الأشغال توقفت منذ حوالي أربع سنوات وذلك بسبب عدم احترام المقاول القائم بالأشغال للبنود المنظمة للعقد المبرم بينه وبين الشركة المستفيدة عبر ارتكاب إخلالات على المستوى الفني، بالإضافة إلى عدم احترام المواعيد المحددة للتقدم بالأشغال؟

وفي نفس الإطار الخاص بضرورة مزيد حرص الوزارة على متابعة المشاريع المعطلة ومحاولة تفعيلها بإزاحة كل العراقيل وإيجاد حلول للمشاكل التي تمنع إتمام إنجازها، ماذا فعلت الوزارة للتسريع في تفعيل مشروع معالجة غاز "ammoniac, NH3" بمعمل "DAP" بالمجمع الكيميائي التونسي حيث وصلت الأشغال المنجزة لـ70 % ولم تتعدى ذلك منذ 2016 وذلك راجع إلى إخلال المقاول التونسي القائم بتنفيذ الأشغال بالبنود المنظمة للعقد المبرم بينه وبين الشركة المستثمرة فيما يخص احترام الآجال.

السيدة الوزيرة، متى يتم تفعيل مشروع معالجة غازات NOX بمعمل الأمونيتر بالمجمع الكيميائي التونسي والمعطل لمدة فاقت أربع سنوات، وهو مشروع بيئي بامتياز يهدف إلى الحد من متساكني المنطقة المنجرة من انبعاث غازات الأوكسيد الأزوط الملوثة في الهواء؟

ما هو مآل مشروع تحويل وحدة الحامض الكبريتي للسلسلة الثانية من امتصاص عادي إلى امتصاص مضاعف، حيث انطلقت الدراسة الفنية للمشروع منذ سنة 2010 وهو معطل إلى حد الآن؟

ما هي مخرجات اليوم العلمي حول تثمين الفسفوجيبس والذي وقع تنظيمه بولاية قفصة بتاريخ 14 ديسمبر 2023 تحت عنوان تثمين الفسفوجيبس أنفاق تنمية اقتصادية جهوية بالشراكة مع وزارة البيئة؟

ما هي استراتيجية الوزارة للحد من الأضرار الناجمة عن رمي الفسفوجيبس في البحر؟ ما هي الحلول البديلة لتثمينها في ظل غياب المقبولية المجتمعية بكل معتمديات ولاية قابس ورفض سكانها تركيز المشروع الخاص بالفسوفوجيبس على أراضيها مهما بلغت عائداته المالية ومهما كانت طاقته التشغيلية؟

أعتذر على الإطالة التي تعتبر غير كافية مقارنة بطول الفترة الزمنية التي عاشت خلالها ولاية قابس عامة وكل من معتمدية منزل الحبيب وذرف، المطوية وغنوش، أين تتمركز المنطقة الصناعية الملوثة منذ سبعينات القرن الماضي قهرا واضطهادا وتهميشا لم يستثن أي قطاع وأفرزت ولاية منسية رغم أهميتها التاريخية ورغم ما حباها الله به من موقع جغرافي استراتيجي يجمع بين الواحة والبحر والجبل والصحراء.

السيدة الوزيرة، ختاما، نطلب منكم إيلاء كل المسائل التي تم التطرق إليها خلال هذه المداخلة الأهمية القصوى والانتقال من مرحلة تشخيص ما هو موجود إلى مرحلة تحقيق ما هو منشود.

شكرا السيدة الوزيرة.

شكرا لكل الوفد المرافق على رحابة الصدر وحسن الإصغاء.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد فوزي دعاس غير منتمي، له سبع دقائق.

السيد فوزي دعاس

شكرا السيد الرئيس،

شكرا لكل الزملاء المتدخلين،

يعتبر ملف نقل الفسفاط ضمن الملفات التي تثقل كاهل شركات فسفاط قفصة، كما يمثل أحد أوجه الفساد في القطاع المنجمي.

إن إفلاس شركة السكك الحديدية الشريك الاستراتيجي والتاريخي لشركة فسفاط قفصة التي كانت تؤمن بمفردها نقل الفسفاط إلى كل من قابس وصفاقس عبر التاريخ كان لصالح لوبيات شركات النقل البري، وخيار المناولة الذي ترتفع بموجبه قيمة نقل الطن الواحد أضعاف الأضعاف إلى جانب التلاعب في الميزان وفي عدد السفرات والرشاوي بموجب هذا الخيار التعيس.

إن مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط مشروع على غاية من الأهمية، لكن خيار الاقتراض يبقي تونس حبيسة دوامة المديونية.

إن الحديث عن مسار التغيير الجذري والقطع مع آليات اشتغال حكومات ومنظومات الفشل السابقة إلى جانب الإقرار بضرورة التعويل على الذات، للأسف ظلت حبيسة الشعارات التي لم تفكك ولم تنزل على أرض الواقع ولم تجسّد بعد في خطط وفي برامج عملية، لا يمكن أن نتوقع نتائج مختلفة ونحن نتبع نفس آليات العمل التي كانت سببا في إنتاج الأزمات السابقة.

أكيد أن الجميع متفق حول فكرة أن قطاع الفسفاط قطاع استراتيجي لا بد من التفكير في تطويره والاعتماد عليه كركيزة أساسية لإرساء صناعة كيميائية متطورة والتعويل عليها في إعادة الحيوية للاقتصاد مما يوفر موارد مالية للدولة تمكنها من كسر دوامة المديونية ولا مزيد توسيعها، أي أن صناعات الجيل الأول يجب أن تكون قاعدة لإنشاء صناعات أخرى من الأجيال الأكثر تطورا. ونحن نناقش قرضا جديدا نصاب بخيبات أمل متتالية:

أولا، ألا نجد بلادنا من بين البلدان العشر الأوائل في إنتاج الفسفاط، بعد أن كانت تنافس فيما مضى الولايات المتحدة

والاتحاد السوفياتي والمغرب، زمن كان المنتوج التونسي ينافس في الأسواق العالمية.

ثانيا، تراجع الإنتاج والعائدات في قطاع الفسفاط بعد أن كان الحل الأمثل للتخلص من دوائر الضغط العالمية وبديلا للاقتراض وهو ما يدفعنا لطرح أسئلة منطقية:

ما هو وضع قطاع الفسفاط حاليا؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع؟ هل بالإمكان أن ننهض بهذا القطاع؟ وكيف؟

الخيبة الثالثة، إننا نحلم إلى اليوم بالعودة إلى طاقة الإنتاج زمن ما قبل الثورة وظلت التصريحات المتفائلة منذ 2011، تبشر الشعب التونسي بالترفيع في طاقة الإنتاج بدون أسس علمية وبدون تخطيط.

الخيبة الرابعة، توالي الفشل إذ طغى السياسي على الاقتصادي منذ 2011، وتحول القطاع إلى مجال للترضيات السياسية وإلى مراكمة الأرباح الخاصة على حساب المصلحة العليا للوطن.

الخيبة الخامسة اليوم هي التضارب في التصريحات، إذ باستعراض الملامح الكبرى لرؤية الوزارة، نجدها تتحدث عن النقل الهيدروليكي للفسفاط والعمل على تفعيل الاتفاقية المبرمة لشهر أوت 2023 والتي تهدف إلى تأمين الإنتاج والنقل وتأمين تزويد مهام المجمع الكيميائي بالفسفاط التجاري بشكل منتظم من أنابيب ومن منشآت نقل هيدروليكي لطاقة تناهز 10 مليون طن، فما هو مصير هذا القرض إذا تم اعتماد هذا المشروع؟

إن معطيات الوزارة للأسف مبنية على ما تقدمه الإدارة من دراسات موجودة لديهم في الأرشيف ينفضون عنها الغبار مع كل وزير جديد، فكل خططها مبنية على إعادة استغلال مقطع أم الخشب وقد قدر البعض طاقة إنتاجه بين 2 و4 مليون طن من الفسفاط، وتركيز مغسلة كبرى بطاقة وبتعويم تتجاوز مليوني طن، إلى جانب محطة لمعالجة المياه الطينية وأخرى للخزن وللشحن وسنرسل إليك السيدة الوزيرة تفاصيل كل التصريحات المتضاربة في مراسلة رسمية.

وبمجرد الدخول إلى الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والطاقة والمناجم تحيين 2022، تعترضك بطاقة تعريف مشروع فسفاط أم الخشب بتكلفة تقدر بـ329 مليون دينار، انطلق الاستغلال فيه من 2014 بعد اقتناء جميع آليات المقطع وحال الانتهاء من تركيز وحدة الإنتاج المغسلة يبدأ التشغيل التجريبي في ماي 2019 على أن يتم التشغيل الصناعي في جوان 2019 والأكثر طرافة في الموضوع هو ما أدلى به السيد شرف الدين بن يحي المدير المستشار لدى مدير شركة فسفاط قفصة في إحدى القنوات التلفزية يوم 23 جانفي 2023 حول تخصيص 65 مليون دينار من أرباح الشركة بدون اللجوء إلى الاقتراض لتجديد المعدات ولتأهيلها لاستئناف عملها.

كما ذكر أن الدولة انطلقت في إعداد دراسة بالشراكة مع البنك العالمي لمشروع النقل الهيدروليكي للفسفاط بجلب مياه البحر الصناعية بتكلفة تقدر بـ 1100 مليار تنطلق سنة 2023 لتنتهي سنة 2024، ويبدأ تشغيل المشروع في حدود 2027، مشيرا أن مشروع أم الخشب مع الشريك الصيني سيرفع من طاقة الإنتاج إلى 4 مليون طن.

وقد علّق الخبير الدولي في شؤون الفسفاط الهادي غريب والإطار السابق بشركة فسفاط قفصة في نفس الحصة، أن مشروع أم الخشب لن يرى النور وأن النقل الهيدروليكي مستحيل نجاحه في تونس.

تلك هي عينة من واقع قطاع الفسفاط وحقيقة الإطارات المشرفة عليه وكيفية إدارتها لشؤون الشركة، فقد عجزت طيلة السنوات 12 الماضية على مجرد امتلاك حقيقة الأوضاع داخل القطاع، وضبط مواعيد وأرقام موحدة حول قدرات الإنتاج واستراتيجيات تطويره وهي نفس الإطارات التي ساهمت بسلبياتها وبضبابيات رؤاها في خلق مناخ اجتماعي متأزم في منطقة المناجم وعزلت الشركة عن محيطها ووضعتها في زاوية عدائية لكل من حولها بدءا بتلويث البيئة وباستنزاف الموارد المائية وتعطيل التسويات العقارية واستنهاض القطاع الفلاحي، إلى إفلاس شركة السكك الحديدية الشريك الاستراتيجي والتاريخي واستبداله بلوبيات النقل البري والإثراء السريع والإغراق في المقايضات السياسية والحزبية الضيقة.

سؤال أخير السيدة الوزيرة: بعيدا عن مشروع القرض ولكنه يرتبط بالفسفاط: هل أخذ بعين الاعتبار منجم صراورتان أم أن كل الدراسات قد اقتصرت على الحوض المنجمي فقط؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد السلام الدحماني عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق.

السيد عبد السلام الدحماني

بسم الله،

شكرا سيدي الرئيس،

تعازينا الحارة لوفاة شقيقكم رحمه الله،

يقينا أن الاقتراض عنوان المرحلة الحالية في إطار حكومة عاجزة على توفير خيارات أخرى وغير قادرة على التصور والتخطيط، لا يرتبط العجز بالصعوبات التي يمكن مواجهتها وإنما بغياب الإرادة، وأكتفي بذلك.

قرض يخصص للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط من الصندوق السعودي للتنمية، معنى ذلك أن الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية لا تتحمل مسؤولية الصيانة وتجديد وتطوير سككنا الحديدية لنقل البضائع ولنقل المسافرين الذي يبدو أنه آخر همها، إذ ما زال مواطنو ومواطنات معتمدية مارث ودخيلة توجان وحتى مطماطة ومدنين وتطاوين ينتظرون مرور القطار منذ سنة 1983 وما زالت الدولة تدفع الأموال وتعوض خسائر هذه الشركة دون محاسبة أو مراقبة أو تحميل للمسؤولية.

والسؤال، هل سيمكن المبلغ المخصص لهذا القرض والذي سيصرف على تجديد السكك الحديدية من رفع الإنتاجية أم أننا سندفع أموالا بل ستدفع المجموعة الوطنية أموالا ينبغي تسديدها للحفاظ على نفس الإنتاج؟ هذا إن لم يكن الأمر أقل منه بكثير.

السؤال الثاني، كيف يمكن ترتيب العلاقة بين اتفاقية القرض المبرمة بين الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط وبين توقيع اتفاقية بين شركة فسفاط قفصة والمؤسسة المالية الدولية لتمويل دراسة لإنجاز مشروع مندمج للنقل

الهيدروليكي للفسفاط التجاري في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص الموقع بتاريخ 7 أوت 2023؟

من جهة أخرى يتكون المشروع من خط أنابيب ومن منشآت نقل هيدروليكي بطاقة تناهز 10 مليون طن سنويا، مشروعان في اتجاهين مختلفين لوزارة واحدة ولدولة واحدة، حقيقة الأمر يصعب فهمه وترتيبه.

أين المعالجة الاجتماعية والبيئية لمعضلة الفسفاط؟ أم أن وزارتكم تنظر إلى مدن الفسفاط على أساس أنها مدن غنيمة؟

أية تسمية تصلح مدن الإنتاج أم مدن الغنيمة، أم مدن الملح، أم مدن الموت؟ لسنا ندري.

كل مدن الإنتاج في العالم يتم إيلاؤها العناية الخاصة أما مدننا فرمادية حد الوجع، قاتمة حد الموت، لا مستشفيات تستقبل المرضى المصابين بشتى أصناف السرطانات ولا مدارس ولا طرقات، والدولة العادلة والحكومة الساهرة على حماية مواطنيها لم تقف مكتوفة الأيدي بل ظلت تعيد سردية الصبر، استعراض بديع لأهمية التضحية والفداء تبدأ بخطاب الحماسة وتنتهي بالبكاء وبين البداية والنهاية شعارات رنانة ونشيد وطني وصمت وقروض، قطعا مازال في حكومتكم الموقرة من يتعامل مع هؤلاء في مدن الموت بمنطق الأرقام ويتمتع بامتيازات استثنائية من أحلام وأوجاع هؤلاء.

أخيرا، ملاحظة: عيب كبير، كبير جدا أن تكون وزارتكم عاجزة عن إتمام وتأهيل المنطقة الصناعية بمطماطة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق.

السيد ماهر الكتاري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة،

لن أعيد ما ذكره زملائي فيما يخص اتفاقية 8 أوت 2023 لكن سأضيف مسألة أخرى في مشروع 8 أوت 2023، فقد كانت تكلفة هذا المشروع ستصل إلى 1100 مليار دينار وقد حضر حينها محافظ البنك السابق في اجتماع لجنة المالية وكان هناك أيضا مجموعة من البنوك التونسية لتمويل المشروع، كل شيء كان جاهزا، لماذا عدت إلى هذا المشروع؟

لأننا نقوم بـ "transport par rails" بالنسبة إلى الفسفاط وهو مشروع لبلد متقدم وعملنا من كل ذلك هو أن نرتقي ببلدنا الذي يعتبر بلد عالم ثالث لكي لا أقول شيئا آخر أو بلد في طريقه إلى النمو، ويقولون ذلك منذ 40 سنة، إذا كان كذلك لحصل على التقاعد الآن، لذلك يجب علينا أن نرتقي وأن نقوم بإحداث مشاريع قوانين لبلد يريد أن يصبح متقدما،

فمشروع الفسفاط ليس بمشروع السكك الحديدية، فالمشروع مخصص لـ "SNCFT" لأنها تحقق 40% "chiffre d'affaire" من الفسفاط، لكن عندما نقوم بمثل هذا المشروع لا يمكن للسكك الحديدية أن تتطور إذا بقي إنتاج الفسفاط كذلك، لماذا؟

لأنه ومن خلال لجنة المالية كانت التوقعات أن يصل إنتاج الفسفاط إلى 4 أو 5 مليون طن مكعب ولكننا لم نصل إلى 3 مليون طن وخلال الثلاثي الأول لسنة 2024 لم نصل إلى تحقيق 40% من التصورات المقدّرة في الميزانية وبذلك فإن المشكل لا يتمثل في السكك الحديدية وبالنسبة إلى شخصي فهذا المشروع هو مشروع بلد عالم ثالث وليس مشروع بلد متقدم، أريد أن تكون المشاريع التي تصلنا مشاريع ترتئي وتريد أن تكون بلدا متقدما ينضم إلى البلدان المتقدمة، هذه من ناحية.

أما من ناحية أخرى فسأخرج قليلا عن هذا المشروع، السيدة الوزيرة، لا ننسى أن نسبة النمو سنة 2023 قدرت بـ 0.3 % ونعلم جيدا أن الإحصائيات تبين أن ذلك يعني أن النمو -2 و -3، هذا واضح، الثلاثي الأول لسنة 2024 أيضا 0،% وقد أبلغنا السيد رئيس الحكومة عندما حضر إلى مجلس نواب الشعب أننا سنحقق 3 و4 % سنة 2024، إذا كنا سنتمكن من ذلك فيجب علينا خلال الثلاثي الثاني والثالث والرابع أن نحقق 6 %، هناك يقع ذكر مسائل ليست معقولة ولا زالت القوانين التي تصل إلينا قوانين عالم ثالث، بلد في طريقه إلى النمو وسأعيد ذكر ذلك مرات عديدة وآمل أن يسمعني كل المسؤولين.

لماذا ذكرت كل ذلك؟ لأن التشريعات التي تصل إلينا من وزارتكم أو من وزارات أخرى بالنسبة إلى لن تحملنا إلى بر الأمان لكي تصبح تونس بلدا متقدما فالسيد رئيس الجمهورية يتحدث دائما عن الثورة التشريعية لكن للأسف الشديد فهذه الحكومة لا تقوم بإرسال قوانين لثورة تشريعية وسأتحدث عن مسألة وهي رسالة موجهة مباشرة إلى سيادة رئيس الجمهورية لأنه ليس بإمكاننا القيام بثورة تشريعية في ظل ميزانية هزيلة وهزيلة جدا لمجلس نواب الشعب، ليس لدينا إمكانيات لوجستية ولا إمكانيات مادية للارتقاء بالعمل البرلماني ويجب على الجميع أن يعلم هذه الحقيقة المرة.

سأمر الآن إلى مسألة القوانين التي تصل إلينا، فإذا قمنا بإعطاء القروض إلى شركات فمناخ الاستثمار الجيد غير الموجود في تونس، لن يتمكنوا من القيام بأي شيء ولهذا قبل الدخول في مسألة إعطاء القروض للشركات يجب أن تكون هناك إصلاحات هيكلية وسأعيد قول أن هذه الرسالة موجهة إلى أعلى هرم في السلطة، يجب أن تكون هناك إصلاحات هيكلية وإصلاح في التشريع الجبائي وأن يكون هناك تشريع جبائي خاص بالشركات الصغرى لأن 90% من النسيج الاقتصادي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق، تفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، ما أحوج تونس للاستثمار والدفع بعجلة الاقتصاد وخاصة في المجال الفلاحي وفي ظل الشح المائي وفي ظل التغيرات المناخية وخاصة عند استثمار الدولة التونسية في معالجة المياه المستعملة بالطريقة الثلاثية وإحداث محطة مهمة بولاية سوسة وهي محطة حمدون بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات دعما لمحطة المياه المعالجة بمحطة التطهير بسوسة الجنوبية وتستعمل هذه المياه في ري أشجار الزياتين وتوفير الأعلاف في ظل غلاء أسعار العلف.

السيدة الوزيرة، اليوم أرفع لكم استياء الفلاحين بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات، فإلى جانب الصعوبات الإدارية التي يعاني

منها الفلاح على غرار نقص الكفاءات التقنية ومنها القرارات المسبقة من طرف السلطة الجهوية لتحويل واد الحلوف إلى واد حمدون دون تشريك جميع الأطراف المتداخلة في ذلك الوقت، ومنها انقطاع التيار الكهربائي وقت الذروة في فصل الصيف وخاصة عند توفير المياه المعالجة من الساعة 11:00 صباحا إلى الساعة 15:00 بعد الزوال بتعلة ارتفاع كلفة الكيلوات على المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية وقت الذروة، وهذا ما ساهم في تدمير المنطقة السقوية العمومية بمدينة زاوية سوسة، ناهيك أنه وقعت توسيع هذه المنطقة السقوية على 500 هكتارا بمدينة قصيبة سوسة والثريات بكلفة 22 مليارا وسيقع مناقشتها قريبا في ميزانية سنة 2025.

ونظرا لجميع هذه الأسباب هل يمكن التشجيع على الاستثمار الفلاحي بوضع تعريفات منخفضة ومراجعة التعريفات المرتفعة أوقات الذروة واستثنائيا في المجال الفلاحي وعند الري بالمياه المعالجة، فعند توفير الكهرباء لهذه المحطات أوقات الذروة سيجعل من الماء المعالج متوفرا ويقع استغلال أقصى ما يمكن من هذه المياه لفائدة أكثر عدد من الفلاحين في اليوم الواحد، وتجنب سكبه بالبحر، فالمتر الواحد الذي يقع معالجته وكلفته دينار واحد، فمن غير المعقول سكب هذا الماء بالبحر ويكلف المجموعة الوطنية أموالا طائلة مهدورة دون استغلالها على الوجه الأكمل.

السيدة الوزيرة، أخيرا نتوجه لكم وللسيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز بالشكر للموافقة على إحداث وكالة تجارية للكهرباء والغاز بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات، لكن نطلب التسريع بإحداثها وإضافة خدمات تقنية للصيانة، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة زينة جيب الله غير منتمية، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة زينة جيب الله

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة الوزيرة،

نأمل أن يتم في عهدتكم وأنتم على رأس هذه الوزارة العمل على تحسين مناخ الاستثمار في تونس فما هي خطتكم واستراتيجيتكم من أجل تحسين هذا المناخ؟

وهنا سأتطرق لبعض القوانين التي أصبحت عائقا حقيقيا أمام باعثي المشاريع كقانون التمويل الذاتي، هذا القانون الذي تم تنقيحه من 30% إلى 10% من قيمة التمويل بالنسبة إلى الباعثين للشركات الصغرى، وتم رفضه بالنسبة إلى الباعثين للشركات المتوسطة من بعض هياكل الدولة المتدخلة كوزارة المالية والتخطيط، وهي تعكس انعدام الثقة من مؤسسات الدولة لهذه الفئة، ونطلب السيدة الوزيرة، تنقيح هذا القانون الجائر في حق هذه الفئة الهامة من المجتمع.

كيف نقول أننا نراهن على الشباب ونريده أن يكون فاعلا في المجتمع ونريد أن نرسخ ثقافة التعويل على الذات لديهم، وفي المقابل تحكمهم وتقيدهم قوانين بالية ترسخ للطبقية في تونس وتتنافى مع العدالة الاجتماعية؟ إذ تقتضي هذه المرحلة السيدة الوزيرة تنقيح هذه القوانين.

أيضا سأتطرق لقانون التصريح بالاستثمار الذي تم تنقيحه من عام إلى عامين، هذه نقطة جيدة وإيجابية ولكن غير مرضية بالمرة لأن الإجراءات الإدارية معقدة وتتطلب أعواما لحين الوصول إلى هذا التصريح بالاستثمار، لذلك نرجو السيدة الوزيرة تنقيح هذا القانون وتمديده إن لزم الأمر إلى ثلاث سنوات.

يجب تحسين مناخ الاستثمار بالنسبة إلى أصحاب الشهائد العليا والباعثين الشبان للمشاريع الصغرى والمتوسطة، فهو مناخ رديء يحمي المنظومة البالية، نطلب تنقيح هذه القوانين حتى تتلاءم مع طموحات الشباب في تونس ومع كل الفئات داخل المجتمع، وفي تنقيح القانون السيدة الوزيرة لماذا كلما أضفنا قانونا نقوم بإضافته للقانون السابق، حتى أصبح لدينا كتابا خاصا بالقوانين بالنسبة إلى مجلة الاستثمار؟ لماذا لا يتم التنسيق مع أهل الذكر من قبل "API" و"APIA" وغيرها من الهياكل في الجهات التي في اتصال مباشر مع الباعثين ويعلمون جيدا مشاكلهم الحقيقية حتى تكون لدينا قوانين متقاربة مع واقع الاستثمار في تونس.

تعتبر التجربة التونسية نموذجية وقد عملت بها المغرب ولكن قامت بتطويرها لكن بالنسبة إلينا في تونس فقد بقيت إجراءاتها معقدة وطويلة المدى.

سؤالي السيدة الوزيرة، المقترحات المقدمة من وزارتكم لماذا يتم رفضها من بقية الهياكل؟ هل هذه الهياكل ضد تطور الاستثمار في تونس؟ ولذا يجب القطع مع هذا التمشي وفرض إجراءات أكثر بساطة وغير ذلك لا يمكن الحديث على ....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد منير الكموني غير منتمي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد منير الكموني

شكرا سيدي الرئيس على رحابة صدركم،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

إن قيمة هذا المشروع من قيمة قطاع الفسفاط في الاقتصاد الوطني بصفة عامة وفي الحوض المنجمي بصفة خاصة وهو مشروع في نظرنا لا يدرس إلا في إطار مقاربة منظومية.

أولا لأن نقل الفسفاط عبر السكك الحديدية يربط بالضرورة بين وزارتين وزارتكم الموقرة ووزارة النقل، وثانيا، لأن نقل الفسفاط هو جزء من منظومة أو من قطاع اقتصادي تبدأ باستكشاف الثروات الباطنية واستخراجها، مرورا بمعالجتها وتصنيعها، وصولا إلى تسويقها في الخارج والداخل وتعطل جزء قد يؤدي بالضرورة إلى تعطل الكل،

مشكل الفسفاط ليس مشكلا وليد الساعة وإنما هو مشكل قديم متجدد متواصل بصفة فعلية منذ سنة 2011، لذلك أريد أن أعود في تدخلي إلى نقطتين مرجعيتين، أولهما تقرير لجنة المالية في زيارتها الميدانية إلى ولاية قفصة أيام 16 و17 و18 مارس 2021، إلى مجلس نواب الشعب في هذا التقرير، هناك تنصيص في ثلاث مناسبات عن أن سبب أزمة الفسفاط هو تراجع هيكلي في منظومة النقل الحديدي للفسفاط بنسبة 70 % في اتجاه معامل التحويل وكان من الحلول المقترحة حل ثاني معاضدة الشركة الوطنية للسكك الحديدية في إصلاح الخطوط المعطلة وأولها الخط 15، وتأهيل ما يقارب 400 عربة وتأهيل القاطرات إلى غير ذلك، فهل تم تنفيذ هذه الإصلاحات وتقييمها؟ لأننا لا نجد اليوم ضمن الخطوط

المقترحة الخط رقم 15، نجد 5 و14 و17 و21 أكثر من 190 كيلومترا بكلفة تناهز 500 مليارا،

النقطة الثانية المرجعية هي إشعارات المبلغين عن الفساد وهو جزء من اختصاص اللجنة التي أنتمي إليها، بعض المبلغين عن الفساد يعتصمون منذ ثلاثة أيام أمام مقر وزارة العدل من بينهم عصاد الدين الفتاتي وأشرف بن عائشة لأنهما تناولا موضوع يتقاطع مع هذه المسألة في ملفات طرحت في النقل الحديدي في علاقته بالفسفاط.

صفقة العشرين قاطرة بـ 221 مليارا، اليوم وحسب بعض التقارير 15 قاطرة من 20 معطبة لخلل فني في التصنيع ولعدم ملاءمتها للسكك وللعربات وقد أقر تقرير اللجنة بهذا في الصفحة الخامسة حين ذكر ذلك أن في مبررات المشروع عدم تلاءم البنية التحتية، بل عدم تلاءم الخصائص الفنية للشبكة الحديدية لنقل الفسفاط -قضبان 36 كيلوغرام وقضبان 46- مع المواصفات الفنية لمعدات الجر الحديثة التي تم اقتناؤها حيث تسجل القاطرات الجديدة -20 قاطرة- مشاكل في الاستغلال.

إذن هناك إقرار لما بلغ إليه المنهون عن الفساد، وهو أيضا موضوع بحث هذه الأيام، هل تم تناول هذه الإشعارات بالجدية اللازمة لتجاوز ما يمكن أن تسببه مثل هذه الصفقات إن صحت من إهدار للمال العام؟

سيدتي الكريمة، اسمعوا هؤلاء المبلغين وانصفوهم، وإن كانت لديهم أخطاء فليتحملوا مسؤوليتهم في البلاغ الكاذب، فمن وجهة نظرنا الجزء الكبير من الإصلاح والحلّ الأمثل للإقلاع الاقتصادي هو الحوكمة ومقاومة الفساد وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، سنرفع الجلسة الآن لمدة عشر دقائق إثرها سنحيل الكلمة إلى السيدة فاطمة ثابت شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب.

(كانت الساعة الرابعة وخمس دقائق بعد الظهر)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة والكلمة الآن إلى السيدة فاطمة ثابت شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب، فلتتفضل.

السيدة فاطمة ثابت شيبوب، وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

شكرا للجميع،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

في الحقيقة سررت كثيرا لطرحكم هذه الأسئلة وهذا يدل على وجود اهتمام كبير من قبل السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب بالقطاعات التي أشرف عليها قطاع المناجم خاصة.

شكرا خاصة على تشجيعكم وأقول أن كل ملاحظاتكم تخدم المصلحة العامة للتحسين من أداء القطاع، هدفنا من العمل التشاركي كسلطة تشريعية أو كوظيفة تشريعية أو كوظيفة تنفيذية هو تحسين أداء كل مؤسساتنا وتحسين اقتصادنا.

اسمحوا لي في البداية أن أقدم لكم الوفد المرافق لي فهم ممثلون عن وزارة الاقتصاد وعن وزارة النقل وعن الناقلة الوطنية طبعا وعن وزارة الصناعة وعن كل الهياكل المتواجد بها والمعنية بالموضوع، بما أن الموضوع يمس الجانب الفني وجانب التصرف والجانب الاقتصادي للمؤسسات ومردوديتها.

يتمثل الموضوع في مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 فيفري 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية وهي مساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط عدد 31 لسنة 2024.

في هذا الإطار أتوجه بجزيل الشكر إلى السادة النواب المحترمين أعضاء لجنة المالية والميزانية على أعمالهم خلال جلسات الاجتماع وعلى جودة التقرير الذي يتضمن كل المعطيات اللازمة حول القطاع وأيضا كل التساؤلات وهنا أتحدث عن اللجنة التي حضرت بها مع كل الطاقم المتواجد هنا اليوم وكانت التساؤلات في كل دقائق المشروع وفي الحقيقة جاء التقرير بكل الإجابات والاستفسارات.

كما ذكرت منذ قليل سأحاول الإجابة عن كل الأسئلة بالتعاون مع الفريق المرافق وآمل أن تكون هذه الإجابات في مستوى انتظاراكم.

يتمثل الهدف الذي نطمح إليه جميعا كنواب ومواطنين وإدارة في عودة قطاع الفسفاط إلى تألقه مثلما كان دائما على مر التاريخ بتونس وذلك من خلال جودته ومن خلال الكفاءات التي تعمل بشركاتنا ومتألق بجودة تموقع شركاته ومتألق بمساهمته في الاقتصاد الوطني ومتألق من خلال مداخيله للدولة.

يرتبط قطاع الإنتاج بالنقل والتحويل لذلك قمت بالمساهمة في اللجنة، كما حضرت وزيرة النقل في لجنة وجانب التمويل يتبع بطبيعة الحال وزارة الاقتصاد والتخطيط ولكننا فريق حكومي متكامل، فعندما نمرر مشروعا إلى مجلس نواب الشعب فذلك يعني أن كل الحكومة متوافقة على ذلك في جميع جوانبه.

ستكون لدي الإجابات العامة ثم سأمر بعد ذلك إلى الإجابات الخصوصية، بالنسبة إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي فإن آليات تمويل الاستثمار الخارجي معتمدة في عديد الدول، لذلك نجد صناديق للتمويل، لأن هناك بلدان يستوجب عليها تمويل اقتصادها وهناك بلدان أخرى وهنيئا لهم لا تتطلب الاقتراض ولكن بالنسبة إلى البلاد التونسية فهي دائما تقترض وهذا ليس بالجديد لأن قدراتنا التمويلية لا تجعلنا نستغني عن التمويل الخارجي.

ومن أهم المسائل التي ندرسها في منظومة التمويل الخارجي هي مدة إنجاز المشروع ومدة تنفيذه ونسبة الفائدة وفترة الإمهال، هذا ما يمكننا من معرفة أن هذا الاقتراض مفيد أو لا ومن خلال هذا القرض نتبين أن مدة الإمهال 20 سنة ونسبة الفائدة 2% وأن فترة الإمهال خمس سنوات ومدة إعداد وتنفيذ أشغال المشروع سنتين.

أي إذا تحصلنا على القرض وتطلب إعداد الملف ثلاث سنوات مثل "les Appels d'Offres" فعندما نقوم بإنجاز المشروع نقوم بكل ذلك دون دفع أي شيء وعندما نبدأ استهلاكات القرض فهي تتجاوز استهلاكات المعدات، أي أن القرض مربح لتونس، فمن جانب المديونية فهي في عديد البلدان مثل فرنسا والعديد من البلدان التي

تكون بها ديون أكبر بكثير من تونس، فالمديونية في حد ذاتها ليست مشكلة بل نوعية المديونية هي المقلقة وخاصة ظروف المديونية وبالنسبة إلي فمثل هذا الدين مربح على جميع المستويات.

بالنسبة إلى النقل الحديدي فهناك من يتساءل إن كان التوجه الأسلم للنقل الحديدي أم لا؟ وبالنسبة إلينا هو التوجه الأسلم لأن النقل الحديدي هو شريان الاقتصاد الوطني وهو دائما في تطور في كل العالم، لو كان النقل الحديدي للبضائع ليس مهما لوقع الاستغناء عنه في العالم أجمع، بل بالعكس فهم يقومون بتطوير سككهم الحديدية لنقل أكثر ما يمكن من المنتجات أو البضائع.

ونقل البضائع بالسكك الحديدية لديه فوائد عديدة غير الجانب الاقتصادي الذي يهمنا، مثلا بالنسبة إلى الجانب البيئي كتهيئة كل ما هو بنية تحتية وكل ما هو انبعاثات غازية وكخيار فالنقل الحديدي بالنسبة إلينا هو الخيار الأمثل لنقل الفسفاط، كذلك يساهم في تعزيز البنية الأساسية بالجهات الداخلية، فهدفنا أن تكون الجهة قطبا اقتصاديا متطورا أكثر، كذلك يسهل انتصاب مختلف المشاريع بكامل التراب الوطني وتسهيل التنقلات وتحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية بين الجهات كمنظومة نقل حديدي عامة.

تساءل بعض النواب عن مسألة الدراسة حول النقل الهيدروليكي وهل أنها كخيار هي خيارات متضاربة، لكن الخيارات ليست متضاربة وسألني بعض النواب وسألوا وزيرة النقل عن مسألة النقل الهيدروليكي ولكن لا شيء يؤكد اليوم أنه الخيار الأمثل أو أن مردوديته ستكون أفضل من نقل السكك الحديد ولا يعني أنه إذا كان هذا المشروع ناجحا بالمغرب أنه ينطبق بالضرورة على البلاد التونسية وأن تكون له مردوديته جيدة، فالخيارات الاقتصادية مبنية على دراسات علمية ولا نبني على مقاربات دولية ونقوم بتقليد ما قامت به المغرب.

لقد تساءل بعض النواب حول عدم عرض الدراسة على مجلس نواب الشعب لأنها هبة قدمتها "SFI" والهبة لا تعرض على المصادقة من قبل مجلس نواب الشعب، لذلك فعدم عرض الهبة على مجلس نواب الشعب لا يعتبر خللا،

كما تساءل العديد من النواب حول مسألة ارتباط شبكة السكك الحديدية بتحسين إنتاج كل منظومة الفسفاط وذلك يتحقق من خلال ربط الإنتاج بالنقل، فإذا لم يكن النقل مضمونا فإن كل السلسلة لن تكون ناجحة ولكن ذلك لا يقتصر على النقل فقط بل لدينا ثلاثة روابط مثل وفرة المياه وكما ذكرت إلى جانب إنتاج المواد الأولية وكذلك اليد العاملة ذات الكفاءة ولكي تصبح كل المنظومة متكاملة وناجحة في أحسن نتائجها يجب أن تتوفر المياه والكفاءات اللازمة وأيضا المواد الأولية التي تجعل منظومتنا تعمل بكامل طاقتها، لذلك فنحن نحقق اليوم 50% من التحويل لطاقتنا وليس 100%، لذلك هناك فارق بين التوقعات والإنتاج.

كما تساءل بعض النواب عن عدم توفير الأسمدة بالنسبة إلى القطاع الفلاحي، إن وزارة الصناعة والشركات التابعة لها تساهم بمجهود كبير لدعم الفلاحة بما أن شركة المجمع الكيمائي التونسي يوفر مستلزمات الفلاحة قبل الموسم الفلاحي ومن خلال صفحة رئاسة الحكومة ستتبينون أنه عقد اجتماعا منذ يومين للإعداد للموسم الفلاحي ومن بين الجوانب التي تحدثنا عنها توفير السماد للقطاع الفلاحي.

كذلك تساءل بعض النواب عن السعر لكن الجميع يعلم أن لقطاع الفلاحة أولوية وطنية لأن أمن البلاد التونسية يبدأ من خلال أمنها الغذائي، كما أن قطاع الفسفاط من محاور الأمن القومي وأيضا الفلاحة، لذلك يوفر المجمع الكيمائي دائما الطلبات المتأتية من وزارة الفلاحة.

ذكر بعض النواب أن مادة الأمونيتر الزراعي لم يكن متوفرة السنة الفارطة، بالعكس ما وفره المجمع الكيميائي السنة الفارطة أكثر من الطلب وقد بقي أكثر من 70 ألف طن من الامونيتر الزراعي بالمخازن، عندما وقع الطلب من وزارة الفلاحة كان الطلب على موسم فلاحي واعد، لكن للأسف لم يكن الموسم الفلاحي كذلك، لكن ما قمنا بتوفيره كان أكثر من الحاجة وبقي في مخازن المجمع الكيميائي.

وبالنسبة إلى الموسم المقبل وفيما يتعلق بالمجمع الكيميائي والوزارة وكل المتداخلين فالموسم الفلاحي يهمنا جميعا ونقوم بالمساهمة فيه ولو أن المجمع الكيميائي خسر في توفير الأسمدة والأمونيتر بالنظر إلى الأسعار وهذا خيارنا ككل كحكومة وكدولة أن تبقى دائما الأسعار في صالح الفلاح لأن أسعار الامونيتر تؤثر على أسعار المنتجات الفلاحية وبالتالي تؤثر على القدرة الشرائية للمواطن التونسي، لذلك لم تتغير الأسعار أبدا منذ سنتين وللسنة الثالثة رغم ارتفاع التكلفة وهذا كما ذكرت هو خيار دولة وكل منا يساهم من جانبه ومساهمة المجمع الكيميائي توفر الكميات المطلوبة، فهي تقوم في النهاية بدعم الأسعار، لذلك فالأسعار لم تتغير سابقا ولن يقع تغييرها هذه السنة إن شاء الله.

إن أردتم سنمدكم بالكميات أيضا حيث انعقد مجلس وزاري وحددنا فيه كل شيء:

30 ألف طن من مادة "TSP" و120 ألف طن من مادة "DAP" و220 ألف طن من مادة الامونيتر الزراعي متوفرة وعلى ذمته وحتى ما لم يتوفر سيوفره المجمع الكيميائي عن طريق التوريد، ونتكفل بالمنظومة ككل من الإنتاج المحلي للتوريد والخزن وتنظم وزارة الفلاحة ووزارة التجارة فيما بعد التوزيع، إذن اطمئنوا بالنسبة إلى الموسم الفلاحي فقد أخذت الحكومة كل احتياطاتها وستوفر منتجات كل الأسمدة.

تحسين الاستخراج في خصوص شركة فسفاط قفصة، العديد من الإخوة يتساءلون لماذا الاستخراج لم نحقق النتائج المتوقعة، نحن نحاول دائما أن نحسن، مثلا بالنسبة إلى شركة فسفاط قفصة هناك استثمارات بقيمة 60 مليون دينار لاقتناء 18 شاحنة و6 عاملات هيدرولوكية، كما تمت برمجة استثمارات سنة 2024 بقيمة 238 مليون دينار لشراء معدات لدعم أسطول الإنتاج، هذا بالنسبة إلى الملاحظات التي قيلت لنا، يعني هناك عمل يتم إنجازه في تحسين المعدات لتحسين الاستخراج الذي يعتبر الخطوة الأولى.

بالنسبة إلى الترفيع في الإنتاج، بالنسبة إلى الطاقة الإنتاجية للمغاسل التي تم التطرق لها هي حاليا 6.5 طن والهدف هو رفع الطاقة الإنتاجية للشركة بدخول مغسلة أم الخشب التي ستضمن طاقة إضافية 2.4 مليون طن.

كما أن هناك سلسلة ثالثة من الاستثمارات ستمكن من الترفيع بـ 1.6 مليون طن وبالتالي بلوغ طاقة 10 مليون طن حين ركزناه كان ذلك بالنسبة إلى المشاريع المبرمجة ومن الممكن أن تكون مثلما قلتم في 2025 أو من الممكن عدم تحقيقها في بداية 2025، فهدفنا هو بداية من 2025 سيكون التحسين في الطاقة تدريجيا وأملنا أن تكون 10 مليون طن خلال سنة 2025.

كما تم التطرق إلى مشروع أم الخشب وهو معطل منذ مدة والآن نحاول أن نسرع في تجاوز الإشكالات مع المزود الصيني، كما عقدت الحكومة عديد الاجتماعات لإيجاد أحسن صيغة لتجاوز الإشكالات مع المقاول الصيني، وسنجد إن شاء الله الحل لاستكمال المشروع.

في خصوص المشروع المعطل بالمضيلة، أعتقد أن كل التونسيين تابعوا الوقفات الاحتجاجية والتي لم تسمح باستكمال مسار هذه المشاريع، فمشروع مثل مشروع المضيلة 95% من الاستثمارات موجودة ولكن لا يمكن تشغيله اليوم، لأنه يجب استكمال ما تبقّى والقيام بالتجارب حتى يصبح المشروع في طور الإنتاج، أيضا هذا المشروع فيه مقاولون أجانب ومقاول كوري ومقاولون آخرون تونسيون وهناك لجنة برئاسة الحكومة تتابع بدقة لتجاوز الإشكالات مع المقاولين حتى نستوفي المشروع وندخل في التجارب، فالمشروع ضخم وسيساهم في نقلة نوعية لقطاع الفسفاط.

لذلك بالنسبة إلينا مهم جدا أن يكون مشروع تحسين نقل الفسفاط وتحسين معدات شركة النقل الحديدي في أقرب الآجال، وحين تكتمل هذه المشاريع نجد الشركة الناقلة الوطنية مهيأة لتوفر النقل لنا في الآجال وفي ظروف طيبة.

هناك سؤال في خصوص القلعة الخصبة في شأن المشروع، فقد تم الاتفاق مع شركة فسفاط قفصة على أن يتم رفع 160 بالنسبة إلى الكميات التي صرحوا بوجودها ولم يتم نقلها سيتم رفع 160 طن من الفسفاط التجاري بعد أن يتم استكمال التجارب مع شركة "تيفاخت" وسيتم بالموازية رفع الفواضل الموجودة التي فيها 360 ألف طن خارج مدينة القلعة الخصبة، يعني المساعي جارية مع الشركة ليتم النقل.

كما تطرق الإخوة إلى تعطل المشاريع العمومية حيث تمثل المشاريع العمومية التي تشكو صعوبات في التنفيذ محل متابعة واهتمام من الحكومة، وفي هذا الصدد تم إصدار المرسوم عدد 68 لسنة 22 المتعلق بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والذي نص في الفصل على إحداث لجنة عليا لتسريع المشاريع العمومية وتتم المتابعة، وهناك حقيقة مشاريع في كل القطاعات وليس فقط في قطاعنا تتقدم وهي مشاريع تمكنت من تجاوز الإشكالات.

بالنسبة إلى حوض المناجم في الكاف سأحاول إجابة جميع الإخوة، إذ تتميز ولاية الكاف بثرائها على مستوى المناجم.

هناك منجم كبوش وهو حاليا بصدد الاستغلال من طرف شركة خاصة.

وهناك أيضا منجم بوقرين الذي تم استغلاله وهجره لنفاذ المدخرات،

وهناك منجم بوجابر حيث تم إسناد امتياز الاستغلال لفائدة شركة أجنبية بنسبة 90% وبنسبة 10% للديوان الوطني للمناجم، ويمر المشروع حاليا بصعوبات أهمها التمويل وتقدمت الشركة بطلب إحالة الامتياز إلى شركة أخرى وتعمل الوزارة على دراسة الملف قصد عرضه على الأنظار لأنهم لا يمررون الملفات والرخص فيما بينهم، حيث يجب أن تعود الرخصة بالنظر للجنة الاستشارية بالمناجم حتى ترخص في نقلة الرخصة للشركة الثانية.

وهناك منجم صلاطة للحديد حيث تم إسناد رخصة البحث إلى شركة جبل الجريصة.

هذه فكرة عامة حول المناجم الموجودة في الكاف.

بالنسبة إلى مشروع الفسفاط بالمكناسي قامت شركة فسفاط قفصة بإنجاز الدراسات الفنية والاقتصادية لمشروع فسفاط المكناسي وتم عرضه على اللجنة الاستشارية للمناجم التي وافقت عليه، إلا أنه لم يتحصل إلى حد الآن على موافقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط على دراسة التأثيرات على البيئة، لذلك لم ينطلق المشروع وأتصور أن انطلاقة المشروع لن تتعطل كثيرا إن شاء الله لأنه تم تجاوز أهم الإجراءات وبما أن موافقة الوزارة تمت فما بقي هو إجراءات إدارية سيتجاوزها صاحب المشروع إن شاء الله.

بالنسبة إلى سكب مادة الفوسفوجيبس في البحر فقد طرح هذا السؤال عدة مرات ونحاول دائما الإجابة، يتم التعامل مع الفوسفوجيبس مرحليا وكما قال الإخوة من 2017 تم طرح موضوع الفوسفوجيبس في مداولات مجالس وزارية ورأيت أن التمشي الذي اتخذوه سليم بما أن المرحلية على أساس أن هناك من يشكك أن الفوسفوجيبس يخلف آثارا أو تأثيرات على الصحة.

إذن المنهجية التي تم إقرارها في المجالس الوزارية أن إنجاز دراسة في مرحلة ثانية لإعادة تصنيف الفوسفوجيبس بتنقيح الأمر الذي يضبط قائمة النفايات الخاطئة وإخراجه من هذه القائمة كي يتم استعماله كمادة منتجة ومثلما يفعلون في العالم أجمع ورأينا تجارب في البلدان التي تحمي الجانب البيئي أكثر منا مثل سويسرا والسويد وبلجيكيا وأمريكا، يعني العديد من البلدان وحقيقة لا استحضرها الآن ولكن لدينا دراسة وإن تريدون سننظم يوما دراسيا في مجلسكم الموقر حول هذه الدراسة العلمية التي تم إنجازها حتى نتقاسم نتائجها وكي توافقوا على التمشي الذي اتبعناه.

والهدف من الدراسة العلمية هو ألا يحصل تداخل منا كوزارة الصناعة أو وزارة البيئة بما أنه يمكن أن تكون قراءتنا كوزارة صناعة دائما "sous-produit /co-produit" من قطاع الفسفاط مثلما نرى في العالم أجمع يستعملون كل شيء 100% إعادة استعمال ما نسميه الاقتصاد الدائري.

كما نحترم آراء الوزارات الأخرى، لذلك خيرنا تكوين فريق علمي وأغلب هؤلاء يعيشون في قابس ولو يتضررون من آثار الفوسفوجيبس أؤكد لك أنهم لن يتوخوا تمشي استعماله ولكن الدراسات العلمية في كل ما وصلنا له في إمكانية استعماله ليست هناك أية مضرة على صحة الإنسان أو الحيوان أو على الطبيعة.

وتم أيضا ضبط برنامج لتثمينه واستعماله في العديد من المجالات مثل البناء والطرقات والفلاحة وكذلك الأسمدة وسنواصل الدراسات العلمية في مجالات ولكن هناك مجالات لا نستحق فيها دراسات علمية معمقة ويمكن أن نستعمله من اليوم.

كما يمكن بيعه في حاله يعني أن بلادا مثل مصر تضع الفوسفوجيبس في أكياس ويتم بيعه مباشرة ولكننا بما أنه يصنف خطيرا لا يسمح لأي أحد بالمتاجرة فيه.

والفوسفوجيبس سيخدم مصلحة الجهات التي لديها الفوسفوجيبس كما سيخدم مصلحة الشركات بما أنه سيدخل المال لها، كما سيخدم مصالح كل القطاعات بما أن قطاع الفلاحة أو الصيد البحري والسياحة كلها تأثرت تأثيرا سلبيا بمادة الفوسفوجيبس وبسكبه في البحر.

إذن هدفنا جميعا هو أن يتم تثمينه بصفة علمية وفي الحقيقة بدأ يرد علينا مستثمرون يرغبون في تثمين الفوسفوجيبس وكما يقال الخطوة الموالية بعد خروجه من تصنيف المواد الخطرة ستكون استثمارات وتشغيل ودورة اقتصادية وإن شاء الله لا يمكن إلا أن تكون مربحة للجميع.

بالنسبة إلى الجانب الذي تطرق إليه الإخوة حيث يقولون سكب الماء في المغاسل ثم يتم تجفيفه لا، إن أسلوب إنتاج واستخراج الفسفاط التجاري يبقى مبللا بنسبة 12% في اتجاه معامل المجمع الكيميائي التونسي ويتم تصدير المجفف في اتجاه الحرفاء بالخارج وبمثل 200 طن سنويا ولا يمكننا تصديره وهو مبلل، إذن نحن في حاجة لتجفيف الفسفاط وليس لإعادة بله فيما بعد.

كما تم التطرق إلى مناجم ولاية سليانة، هناك منجم فج الهدوب وتم إسناد امتياز استغلاله لفائدة شركة أجنبية، إلا أن المشروع يمر بصعوبات تمويلية وعقارية، لذلك تأخر الانطلاق الفعلي في المشروع، وعملت الشركة مؤخرا على الوصول إلى اتفاق شراكة مع شركة تونسية، إن شاء الله قد تجاوزت المشاكل العقارية والمشاكل المادية.

لقد تم غلق منجم الخوات منذ التسعينات لنفاذ مدخراته.

في ما يخص شركات السوق المحلية على مستوى الإدارة العامة لا يخفى عليكم أنه في وقت ما لم تكن لدينا إدارة عامة وتم تعيين مديرين عامين بالنيابة للتصرف وحين تمت تسمية المديرين العامين بالمجمع الكيميائي وشركة فسفاط قفصة من أول الملفات التي اعتنوا بها خاصة المجمع الكيميائي هو ملف الشركات بالسوق المحلية وانعقدت الاجتماعات للأخذ بعين الاعتبار مشاكلهم ورغباتهم في إطار علاقة الحريف، فالمجمع الكيميائي هم حرفاء وشركاء في نفس الوقت بما أنهم مثل الكيمياء المجمع الكيميائي شريك فيها مثلما قلت أنت بـ 40%، إذن من مصلحته أن يجد الكيميائي معها توافقا مع المديونية ودوما لا نربط المديونية مثلما قالت الأخت حين تكون مواطن شغل وعائلات تعمل بهذه الشركات، الأهم بالنسبة إلينا المحافظة على مواطن الشغل وعلى هذه المؤسسات.

إذن فلا يجب من منطلق المديونية أن نفرط في مؤسسات تساهم أولا في إعطاء قيمة مضافة للفسفاط التونسي وتستعمل ابتكارات وبحث علمي متطور في هذه الشركات ونفتخر بما يقومون به.

كما أن هذه الشركات تحاول دوما أن تراعي ظروف المجمع الكيميائي لأنه مجرد توازن، كيف نجعل المجمع الكيميائي في الربح دوما يقدم التفاضلية للسوق الوطنية لكن يحافظ أيضا على مرابيحه.

في الحقيقة توصلوا في الأسبوع الفارط باتفاقات عقود فيها توازن بين المرابيح للشركات ومرابيح المجمع الكيميائي مع شركة الكيمياء وشركة MFI وشركة سلقطة فيها مشكلتان، إذ تشكو من مشكلة فنية في علاقة بـ " MARELAP" والمفترض أن يصلوا إلى اتفاق إن شاء الله في الأسابيع القادمة أو أقصى تقدير شهر، فالسيد المدير العام هو من يحرص شخصيا على هذا الملف لنجد التوافق في العلاقة التجارية مع شركة سلقطة.

وأعود حول إيقاف سكب الفوسفوجيبس في البحر، فتوصية المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 11 أفريل 2023 هو من يخول تكوين فريق عمل بين وزارة الصناعة والمناجم والطاقة ووزارة البيئة قصد ضبط مخطط حول واقع الفوسفوجيبس وإعادة تصنيفه بناء على التجارب التي صارت في العالم أجمع.

على ما أعتقد بالأمس كان آخر اجتماع لفريق العمل ومن البديهي في الخطوة القادمة أن يصدر نص قانوني لاستخراج الفوسفوجيبس من المواد الخطرة ومثلما قلنا إن تم إخراجه من قائمة المواد الخطرة يمكن أن يتم تثمينه في عدة مجالات مثل البناء والطرقات.

بالنسبة إلى "DAP" فقد أجبتكم، فيما يخص الفلاحة فهي متوفرة وبالنسبة إلى السعر كما قلت سابقا يتم تحديده بموافقة مجلس وزاري، لكن تم أخذ القرار بأن الأسعار ستبقى هي نفسها مجمدة مثل 2021 و2022 و2023 و2024.

بالنسبة إلى السكك الحديدية قابس - مدنين هناك من الإخوة من تساءل في خصوص نقل الأشخاص، وفي هذا المسار الديمقراطي هناك مواطنون أو من المجتمع المدني لم يقبلوا المسار المقترح لمد السكة من قابس إلى مدنين، لذلك اضطروا إلى إعادة دراسة المشروع بتغيير المسار وحين نقول تغيير المسار يعني إعادة الدراسة والكلفة، وهناك جوانب فنية واقتصادية ستساهم في تأخير إنجاز المشروع، لكن احتراما لقرارات الجهة حيث أن هدف أي مشروع هو خدمة الجهة، وإن لم تكن هناك قابلية في الجهة نضطر في بعض الأحيان لأخذها بعين الاعتبار حتى نضمن نجاح المشروع، فان لم تكن هناك قابلية يمكن أن يتعطل المشروع في أية خطوة.

كما تساءل الإخوة حول مسألة تعطل القطارات، فعلا فإن الهدف من هذا المشروع هو التقليص من تعطل القطارات، لأن حالة السكة هي التي تحول دون تعدد السفرات مثلما نرغب حتى وإن كانت العربات جاهزة، لأن السكة في بعض الأحيان تجعلنا لا نتجاوز الطاقة التي تضمن سلامة النقل.

تساءل عديد الإخوة حول قطاع الطاقة وقد نظمنا يوما دراسيا في هذا الشأن وطرحت علينا عدة أسئلة واتفقنا أن أعود شخصيا مرة أخرى لاستكمال الإجابة لأننا لم نجب عن التساؤلات. إذن أطلب من الإخوة إن أمكن أن نضيف كل التساؤلات التي وردت حول الطاقة إلى التساؤلات التي وردت علينا في اليوم الدراسي ونستكملها، إذ أننا حين سنخصص يوما دراسيا للطاقة لا بأس من الخوض في كل الجوانب.

لقد أتى معي اليوم وفد من جميع الاختصاصات المرتبطة بمشروعنا وأنا حقيقة كوزيرة لست ملمة بكل شيء وهناك من استنكر ذلك، أجل هناك مسائل معينة لا يمكنني فهمها ومن قال لا أعلم علمه الله ما لا يعلم.

فالوزير"n'est pas censé tout maitriser" لديه فريق يمكنه من المعطيات ومن كل شيء، إذن "الله غالب" حيث قالت الأخت هذا

ليس مكاني لأنني لا أعرف مسائل فنية، أجل هو كذلك ولم أدرس البترول بل دراستي مختلفة ولكن أحاول أن أجيبكم حسب مقدرتي ومعي الكفاءات الموجودة في الوزارة تمدني بكل المعطيات وبالتالي أمدكم بكل الإجابات إن شاء الله.

في خصوص الأسئلة إن تريدون أحضر معكم يوما ما أو من خلال كل إمكانات التواصل الموجودة على ذمتكم في أي وقت يمكن أن أرجع إن تعلق الأمر بمساءلة وإن يكون "par thématique" فهي أسهل للجميع حتى أتمكن من إجابتكم.

أثرتم موضوع المناطق الصناعية في تونس فيمكن أن نخصص يوما حولها ولكن حقيقة لا يمكنني أن أجيبكم عنها لأن الوفد المرافق لي لا يوجد به مختص وأنا لا ألم بكل شيء.

بالنسبة إلى السؤال في خصوص قانون الاستثمار مثلما تساءل الإخوة منذ حين عن "CNSS / CNRPS" فكل وزير له مشمولاته يمكن أن يجيب عنها.

فيما يخص قانون الاستثمار مثلا نحن بصدد العمل عليه، وتزامنا مع اليوم الدراسي فقد تم عقد مجلس وزاري حول مناخ الاستثمار ونعمل كحكومة كل من موقعه ونقترح في إصلاحات هيكلية بالنسبة إلى مناخ الاستثمار وكلنا لسنا راضين عنه لأنه بالنسبة إلى تونس يمكن أن تكون أكثر جلبا للاستثمارات والكفاءات الموجودة في تونس ما يجعلنا قادرين على تطوير كل القطاعات من الصناعة والمناجم والطاقة.

مناخ الاستثمار ليس "parfait" ونحاول تحسينه وما أؤكده لك أننا قدمنا لأنفسنا أجل شهر حتى تكون التحويرات في مستوى تطلعات المستثمرين.

حاولت الإجابة عن كل شيء وأتمنى أن يحظى القانون الذي قدمنا من أجله بموافقتكم لأنه حقيقة بالنسبة إلى شركات الفسفاط وما نفكر فيه فهو باعتماد منظومة متكاملة: النقل والفسفاط والماء وسترد عليكم أكيد جدا مشاريع لتلبية حاجيات المجمع الكيميائي أيضا.

كما قلت لك المنظومة متكاملة والهدف هو أننا جميعا كوزراء أولويتنا القصوى هي العمل على إرجاع قطاع الفسفاط لمكانته لأن المصلحة عليا وقومية ومصلحة أمن قومي، سيعيد تونس بإذن الله مثل العادة تشع على العالم أجمع والأمر الجيد أن مدخراتنا من الفسفاط تمكن تونس من أن تصنف الخامسة عالميا، يعني ما زالت لدينا مدخرات ونحاول مساعدة شركاتنا العمومية لتجاوز إشكالاتها وأيضا بإذن الله سيتم تعزيز الاستثمارات في قطاع المناجم الذي سيمكننا من تحسين ميزاننا التجاري أكثر وميزانية الدولة أيضا.

شكرا لكم جميعا على أسئلتكم، حاولت أن أجيب عنها جميعا وإن شاء الله أكون قد وفقت في ذلك وأنا على ذمتكم سواء بأسئلة كتابية أو مساءلة، فنحن في خدمتكم، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيدة فاطمة الثابت شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة على كل هذه البيانات والإفادات القيّمة.

والآن نمر إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عدد 31 لسنة 2024 عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت بـ 104 نعم ومحتفظين اثنين و5 رافضين. يتم تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

المصدح للجنة.

السيد المقرر

مشروع قانون يتعلق

بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 فيفري 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط عدد 31 لسنة 2024

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت بـ 101 نعم و7 محتفظين و7 رافضين. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة، ونمرر الكلمة للجنة لتلاوته.

السيد المقرر

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 22 فيفري 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ قدره 206 ملايين و250 ألف ريال سعودي للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت بـ 93 نعم و19 محتفظ و9 رافضين. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت بـ 93 نعم و16 محتفظ و9 رافضين.

وبذلك تمت الموافقة على مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 فيفري 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تنمية مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط عدد 31 لسنة 2024.

الأستاذة أمال مسرورة.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء،

شكرا جزيلا للجنة المالية والميزانية والشكر موصول للسيدة فاطمة الثابت شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة والوفد المرافق لها ونحن سعداء بأن يواصلوا مرافقتنا خلال هذه الجلسة العامة.

وقبل الانتقال إلى النقطة الثانية سنأخذ عشر دقائق استراحة.

(كانت الساعة الخامسة مساء وخمس وعشرون دقيقة)

استئناف الجلسة

وتوجيه أسئلة شفاهية

إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

(كانت الساعة الخامسة مساء وأربعين دقيقة)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

ننتقل الآن إلى النقطة الثانية من جدول أعمالنا المتعلقة بتوجيه أربعة أسئلة شفاهية إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة وتكون الترتيبات في الغرض عملا بأحكام الفصل 130 من النظام الداخلي على النحو التالي:

أولا يتولى النائب عرض سؤاله في مدة لا تتجاوز عشر دقائق،

ثانيا يتولى عضو الحكومة تقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق،

ثالثا، للنائب فقط الحق في التعقيب مرة واحدة ولمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

إن طلبت السيدة الوزيرة تقديم بعض الملاحظات في خصوص الأربعة أسئلة هذا مسموح به ولا يمنع النظام الداخلي ذلك.

السؤال الشفاهي الأول للزميل المحترم السيد عمار عيدودي.

الكلمة للزميل المحترم عمار عيدودي، وله عشر دقائق على أقصى تقدير، فليتفضل.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيد عمار عيدودي

السيد عمار العيدودي

شكرا السيد الرئيس،

تعازي الحارة والرحمة والمغفرة لأخيك ولك ولكافة العائلة جميل الصبر والسلوان،

شكرا السيدة الوزيرة، مرحبا بك ومرحبا بالوفد المرافق،

للمرة الثانية أسوق ملاحظة تخصني كعضو في كتلة لينتصر الشعب وسأكررها مع كل وزير.

ملاحظة أولى، لا أسمح لنفسي بأن أتطاول على أحد وكل مقام محترم تحت هذه القبة.

السيدة الوزيرة، لي ثلاثة أسئلة تتعلق بمسألة الطاقة بجهة القصرين:

سؤال أول حول مصنع الجير بتالة، سؤال ثاني حول آبار الطاقة بالقصرين وسؤال ثالث حول المسؤولية المجتمعية بحقلي النفط بكل من الدولاب وطم صميدة وسيرجاز بالسخيرات.

السيدة الوزيرة، أكرر مرة أخرى أنني لا أقصد أحدا ولا أتلفظ بعبارة تخص شخصا في ذاته.

وزارة التخطيط والصناعة والطاقة وزارة ثلاثية، في جهتنا نقول عذرا على الكلمة "الاسم العالي والمربط الخالي". بهذا المثل الشعبي الدال أريد أن أتوجه إلى سيادتكم وأطلب منك سيادة الوزيرة إجابتي بكل وضوح وبكل جرأة لأن إجابتك ليست موجهة إليّ إنما هي موجهة إلى الجهات التي صدرت عنها هذه الأسئلة والتي آليت على نفسي أن أبلغها لأنني مؤتمن على مطالبهم.

سأؤجل مصنع الجير للحديث عن آبار الطاقة بالقصرين، السيدة الوزيرة، من جملة عدد يذكر عن آبار الطاقة أعرف بئرين، بئر تربط بين معتمدية فوسانة ومعتمدية فريانة وبئر تربط بين معتمدية تالة ومعتمدية حيدرة ولكن حاولنا جهدنا قدر الإمكان ولم نستطع أن نعرف هوية هاتين البئرين.

وزارة الصناعة تقول لا أملك جوابا ووزارة الفلاحة أيضا تقول لا أملك جوابا ولدينا سؤال يتعلق بالسيادة حول هذه المسألة، هل نحن دولة تمتلك سيادة حتى تصرّح أو حتى تكون صريحة مع مواطنيها بأن هذه الآبار إما آبار نفط أو آبار غاز أو آبار للماء وآبار الماء هو المهرب الذي تتهرب إليه وزارة الفلاحة؟

نطلب منكم: حددوا لنا هل هناك نفط في هاتين البئرين؟ إذا لم يكن نفطا هل هناك غاز؟ إذا لم يكن هناك غاز فمرحبا به لو كان ماء لأن الجهتين تفتقران شديد الفقر إلى الماء خاصة وهما جهتان فلاحيتان واعدتان.

بالنسبة إلى المسؤولية المجتمعية بحقلي النفط والدولاب وطم صميدة والسخيرات أحوصل الوضع، نحن دائما نتهرب من أن نكون جهويين في خطابنا ولكنكم تدفعوننا إلى أن نكون كذلك.

جهويون من منطلق أنكم تحصروننا في زاوية نائب عن دائرة كذا وكذا، وهذا الفعل مقصود من السلطة التنفيذية من القمة إلى القاعدة، لأن مثل هذه الأسئلة كان بالإمكان حلها مكانيا على مستوى محلي، وإن عز ذلك فعلى مستوى جهوي، أما أن تصدروا أوامر إلى الولاة والمعتمدين وكل المسؤولين الجهويين ألا تتعاملوا مع النواب، فهذا ما يجعلنا ننقل المشكل ونحوله من هناك إلى هنا.

لذلك أنا متمسك للمرة الألف بضرورة الإجابة ردا عن أسئلة المواطنين التي أبلغها، أين هي المسؤولية المجتمعية في حقل النفط بالدولاب؟ أين هي المسؤولية المجتمعية في طم صميدة؟ أين هي المسؤولية المجتمعية بالسخيرات؟ لم نر مدرسة تنجز ولا طريقا ينجز، لم نر بئرا تنجز ولم نر تدخلا اجتماعيا ولم نر تشغيلا ولم نر صحة ولم نر أي شيء، فنحن ينطبق علينا ذلك القول "البليد" وعذرا على الكلمة "يؤكل تمرنا ونرجم بالنواة"، أكلتم تمرنا كثيرا، تمرنا أكلته اللوبيات ولسنا مستعدين مرة أخرى إلى التفريط في ثرواتنا كلفنا ذلك ما كلفنا وأنتم تعرفون وهنا أتوجه إلى السلطة التنفيذية من القمة إلى القاعدة ما معنى أن يطالب مهضوم حق بحقه.

أنتقل إلى المسألة الحارقة مصنع الجير بتالة، باختصار لقد تم بعثه في منتصف الثمانينات من القرن الماضي وكان ذلك بدم الشهداء وبسجن المناضلين وتم فرضه فرضا على سياسة الراحل الحبيب بورقيبة لأنه كان يريد أن يحوّل المصنع إلى جهة أخرى، بعد عشرين سنة أو أكثر ولما دخل نظام بن علي أو جمهورية بن علي في بيعة الخوصصة، بيع المصنع سنة 2006 بمليارين اثنين وهو بتكلفة مليارات، حتى الثمن الذي بيع به لا يرتقي لما به من آليات للعمل من "trax" وعجلات مطاطية ومادة خام.

المشكل أن الجهة التي اقتنت المصنع كان بين الشركة التونسية للجير القطاع العام ثم تحول إلى شركة خاصة "أنترسو" وتعهدت هذه الشركة بأن تطبق القانون الذي ينسحب على القطاع العام على العمال لكن ماذا وقع؟ وقع التفويت وراء التفويت إلى أن أفرغ المصنع من العمال وبقيت فيه إلى الآن حوالي 100 عائلة، المهم 90

عائلة. 90 عائلة بلا منحة إنتاج علما أن منحة الإنتاج تساوي جراية شهر وبلا جراية منذ شهر جانفي، هل يعقل لدولة تحترم نفسها أن تفعل بمواطنيها مثلما فعلت دولتنا في عمال معمل الجبر في تالة؟

داهمني الوقت وهناك مقترحات:

المقترح الأول يتعلق بأن "أنترسو" بعد أن وعد بإعادة تشغيل المعمل تلدد في الأخير لا لشيء إلا لأنه مدين بدين كبير إلى الدولة ووعدت السلط بعد اجتماع جهوي بضرورة إعادة التشغيل وإحالته على متصرف قضائي وهذا لم يتم.

العملية الثانية التسريع في عملية التفويت وهناك مفاوضات مباشرة تدخلت فيها اللوبيات ومنعوا العملية من الإتمام، هناك شركات أجنبية، هل محكوم علينا إما أن تأكلنا اللوبيات أو يأكلنا الأجانب؟

في هذا الإطار أدخل مباشرة إلى المقترح الثالث وهو استرجاع الشركة من قبل الدولة علما أن العمال مستعدون للتضحية وقد تقدموا بذلك كتابيا من أجل أن يعيدوا المعمل إلى حالته العادية.

المقترح الرابع وأتحدى هنا السلطة التنفيذية بأكملها أن العمال مستعدون لقبوله في شكل شركة أهلية. أهالي تالة مستعدون للتمويل فقط أتحدى...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، انتهت العشر دقائق.

الآن السيدة الوزيرة لديك عشر دقائق حسب النظام الداخلي.

جواب السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

بالنسبة إلى الآبار تم خلال سنتي 2007 و2008 حفر بئرين استكشافيين على رخصة مكثر التي كانت ترجع سابقا إلى شركة "HTC" بنسبة 45% بالاشتراك مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية 55% لل "L'ETAP" والتي تمتد على المناطق الجغرافية المذكورة.

تساؤلكم عن البئر الأول يتمثل في بئر "ليندا 1" تم حفرها خلال الفترة الممتدة من 16 أوت 2007 إلى غاية 12 سبتمبر2007 إلى عمق نهائي بلغ 1880 مترا وقد تم هجر البئر نظرا لعدم وجود مؤشرات إيجابية.

بالنسبة إلى البئر الثاني والمسماة سراقية 1، فقد تم حفرها خلال الفترة من 26 نوفمبر 2007 إلى غاية 8 جانفي 2008 إلى عمق بلغ 2025 مترا وتم هجرها بصفة نهائية في شهر أوت 2008 نظرا لعدم وجود مؤشرات إيجابية.

بالنسبة إلى السلابت وهوية المنشآت البترولية في ولاية القصرين، هناك ثلاثة امتيازات استغلال والمشغّلة من طرف شركة البحث عن النفط والاستغلال للبلاد التونسية سيلابت.

امتياز جبل الدولاب تم تأسيسه سنة 1986 لمدة صلوحية انتهت في 31 ديسمبر 2018، وقد تم منحه في إطار امتياز استغلال جديد لفترة 16 سنة تنتهي في 31 ديسمبر 2034 بمقتضى قرار وزيرة الصناعة والمناجم والطاقم المؤرخ في 27 جويلية 2022، طبقا لأحكام الفصل 26 من كراس الشروط الملحق للاتفاقية الخاصة برخصة البحث المتأتي من الامتياز.

أصحاب الامتياز: المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية 70% وشركة البحث على النفط والاستغلال بالبلاد التونسية 30%.

تم تسجيل 67 كلم من المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد وذلك منذ سنة 2000 إلى غاية موفى سنة 2014.

الإنتاج اليومي من النفط حوالي 150 برميل ما يمثل حوالي 0،5 من الإنتاج الوطني للنفط.

التفاصيل التي تهم المنشآت الخاصة بالحفر هناك مقر إداري وسكني، هناك مركز معالجة النفط ومركز خزن النفط، وهناك مركز لمعالجة الإنتاج.

البنية التحتية مجموعة من الأنابيب تربط بين الآبار بمركز المعالجة.

امتياز استغلال طم صميدة تم تأسيسه في 1968 لمدة صلوحية انتهت في 31 ديسمبر 2018 وتم منح في إطار امتياز استغلال جديد لفترة 15 سنة تنتهي في 31 ديسمبر 2033.

نفس الشيء بمقتضى قرار مثلما تقول مجلة المحروقات.

أصحاب الامتياز: المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية 55% وشركة البحث عن النفط والاستغلال بالبلاد التونسية 5%.

الإنتاج اليومي من النفط حوالي 28 برميل ما يمثل حوالي 1،01 من الإنتاج الوطني من النفط وكذلك فيها منشآت خاصة بالحقل ومنشآت بنية تحتية، مقر سكني ومركز معالجة ومجموعة من الأنابيب.

امتياز استغلال سمامة، تم تأسيسه سنة 1976 بمقتضى قرار وزير الاقتصاد الوطني المؤرخ في سنة 1976 لمدة صلوحية تنتهي في 31 ديسمبر 2025.

أصحاب امتياز: المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية 70% وشركة البحث عن النفط والاستغلال بالبلاد التونسية 30%.

تتم معالجة إنتاج حقل سمامة بمركز المعالجة لحقل الدولاب، إلا أن الإنتاج متوقف منذ سنة 2015 لأنها منطقة عسكرية لدواعي أمنية ووقائية توقف إنتاجه.

بالنسبة إلى الموظفين تساءلت بخصوص التدخلات الاجتماعية، بالنسبة إلى المسؤولية الاجتماعية تجدر الإشارة إلى أن شركة "سيربت" في إطار استغلالها لامتياز المحروقات بدولاب وطم صميدة وسمامة تشغل حاليا 42 عاملا وإطارا بولاية القصرين، من بينهم 35 أصيلي ولاية القصرين.

بلغ مجموع التدخلات للفترة 2019 و2024 في إطار المسؤولية المجتمعية مبلغ جملي يقدر بحوالي 256 ألف دينار تتوزع بين تمويلات لفائدة ولاية القصرين قي إطار اتفاقيات إطارية للتنمية المحلية.

تمويل لفائدة المؤسسات التربوية، المستشفى الجهوي بالقصرين، اتفاقية إطارية مع المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بالقصرين وجمعيات المجتمع المدني.

لدينا جميع التفاصيل وبإمكاني مدكم بها.

تدخلات شركة سرقاز بولاية القصرين في إطار المسؤولية المجتمعية تبلغ تدخلاتها خلال الفترة من 2020 إلى 2024: 3 آلاف و64 م د تتوزع بين تهيئة مدارس ابتدائية واقتناء مستلزمات بعنوان العودة المدرسية.

تمويل وتركيز معدات لفائدة الحي الجامعي بالقصرين، تمويل مشاريع الربط بشبكات الماء الصالح للشراب ببعض الجهات الداخلية.

تمويل مشاريع حفر وكهربة آبار الشراب والري ببعض الجهات.

تجهيزات إعلامية وإدارية لفائدة الرادارات الجهوية.

كل هذا مفصل لأنهم مؤسسات عمومية بما أن "L'ETAP" هي المساهم الأكبر، وما يتم إنفاقه ولدينا جميع المؤيدات وهم يقومون بواجبهم في إطار المسؤولية المجتمعية.

بالنسبة إلى شركة الجير كان التوجه سنة 2006 إلى خوصصة بعض المؤسسات العمومية في قطاعات تعتبر في ذلك الحين قطاعات تنافسية.

معمل الجير ومعامل الآجر في عدة أماكن كانت عمومية وشركات الإسمنت كانت على ما أظن 5 شركات إسمنت، كل في إطار التوجه للتخلي على القطاعات التي تعتبر تنافسية وتخلت الدولة عن هذه الشركات وعمليات خوصصتهم لم تكن يوما تابعة لوزارة الصناعة بل الخوصصة كانت في سنة 2006 تابعة لوزارة التنمية والتخطيط وكان لديهم كتابة دولة مكلفة بالتخصيص.

في الحقيقة لا يمكنني معرفة "l'historique" المتعلق بالعملية لكن ما أؤكده لك أن التوجه كان توجها في عدة قطاعات وشمل عدة جهات.

أعلمك بوضعية الشركة أو كيف صارت عملية التخصيص؟

عملية التخصيص لا معلومات لدينا حولها في المقابل لدينا معطيات حول وضعية الشركة ومن المساهمين فيها والمديونية أيضا.

بالنسبة إلى وضعية الشركة فقد شهدت صعوبات اقتصادية أدت إلى توقفها عن النشاط وتتمثل أساسا في ضعف الطلب على مادة الجير بالسوق المحلية مقارنة بقدرة الشركة على الإنتاج، صعوبة مزاحمة الشركات العالمية على مستوى التصدير، ارتفاع الكلفة الطاقية التي تسببت في توقف الإنتاج عدة مرات ونشوب أعطاب في سلسلة الإنتاج وتراجع الإنتاج وتضخم التكاليف.

توقف التصدير سنة 2020 أثناء جائحة كورونا إلى الحريف الأول الجزائر، نفاذ المادة الأولية سنة 2022 بمقطع الشطاح بمدينة تالة وأصبحت الشركة...

تعقيب السيد النائب

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لسعادة السيدة الوزيرة، هل يرغب السيد النائب عمار عيدودي في التعقيب وذلك في مدة لا تقل عن خمس دقائق؟ تفضل لك الكلمة.

السيد عمار عيدودي

السيدة الوزيرة أقدر جيدا جديتك على رأس الوزارة.

فقط لدي جملة من الملاحظات لأنني لم أستمع إلى حلول، مع احترامي لشخصك ومقامك محفوظ هناك مغالطات فيما قدم.

المسؤولية المجتمعية الإدارة العميقة هي التي مكنتكم من هذه الوثائق، وأنا أتحمل مسؤوليتي فيما أقول، فهي وثائق مزيفة.

نحن أبناء الجهة نعرف بكل التفاصيل، أين وجهت الأموال؟ ما علاقة الجمعيات بالعملة الجائعين؟

فيما بخص البئرين هناك مسألة أخرى سياسية تتعلق بالسيادة الوطنية سواء مع الأجانب مع فرنسا أو مع الجزائر الشقيقة.

الإشكال الآخر في معمل تالة، أولا لم أجد جوابا، قلت لك أن هناك 100 عائلة بدون جراية منذ شهر جانفي 2024.

ثالثا، هذه الشركة بدون ذكر أسماء، بعد أن جاءت شركة أجنبية بقابس أرادت شراء المعمل وجاء معهم خبراء ورافقناهم لكنه عرف أن هناك "carrière" جديد يكفيه لاستغلال 50 سنة وحاول بذلك التعطيل وأقول لك السيدة الوزيرة أن هناك لوبي يعطل التفويت للأجانب أو حتى شركة وطنية وهذا اللوبي ممتد من الجهة بالتحديد في الولاية وصولا إلى وزارتكم.

باختصار هنا أذكر لك التفاصيل كما هي وما يعنيني من كل هذا أن المسؤول أو صاحب المصنع هل هو أكبر من الدولة؟ لو كان مسجونا نعرض عليه المصالحة الوطنية أو المصالحة المالية ولو كان فارا خارج الوطن هل الدولة ستعجز على تأمين المصنع أو إعادته إلى القطاع العام؟

مع ذلك قلنا أن الأهالي أو العمال أساسا مستعدون إلى أن يقبلوا به كشركة أهلية.

ما يعنيني في الأخير أنني كنت أتوقع أجوبة تقنع المواطنين الذين يحترقون يوميا. لو قاموا باحتجاج تهرسلهم وزارة الداخلية ولو ذهبوا للسلطة المحلية تصرفهم إلى الولاية.

رجاء عندما تنصبون واليا أو معتمدا دون منحهم الصلوحية مثلا معتمد في تالة لا يمنح الصلوحية في إيجاد حل محلي، فلماذا تم تنصيبه؟ أو وال لا تمنح له الصلوحية على مستوى الجهوي، لماذا يتم تعيينه؟ ومن ناحية أخرى تقومون بحاجز بيننا كنواب شعب.

أعيدها للمرة الألف، نحن منتخبون، وباختصار السيدة الوزيرة حتى لا أطيل مرة أخرى للذين لا يعرفون تالة، تالة الكبرى هي تالة الأم هي حيدرة هي فوسانة هي العيون وأهاليها يقولون لكم السلطة التنفيذية برمتها حق تالة لا يسقط بالتقادم والسلام عليكم.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد عصام البحري جابري

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للأستاذ الفاضل السيد عمار عيدودي وننتقل إلى السؤال الشفاهي الموالي والكلمة إلى السيد عصام البحري جابري وله عشر دقائق على أقصى تقدير، فليتفضل.

السيد عصام البحري جابري

شكرا سيدي الرئيس،

أجدد الترحاب بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق لها،

سيدتي الوزيرة، سأبلغك رسالة من ولاية قابس التي أنهكتها الحرب الكيميائية والجريمة الإنسانية على مدى أكثر من أربعين سنة، أعلم أنكم لا تريدون سماع هذه الكلمة، لكنها جريمة إنسانية بأتم معنى الكلمة، أنا هنا لأذكر لك حقيقة ما يجري في ولاية قابس:

هذه الحرب التي خلّفت الأمراض والسرطانات وهشاشة العظام وضيق التنفس نتيجة وجود خونة تقلدوا مناصب في الدولة التونسية، نتيجة خونة تقلدوا مناصب في المنظمات الوطنية، نتيجة خونة قدّموا أنفسهم على أنهم فاعلون في المجتمع المدني لكن هناك شرفاء في المجتمع المدني في المجال البيئي.

سيدتي الوزيرة، إن هذه الحرب، فقد فيها المواطنون والمواطنات في ولاية قابس الأمل منذ زمن بعيد عندما هجرتنا الدولة وهجرها أطفالنا، هناك من هاجر للعاصمة ومن هاجر خارج البلاد هروبا من الموت ومن الغازات يوميا في ولاية قابس، لقد تاجر العديد بهذا الملف تحت الطاولة، نريد أن يوضع ملف التلوث هذا فوق الطاولة.

هذا الملف نتيجة تواطئ بعض الخبراء سابقا كان من الأجدر التثبت من شهائدهم الأخلاقية وشهاداتهم في الوطنية وليس شهائدهم العلمية، التثبت في حساباتهم البنكية أو حتى في مداركهم العقلية.

لقد عاد هذا الأمل قليلا بعد أن وصف رئيس الجمهورية وهو أعلى هرم في السلطة هذه الولاية بقابس المنكوبة.

بعد هذا التصريح عاد بصيص الأمل لولاية قابس لأنه يعرف هذه الولاية جيدا، في السبعينات كانت تسمى جنة الدنيا، يعرف السيد الرئيس كيف كانت قابس سابقا وكيف أصبحت الآن وازداد هذا الأمل بعد انعقاد المجلس القومي.

لكن مع الأسف الشديد وهذا أطرحه في السؤال الأول: لماذا قامت وزارتكم الموقرة بتحريف مخرجات مجلس الأمن القومي لرئيس الجمهورية في 26 أفريل 2023 بإعادة تصنيف مادة الفسفوجيبس؟ قال مجلس الأمن القومي تثمين الفسفوجيبس واستعماله وليس إعادة تصنيفه.

ومن هنا ندخل للنقاش، هل أن الارتباط المتعلق بإعادة تصنيف مادة الفسفوجيبس بالقرار السياسي الذي تأكد في مجلس الأمن القومي ومفاده أنه يجب تحويل مادة الفسفوجيسبس واستعماله وليس إعادة تصنيفه، إذا كان القرار العلمي نتيجة القرار السياسي، فما مدى علمية هذا القرار؟

عندما يتدخل رئيس الجمهورية في قرار سياسي تكون هناك قرارات علمية وإذا كان القرار العلمي بمعزل عما هو سياسي، لماذا لم يتم اتخاذ هذا القرار سابقا؟ لماذا انتظرنا مجلس الأمن القومي بعد 25 جويلية لإعادة تصنيف مادة الفسفوجيبس؟ ومن هنا كيف تكذّبون ما يتمّ تداوله بأن وراء إعادة التصنيف هناك لوبيا نافذا في الإدارة يسعى إلى استيراد مادة الفوسفوجيبس من دول مجاورة.

هذا اللوبي المتنفذ وهذا ما يتم تداوله -ونحن نريد تفنيدا لهذا- قام بعقد صفقة لتصدير هذه المادة، طبعا لا يمكن استيرادها إلا بإعادة تصنيف مادة الفسفوجيبس ليتم توريده عبر الموانئ التونسية، يعني لنقوم بتصديره لدول مجاورة طبعا يجب إعادة التصنيف، لكن مجلس الأمن القومي أقر بتثمين مادة الفسفوجيبس وإعادة تثمينه.

السيدة الوزيرة، الفسفوجيسبس قبل أن أكمل في نفس السؤال ولأن هذه المادة تمثل ثروة وطنية، سألت السيد المدير العام لماذا تونس الدولة الوحيدة التي تقوم بسكب هذه المادة في البحر؟ الأردن، الفيتنام، الصين، السويد، كل هذه الدول أخذت التجربة عن البلاد التونسية لكن كانت تونس في المجمع الكيميائي ومن ركزوا المجمع في السبعينات، هذه الدول الآن تجاوزتنا بسنوات ضوئية ولا يقومون بسكب مادة الفسفوجيبس لأن الطن من هذه المادة تقدر بـ 100 دينار، وهذه المادة مطلوبة في الهند، لكن تكاليف شحن هذه المادة اليوم يمكن أن تتسبب في خسارة للدولة، لهذا السبب فإن هذا غير مرغوب فيه ولكن على الأقل يتم تخزينه، هناك أماكن يمكننا تخزين 100 طن فيها، يعني أن الحلول الحينية موجودة لكن الإرادة غير متوفرة.

السيدة الوزيرة، كثرة التلوث هي التي تمنع إيجاد الحلول في ولاية قابس، ونحن لدينا الحلول ويمكننا إيجاد الحلول مع شرفاء الوطن، مع المتقاعدين من المجمع الكيميائي الذين كانوا يعملون هناك سابقا، وهناك حلول، سألت السيد المدير العام لماذا معمل "ICF" موجود قبالة المجمع الكيميائي؟ طبعا لا يوجد في الوزارة من يجيب عن هذا السؤال لأن هناك ثروة وطنية تسكب في البحر وهي مادة الفليور، يقوم "ICF" بتوريد الفليور من المكسيك ويتم استعمال نصف منتوج الفسفاط والنصف الآخر يتم سكبه في البحر.

سأعطيك الإجابة: لأن المشروع الفرنسي في السبعينات عندما تم وضع "ICF" كان هناك مشروع معطل وهو الربط بين المجمع الكيميائي و"ICF"، بإمكانكم البحث قليلا فستجدون الحلول لأن "ICF" ستأخذ الفليور من الفسفاط الموردة من المجمع الكيميائي لكن المشروع المعطل اضطر "ICF" لتوريد هذه المادة بالعملة الصعبة من المكسيك ويقوم المجمع الكيميائي بسكب هذه المادة في البحر.

هذه المادة التي تقوم بجلبها من المكسيك تتسبب في انتشار مرض هشاشة العظام والسرطانات، لكن ICF تأخذ كمية ضئيلة.

إن كنتم تريدون الحلول الصادقة ولديكم الإرادة هناك حلول وعلينا بعقد جلسة وليس التمعش بالسابق وأنا لا أتهم الموجودين الآن ولكنني أتهم الذين جاؤوا قبل 25 جويلية، هناك من يريدون نشر التلوث في ولاية قابس ونحن نريد القضاء على التلوث وليس القضاء على الصناعة، مع الأسف الشديد، هناك حلول حينية وهناك أماكن موجودة الآن يمكنها تخزين 100 مليون طن.

السؤال الثالث: اللجنة العلمية، هل هناك لجنة تأتي لقابس وتمكث ثلاثة أشهر؟ هذا ليس من باب السخرية، تبقى خاصة في الأماكن التي تؤخذ منها العينات والتي يثبت دائما عدم قدرتها.

هل بإمكان اللجنة الموقرة البرهنة على مصداقيتها أن تقيم ثلاثة أشهر في المكان الذي أخذت منه العينات...

جواب السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الزميل المحترم عصام الجابري بحري والآن نحيل الكلمة إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة لتقديم جوابها في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، تفضلي.

السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

لقد شرع في تثمين مادة الفسفوجيبس منذ سنة 2016 وتم عقد اجتماعات بين وزارة الشؤون المحلية والبيئة ووزارة الصناعة ومنذ ذلك الوقت تم العزم على إعادة تصنيف الفسفوجيبس حتى يمكنهم تثمين هذه المادة ويتم استعماله من قبل الوكالة العالمية للطاقة كمادة منتجة وهذا التوجه معمول به في كل توجهات البلدان، في أغلب البلدان لا يتم تصنيف الفسفوجيبس كمادة خطرة.

أيضا إثر انعقاد المجلس الوزاري في وزارة البيئة سنة 2017، أقر بضرورة القيام بدراسة العملية لإعادة النظر في تصنيف هذه المادة من مادة خطرة إلى مادة منتجة، يعني أن التوجه في إعادة التصنيف ليس أمرا جديدا وكانت من بين مخرجات مجلس الأمن القومي لرئيس الجمهورية في 26 أفريل 2023 تتمثل في معالجة الملف بإعادة تصنيف مادة الفسفوجيبس، التقرير واضح وجاء فيه إعادة تصنيف مادة الفسفوجيبس.

كما أن تركيبة هذه اللجنة العلمية تم إقرارها واختيار أعضائها ومن بين هؤلاء العديد يعيشون في قابس أي يمكنهم البقاء هناك حتى ثلاثة أشهر فهم يقيمون بقابس ويعلمون تأثيرات مادة الفسفوجيبس، كما أننا لا نشكك في شهاداتهم العلمية.

كما أن توصيات المجلس الوزاري في 11 أفريل أقرت بتكوين فريق عمل يضم ممثلين عن الوزارة المكلفة بالبيئة والوزارة المكلفة بالصناعة والمناجم لضبط مخطط لمصبات مواقع الفسفوجيبس ووضع برنامج لتثمين استعماله في مجالات الصناعة والتجهيز وعرض نتائجه على مجلس وزاري مضيق وقد تم الشروع في هذا العمل والتقرير تقريبا جاهز وسيتم عرضه إن شاء الله على مجلس وزاري في أقرب الآجال.

جاء في صلاحيات اللجنة القيام بالأعمال التالية: إعداد مشروع تنقيح الأمر المتعلق بضبط قائمة النفايات الخطرة في اتجاه إعادة تصنيع مادة الفسفوجيبس، كما ذكرت أنت شخصيا أنه في بلدان أخرى يتم استعمال مادة الفسفوجيبس ولكن هذه البلدان لم تصنف هذه المادة كمادة خطرة لأنه عندما تقول مادة خطرة لا يمكنك نقل هذه المادة ولو خطوة واحدة إلا بعد حصولك على تراخيص من كل الجهات ويجب أن يرافقك عون أمن، لذلك هناك إجراءات وقائية كبرى تمنع تثمينه كمادة خطرة.

كما أن اللجنة العلمية اجتمعت بـ 13 باحث رفيعي المستوى، كل التقارير والتحاليل تم تقديمها إلى أعضاء اللجنة وتمت مناقشتها، أيضا بالنسبة إلى ضبط برنامج تثمين مادة الفسفوجيبس لاستعماله في مختلف مجالات الممكنة بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية، تم تشريك كل من وزارة التجهيز والوزارات المعنية وهناك تجاوب بأن يتم استعماله في الطرقات والبناءات.

هناك توصيات تدعو إلى مزيد التثبت من الإشعاعات الخطرة كما تمت الاستجابة لملاحظات مهنيي وزارة الصحة للتأكد من عدم وجود أي تأثير خطير عند انبعاث الإشعاعات.

في مجال التصدير، كما ذكرت هناك التجربة المصرية، مصر تصدر وتبيع وتصنع الفسفوفجيبس بدون أي إشكال. هدفنا ليس تصدير مادة الفسفوجيبس، نحن نريد تثمين هذه المادة، لذلك ما ذكرته من وجود لوبيات تريد تصدير أو توريد هذه المادة ليس من بين توجهاتنا بتاتا، توجهنا هو إعادة تثمينه لأننا مقتنعون بأنه يمثل ثروة وطنية وبإمكاننا تثمين هذه الثروة وهناك شركات تونسية تريد الاستثمار في هذا التثمين.

لذلك، فإن موضوع اللوبيات ووجود مصالح بلدان أخرى لا توجد ضمن موضوع دراستنا بتاتا، لقد تضمنت دراستنا كل الجوانب التي تمكن من استعمال هذه المادة كمنتج نسميه "co-produit" لذلك كمجمع كميائي بإمكانه أن يدخل بهذه المادة كشريك، لذلك عملية الاستثمار فيما بعد ستكون ربحيتها للمجمع الكيميائي فقط ولا تعود إلى أي طرف آخر، لن يتم بيعه وتصديره كما هو وليس من الوارد أن نستورد الفسفوجيبس.

لذلك، فإن توجهنا هو توجه آخر ويوجد لدينا خيرات من الفسفوجيبس وهدفنا تثمين هذه المادة وأن نقوم باستعماله لندخل به الأموال للمجمع الكيميائي، بل أكثر من ذلك نريد إعطاء قيمة مضافة للفسفوجيبس في تونس بمعرفة تونسية وبكفاءات تونسية وأيضا بيد عاملة تونسية.

في آخر اجتماعات عقدها المجمع تم تقديم تحاليل إضافية وهذا جاء من بين طلبات وزارة الصحة والبيئة، تم إضافة هذا للملف والآن الملف جاهز وسيتم عرضه على مجلس وزاري.

بخصوص تساؤلك حول معمل "DAP" وغلقه بتعلة الصيانة ومعاينة الوضع الحقيقي والتجاوزات، لقد تنقلت على عين المكان وتم عرض الملف على اللجنة الوطنية الموجودة داخل المعمل ولا توجد أية خطورة وبقينا هناك وأخذنا صورا وعدنا في صحة جيدة، لذلك فإن المعمل موجود وفي وضعية جيدة يشتغل ويفي بالحاجة وكان هذا إثر الزيارة التي قمنا بها في 25 أفريل وهذا موثق وليس مجرد حديث.

هناك من قال ليس لدينا رؤية أو أن الرؤية الموجودة غير واضحة، أقول، رؤيتنا واضحة جدا، بالنسبة إلينا شركاتنا العمومية شركات رائدة في المجال وفي الحقيقة توجهنا هو دعمها ومدها بما تحتاج إليه عندما تكون في حاجة إلى الاستثمارات سنحاول إيجاد كل الحلول الممكنة لنوفر لها التمويلات اللازمة، هدفنا أن ترتقي الشركات العمومية إلى أعلى المراتب لأننا حقيقة نشعر بأن الإمكانيات موجودة في تونس وكفاءاتنا التونسية بإمكانها أن تساهم في ازدهار قطاعنا أكثر والجانب البيئي الوحيد الذي يجعله إلى حد تاريخ هذا اليوم ليس كما ينبغي.

إن مقاربتنا ليست الحد من سكب مادة الفسفوجيبس فقط، بل الحد من سكب مادة الفسفوجيبس وتثمين الفسفوجيبس، الاستثمار والتثمين، إذن هناك مقاربة كاملة حتى لا نرى مرة أخرى وجود الأكوام من الفسفوجيبس.

هذا ما لدي لقوله بخصوص هذا الملف.

تعقيب السيد النائب

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لمعالي الوزيرة، إذا رغب الزميل المحترم السيد عصام البحري جابري في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

السيد عصام البحري جابري

شكرا، بالطبع كنت أتوقع مثل هذه الإجابة ونحن بصدد بناء جمهورية ثالثة، لكننا الآن جميعا في محاربة المنظومة القديمة وخاصة في الإدارة.

سنبدأ بالإجابة البرلمانية للصحة: هذا توجه لوزارة الصحة:

سيدتي الوزيرة، تنفي ارتفاع أمراض السرطانات من 2969 سنة 2020 إلى 4036 أي نسبة ارتفاع مرض السرطانات 50 % وتقولين أنك أديت زيارة لمعمل "DAP"، المشكل في قابس يتعلق بالمنظومة، هناك منظومة تمتد أذرعتها إلى المركز ونحن لا نشك في وطنيتك ولا

في وطنية المدير العام الجديد للمجمع الكيميائي لكن عندما يكون المسؤول المركزي أو حتى رئيس جمهورية فهناك معملان: معمل للزيارات حتى لا تكتشفي وجود خطورة مبالغة ولكن هناك معمل الموت الذي لا يراه لا وزير ولا رئيس ولا مدير عام لأن "كرتالات" التلوث أقوى من الوزارة، ولقد ذكرنا جميعا أن لدينا كل الثقة وقد عاد إلينا الأمل مع السيد رئيس الجمهورية، يجب محاربة "كرتالات" التلوث والمنظومة الفاسدة في ولاية قابس.

سأعطيك حلولا حينية: لم تجيبي عن: لماذا تم تركيز "ICF" أمام المجمع الكيميائي؟

الإجابة: من السبعينات وهو مشروع فرنسي لأن هناك ثروة وطنية أخرى هي الفليور ستربح الدولة المليارات، عليكم بإجراء بحث وليس عقد ندوات، هناك جمعيات ومجتمع مدني، مليارات لتكميم الأفواه باسم المجتمع المدني ولكن هناك شرفاء من المجتمع المدني في ولاية قابس، هؤلاء الذين نتعامل معهم وليس وجود منظومة فاسدة في ولاية قابس، إدارة عامة لا يمكنها القيام بهذا مشروع بتكلفة 15 مليار، متوقف حتى يتم القيام بمشاريع مقاومة تلوث الفسفوجيبس.

هل زرت الإدارة العامة؟ لم تتنقلي لأداء زيارة للإدارة العامة، قيمة المشروع 15 مليار، ملفات فساد وفساد في ولاية قابس لأن قابس منطقة داخلية ويتم تقديم تقارير مغلوطة مثل تحاليل الإشعاعات، عليك بزيارة المخابر والشركات وستعرفين وتتأكدين من وجود اللوبيات وأنت تقولين لا وجود لهذه اللوبيات.

إن تخزين الفسفوجيبس التي يقدر سعر الطن منه بـ 100 دينار، الهند تطالب بهذه المادة لكن كان علينا على الأقل تخزين هذه المادة ولا يقع سكبها في البحر.

الفيتنام والأردن والصين والسعودية تقوم بتخزين الفسفوجيبس لكن تونس الكفاءة تقوم بسكب الفسفوجيبس في البحر، الدولة الوحيدة، اطلعوا على تجارب السويد، محطة التطهير بشط السلام فيها ربط، واحة شط السلام، الواحة البحرية في البحر الأبيض المتوسط تعاني من السرطانات وتجوّع الأجنة ومن ضيق التنفس، معاناة كبرى في واحة شط السلام وفي واحة شنني، سبع واحات بحرية: خمس واحات بحرية وواحتان صحراويتان.

محطة المعالجة التي تعالج من 20 ألف إلى 25 ألف والتي تسكب في مياه البحر، 60 ألف دينار يوميا، الحلول موجودة، من يريد أن يعمل يمكنه ذلك، أما ندوات وخبراء وكذا نحن نعلم ما وراء هذا.

تقولين لي يسكن في قابس، عليكم التثبت إذن من الحسابات البنكية، 20 مليار سنويا، تغسيل الفسفوجيبس، هناك حل 100 مليون مقاطع الإسمنت، عليكم التثبت في مقاطع الإسمنت "les carrières" القديمة بإمكانها تخزين 100 مليون طن حاليا ويمكن من الغد عدم سكب الفسفوجيبس لكن لا توجد إرادة، هناك لوبيات تريد أن تبقى ولاية قابس كما هي لتنهب أموال الشعب، طبعا هذه المقاطع موجودة وبإمكاني أن آخذك إليها وترين ذلك، هناك حلول...

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد محمد أمين مباركي

السيد نائب رئيس مجلس النواب

شكرا للزميل المحترم عصام البحري جابري.

ننتقل للسؤال الشفاهي الثالث للزميل المحترم السيد محمد أمين مباركي.

الكلمة للزميل المحترم وله عشر دقائق، فليتفضل.

السيد محمد أمين مباركي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكل إطارات الوزارة،

سأتحدث اليوم عن معتمدية جدليان من ولاية القصرين، هذه المعتمدية صنفتها الدولة عبر وثائق رسمية أنها ثاني أفقر معتمدية في الجمهورية التونسية وهذا صحيح.

معتمدية جدليان لا توجد فيها حافلة تربطها بمركز الولاية ولا يوجد بها مستشفى محلي ولا قسم استعجالي ولا توجد بها سلطات محلية، المعتمدية منذ سنتين بدون معتمد وحتى أصحاب الشهائد العليا في هذه المعتمدية لا يتمتعون بالقروض ولا بالتشجيع على الاستثمار للفائدة الخاصة بل بالعكس، لدينا مجموعة من الشباب أرادوا بعث مشروع فوجدوا أنفسهم متهمين.

سأتحدث اليوم عن المعتمدية التي سأصفها بـ "مسكينة"، مسكينة معتمدية جدليان هذه المعتمدية لا توجد بها طريق يربطها بالعمادات الخمس، يوجد بها خمس عمادات، تدخل لمعتمدية جدليان عبر الروحية الشقيقة التابعة لولاية سليانة، في حقيقة الأمر هذه المعتمدية فقيرة ومفقرة، معتمدية جدليان توجد بها ثروات طبيعية من غابات إلى مقاطع رخام: 17 مقطع رخام في معتمدية جدليان في تج تربح وفي عين لحماتنا ومؤخرا سنة 2010 تم اكتشاف منجم فسفاط بجدليان وتم اكتشافه من قبل شركة وهو موجود من السابق في الدولة التونسية ومؤخرا تقدمت شركة "فيسكو" الاسترالية مع الشريك التونسي بمطلب رخصة بحث تحصلوا عليها بعد سنوات واستطاعوا القيام بالبحث وجهزوا ملفهم.

ولكن في الحقيقة شركة فسفاط شقطمة تسعى إلى تعزيز المشاريع خاصة في مجال الفسفاط ومن أهمها مشروع فسفاط شقطمة ومثل هذه المشاريع ستحقق فوائد واسعة للمناطق المنسية للبلاد التونسية خاصة ونحن نعلم الظرف الاقتصادي للدولة التونسية، إذ سيساهم في النمو الاقتصادي للدولة التونسية بصفة عامة ولولاية القصرين بصفة خاصة، يعني لكامل الولاية وستخلق فرص عمل قارة بهذه المناطق الداخلية.

في حقيقة الأمر لدينا شباب عاطل عن العمل، شباب يموت يوميا في قوارب الموت، ونحن نعلم وضعية الدولة ووضعية الوظيفة العمومية، لدينا أمل كبير جدا في شخصكم السيدة الوزيرة ونعرف روحك الوطنية، لذلك نتمنى أن يرى هذا المشروع النور ومن بين الأشياء التي ستتقدم بها شركة فسفاط شقطمة في برنامجها أو في "étude de projet" إحداث صندوق تنمية لبناء مدارس ومستشفيات وتوفير مرافق حياتية وتطوير البنية من سكك حديدية لفائدة المشروع والمنطقة، واستعمال وتركيز الطاقة المتجددة بما يتماشى مع استراتيجية البلاد التونسية للطاقة 2035.

تم عقد آخر اجتماع بين السيد رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد والسيد رئيس الحكومة، وقد شدد السيد الرئيس على ضرورة

تبسيط الإجراءات الإدارية حتى لا تكون عقبة أمام المستثمرين سواء منهم التونسيين أو الأجانب، وبعد مسار 25 جويلية توجه السيد الرئيس بالاستثمار في المناطق الداخلية وخاصة المناطق الفقيرة المفقرة، منطقة جدليان اعتبرها منطقة ثرية بثرواتها الطبيعية ولكنها معتمدية مفقرة، وأطلب من الله أن ييسر على الأقل في استغلال ثرواته الطبيعية.

بعد مسار 25 جويلية كنا نتوقع أن تتغير ولو بجزء بسيط ولكن كنا في انتظار هذا المشروع منذ 2010 كأننا نعيش وهما السيدة الوزيرة، نحن نعيش حلما، متى سيتم الشروع في هذا المشروع؟ هل أن الدولة تسير في تنفيذ هذا المشروع؟ أين نحن؟ هل أن هذا المشروع يهم المنطقة ويهم البلاد؟ خاصة أن لدينا المعلومات الكافية بخصوصه وبخصوص دراسته وما سيوفره لولاية القصرين ولمعتمدية جدليان ولبقية المعتمديات المجاورة لها ولا نتحدث حتى عن معتمدية جدليان نتحدث قليلا عن السكارنة وهنا نتحدث عن الروحية سليانة ثم نتوجه إلى جبل عمود ونتحدث عن ولاية الكاف ولكن نعود إلى مشروع فسفاط شقطمة لقد أرادوا التمركز بشمال البلاد التونسية لإنجاز قطب فسفاط بالشمال التونسي.

في بلدية جدليان لم نفهم لماذا تم تأخير إنجاز هذا المشروع، بلغنا إنجاز هذا المشروع منذ سنة 2010، في سنة 2024 تم تسلمهم رخصة البحث وبعد أن تحصلوا على هذه الرخصة أعدّوا " étude de projet" وأعدوا حتى دراسته المالية، أتفاجأ أنه في يوم ما الدراسة المالية والدراسة الفنية لم تصل بعد للوزارة وهناك لجنة وهنا أسأل عن هذه اللجنة الاستشارية الموجودة في وزارة الطاقة والمناجم لم يصل إليها الملف وأخذت قرارا بالرفض قانونيا، أعتبرها لجنة استشارية ولها حق الرفض ولكن كنا نريد أن نعرف أسباب الرفض ثم بإمكاننا مدهم برخصة ولكن لمدة معينة -خمس سنوات- ويبقون تحت الرقابة.

سؤالي السيدة الوزيرة، متى سيتم عقد جلسة للجنة المخصصة لإسناد الرخص؟ وهل أن الدولة التونسية تسير نحو تنفيذ مشروع فسفاط شقطمة لأن لهذا المشروع فائدة كبرى للبلاد وستكون له فائدة كبيرة للمعتمدية خاصة لمعتمدية فقيرة مثل معتمدية جدليان؟ متى سيتم تحديد الجلسة المخصصة لإسناد الرخص؟ وشكرا.

جواب السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

السيد نائب رئيس مجلس النواب

والآن نحيل الكلمة إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة لتقديم جوابها في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، تفضلي.

السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

شكرا على السؤال:

صحيح أن المشروع بدأ كما ذكرت سنة 2010 وسأقوم بتقديم بسيط للمشروع،

في إطار رخصة بحث شقطمة تم إسنادها خلال فترة 2010-2018 قامت الشركة بالدراسات الفنية والاقتصادية بكلفة قدرت بحوالي 18 مليون دينار وتم التثبت من وجود مدخرات مؤكدة تقدر بحوالي 2030 مليون طن من خام الفسفاط، كما بينت دراسة الجدوى الفنية والمالية إمكانية استخراجه وتثمينه فنيا واقتصاديا.

كما أن مطلب تأسيس استغلال تضمن برنامجا لإنتاج سنوي يقدر بـ 750 ألف طن سنويا في مرحلة أولى 1,5 مليون طن سنويا في مرحلة ثانية باستثمارات جملية في حدود 200 مليون دينار وانتدابات مبرمجة بـ 286 موطن شغل مباشر.

لقد تساءلت لماذا تم رفض مطلب التأسيس، لقد تم الرفض بسبب عدم تقديم صاحب المطلب المخطط التمويلي، لم يصل المخطط التمويلي "il y a un décalage"، لذلك تم رفضه لأنه دائما في مثل هذه الرخص هناك الجانب الفني ويجب أن تكون للشركة الكفاءات الفنية وتتوفر لديها السلامة المهنية حتى تتمكن من إنجاز مشروعها.

المهم في كل هذا، آخر مناسبة جاء المشرفون على المشروع وقدموا لي المؤيدات التي تفيد حصولهم على المؤيدات الوعود على التمويل، وقد قمنا ببرمجته وإدراجه في قائمة الملفات التي ستقوم بدراستها اللجنة -وتركيبة اللجنة أقول هذا فقط حتى يعرف الإخوة هذا، نحن في كل المجالات مثل رخص الطاقة ورخص المناجم لضمان حيادية الإدارة وحتى لا يقال لماذا تم إسناد الرخصة لفلان أو تم رفضها لفلان، هذه اللجنة يترأسها قاض محايد تماما ويحضر في هذه اللجنة ممثلون من رئاسة الحكومة ومن كامل الوزارات من وزارة البيئة ومن وزارة الصناعة.

لذلك تقوم الوزارة بإعداد كل الملفات والمؤيدات ويترأس الرئيس ويقدم الأعضاء رأيهم وعندما يتم رفض المشروع كما تم رفضه في المرة السابقة لأنه كما ذكرت صاحب المشروع لم يقدم المؤيدات التي تفيد حصوله على التمويلات للقيام بالمشروع وهذا المشروع هو مشروع ضخم جدا وبإمكانه أن يغير جهة القصرين.

حقيقة من الناحية الفنية والاستثمارية هو مشروع مهم، كما أنه يتضمن جانبا لوجستيا وأعتقد أن الشركة من الواجب عليها توفير المياه الصناعية حتى يكون هذا المشروع ناجحا.

الملف موجود ضمن قائمة الملفات التي سيتم عرضها على اللجنة القادمة إن شاء الله في أقرب الآجال لأنه يجب أن يحدد الرئيس التاريخ ويجب أن تكون قرارات اللجنة قانونية ويكون هناك في اللجنة المكلف بالقانون حتى نتأكد من أن الإجراء سليم قانونيا منذ الدقيقة الأولى ولا يمكنني أن أعدك بتاريخ معين، ولكن ما أؤكده لك أن هذا المشروع ضمن الأولويات القائمة التي ستتولى اللجنة دراستها وإن شاء الله ستصلكم الأخبار الجيدة ولو أن هذه اللجنة استشارية إلا أن رأيها ملزم لأنني كوزير لا يحق لي مخالفة رأي اللجنة ولا يجب أن تعتقدوا لأنها لجنة استشارية تستشار وافعل ما أريد، لا.

نفس الشيء في الطاقة والمناجم، تكون اللجنة الاستشارية دائما ملزمة ويحضر في هذه اللجنة قاض ومكلف بالتشريع في رئاسة الحكومة، فكل الجوانب القانونية تمثل ضمانا لنا وللجميع، ضمان أن تكون سليمة وقانونية والشركة تتوفر لديها التمويلات اللازمة حتى لا تتسلم رخصة، ثم بعد ذلك لا تقوم باستغلالها أو لا تقوم بتثمينها كما ينبغي خاصة مشروع كهذا لأن الإمكانيات مهمة ومتأكدة.

ولكن إن شاء الله في أقرب لجنة يتم عقدها يتم الحسم في هذا المشروع، لقد تأخر لأن الشركة لم تقدم الوثائق في الوقت الذي تم فيه برمجة هذا المشروع لعرضه على اللجنة، هذا بكل بساطة

والوثائق المطلوبة موجودة على بوابة الوزارة وتم وضع عديد المعلومات بخصوص كيفية القيام بالتسويق لهذه الرخص.

هذا ما لدي لقوله.

تعقيب السيد النائب

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة الوزيرة،

يرغب الزميل المحترم السيد محمد أمين مباركي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد أمين مباركي

شكرا سيدي الرئيس،

كل الشكر للسيدة الوزيرة على هذه المعلومات التي تقدمت بها،

في الحقيقة أنا فهمت ولذا أتوجه بنداء إلى السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة، فمن غير المعقول أن لا تجتمع هذه اللجنة خاصة أن هناك مشاريع مهمة وستقدم الإضافة للجمهورية التونسية وللبلاد وستقدم إضافة للجهات مثل القصرين وستقدم إضافة لمعتمدية جدليان الفقيرة.

إذا كانت هناك معتمدية في سنة 2024 تفتقر إلى قسم استعجالي ولا يتوفر لديهم حافلة لنقل التلاميذ ولا تتوفر حافلة للمعتمدية لربطها بمركز الولاية، كما أننا ما زلنا إلى حد هذا الساعة نخسر أطفالا صغارا وبهذه المناسبة أريد أن أقدم تحية للصيدلي يوسف الموجود في معتمدية جدليان الذي يقوم بإسعاف الأطفال المصابين بالحمى. لا زالت هذه المعتمدية تفتقر إلى الآن في سنة 2024 إلى أبسط مرافق العيش، فلا يوجد بها لا بنك ولا قباضة مالية ولا أي شيء، فقد أصبح هذا المشروع حلم وأمل كل سكان معتمدية جدليان.

نأمل من السيد الرئيس والسيد رئيس الحكومة والسيد رئيس مجلس نواب الشعب أن يتم تحديد هذه اللجنة في القريب العاجل خاصة أن هذه اللجنة لديها العديد من المشاريع التي ستتخذ في شأنها قرارات مهمة للبلاد التونسية خاصة في الظرف الحالي، وسأعيد قول ذلك خاصة في الظرف الحالي.

كل الشكر والتقدير إلى السيدة الوزيرة وأحيي فيك روحك الوطنية، وشكرا لكل إطارات الوزارة وشكرا سيدي الرئيس.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة ريم المعشاوي

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للنائب المحترم محمد أمين مباركي وننتقل إلى السؤال الشفاهي الرابع والأخير للزميلة المحترمة السيدة ريم المعشاوي.

الكلمة للزميلة المحترمة ريم المعشاوي لمدة عشر دقائق على أقصى تقدير، فلتتفضلي.

السيدة ريم المعشاوي

شكرا سيدي الرئيس،

سأبدأ بتعريف مشروع فسفاط صراورتان،

يقع منجم صراورتان بمعتمدية الدهماني القصور وتقدر مدخراته بـ 5 مليار طن من الفسفاط الخام، ويحتوي على قطاعين وهما القطاع الشرقي والقطاع الغربي، وتقدر مدخرات القطاع الغربي بحوالي 2.4 مليون طن، ويتمثل المشروع في تطوير المنجم باستغلال المقسم 1 الذي يحتوي على مدخرات تناهز 1.2 مليار طن من الفسفاط الخام بمعدل تركيز 12.83 %، به إنشاء وحدات لتخصيب الفسفاط بنسق إنتاج سنوي يقدر بـ 4 مليون طن فسفاط "marchand" وتحويل 1 مليون طن من الأسمدة الفسفاطية ومشتقات أخرى وذلك لمدة 30 سنة قابلة للتمديد 50 سنة.

كلفة إنتاج المشروع حسب تقديرات 2018 حوالي 3650 مليون دولار دون اعتبار كلفة البنية التحتية مثل السكة الحديدية والميناء وجلب الماء مع طاقة تشغيلية تقدر بـ 2500 موطن شغل.

سأبدأ بالتذكير بالمراحل التي مر بها المشروع، من سنة 2008 إلى سنة 2010 وقع البحث على إقامة شراكة لإنجاز المشروع، لأن المشروع يتسم بصعوبة فنية لتخصيب خام الفسفاط ولضخامة حجم الاستثمار ولضمان تسويق المنتوج حينها وقع إقرار مبدأ البحث عن شريك استراتيجي يساهم في التمويل ويضمن سوق جديدة أيضا دون المساس بالمصالح التجارية لشركتي القطاع.

على إثر طلب العروض مرتين المرة الأولى في شهر أوت سنة 2008 والمرة الثانية في شهر ماي 2009 وتم تقديم عرض وحيد من مجمع صيني باكستاني، واشترط علينا أن تكون له نسبة الأغلبية، وأن يقوم بإنجاز دراسة الجدوى بالاشتراك بينه وبين الجانب التونسي، وقد قدم الجانب الصيني عرضا لتحيين دراسة الجدوى بـ 9.6 مليون دولار أمريكي على أن يتم تمويل هبة من دولة الصين الشعبية إلا أن هذا الطلب رفض.

سيدتي الوزيرة، إن طريقة طلب العروض التي اعتمدناها عديد المرات قد باءت بالفشل ويجب علينا اليوم أن نغير هذه الطريقة فمن العيب اليوم أن ننتظر قدوم دولة أجنبية أو مستثمر أجنبي للقيام بدراسات وأن يعرفنا بـ "gisement" وأن يقوم بـ "certification de gisement" ويعرفنا بثرواتنا المائية وأن يقدم لنا خارطة طريق.

في مرحلة ما بعد البحث عن الشريك حينها تبين أنه من الضروري تأكيد مدخرات المنجم حسب المواصفات العالمية ثم قرروا القيام بالتحاليل والتجارب اللازمة للحصول على أسلوب تخصيب معتمد يمكن من تحسين مردودية المنجم والتقليص من استهلاك الماء، وهذا لم يحدث.

ثم تم إقرار تحيين دراسات الجدوى المنجزة منذ سنة 1986 ولم يحدث ذلك، فتقرر تكوين شركة بقرار مجلس وزاري بتاريخ 9 جوان 2011، شركة دراسات استغلال فسفاط صراورتان برأس مال قدره 10 ملايين دينار، ثم اكتتابه نقدا وتحرير الربع الأول منه فقط وقد بقيت الشركة تعمل بإطارين فقط ملحقين من المجمع الكيميائي منذ خمس سنوات وعندما انتهت الخمس سنوات دون تحرير المتبقي من رأس مال الشركة طلب المساهمون خلال الجلسة العامة الخارقة التخفيض في رأس مال الشركة وهذا ما حدث ثم تآكل رأس مال الشركة.

ثم طالبنا بالترفيع في رأس المال عند التكوين وأرسل الملف إلى وزارة الإشراف لعرضه على أنظار اللجنة وأبلغونا أنه يجب عرضه على مجلس وزاري وإلى حد اليوم لم يقع الترفيع في رأس المال، فمتى سيقع هذا الترفيع؟

ثم اخترعوا لنا خارطة طريق في الفترة التي بين 2012 إلى مارس 2016 ووقع إحداث لجنة قيادة لتحديد الاختيارات الكبرى للمشروع ودراسة فرضية إنجازه، تم عرضها على جلسة عمل وزارية منعقدة بتاريخ 1 فيفري 2013، هذا المجلس الوزاري أوصى بالمصادقة على التمشي والخيارات الكبرى للمشروع قصد اعتمادها عند إنجاز دراسة الجدوى الاقتصادية وهذا لم يحدث.

ثم قرروا تنظيم يوم إعلامي بجهة الكاف لإبراز التفاصيل الفنية للمشروع والتحديات المطروحة ولا زالت ولاية الكاف تنتظر إلى حد هذا اليوم هذا اليوم الدراسي الذي لم يقع إلى يومنا هذا،

ثم عرض فرضية إبرام صفقة بالتفاوض المباشر مع مكتب "Jacobs" مع تشريك مكتب دراسات تونسي لإنجاز التجارب الصناعية وشبه الصناعية لتخصيب فسفاط صراورتان وهذا لم يحدث، ثم اخترعوا خارطة طريق ثانية في الفترة منذ شهر أفريل 2016 حيث تحثّ هذه الخارطة على مواصلة البحث والتعرف على كيفية استخراج وتثمين نوعية الفسفاط صراورتان مع تكوين خبرات وطنية وانتداب إطارات عليا مختصة، وهذا لم يحدث.

وضع المخابر للوحدة النموذجية والوحدة النموذجية للديوان الوطني للمناجم على ذمة الفريق لإجراء هذه البحوث وهذا لم يحدث، ثم جمع المعلومات الفنية وفتح واجهات نموذجية من حفريات واستخراج عينات لإجراء تجارب شبه صناعية وهذا لم يحدث، ثم إنشاء مخبر بالدهماني قصد تكوين خبرات وطنية تعمل على استغلال نوعية فسفاط ضعيفة التركيز وإلى حد اليوم لا زالت ولاية الكاف تنتظر إنجاز هذا المخبر، فمتى؟

بعد انعقاد مجلس وزاري مضيق في شهر نوفمبر 2017، قرروا القيام بطلب عروض دولي لانتقال شريك استراتيجي حينها وعذرا عن قول أنهم حينها كانوا يقومون بالسياسة، ورد علينا عرض وحيد لا يمتلك من القدرات المالية اللازمة بل سأقول أنهم جاءوا بـ "consortium" متحيل.

السيدة الوزيرة، سأؤكد على تغيير التعامل مع هذا الملف، فإما أن ندخل في شراكة أو في تفاوض مباشر في أعلى مستوى في الدولة وأن يكون "complexe" مع الشريك الصيني نظرا للكثير من التداعيات.

السيدة الوزيرة، في ظل تواصل عدم انعقاد مجلس وزاري وغياب القرارات الجذرية فيما يتعلق بمشروع صراورتان والرفع من رأس المال لأن خزينة الشركة اليوم لا تتوفر على السيولة اللازمة لمجابهة المصاريف الضرورية والإيفاء بالالتزامات، اليوم نطلب انعقاد مجلس وزاري مضيق يقدر على أخذ قرارات جذرية وتوضيح الرؤية حول تواصل المشروع أو عدمه، نحن في حاجة اليوم أن تبلغنا الحكومة إما بمواصلتها العمل على هذا المشروع أو أن نغلق هذا الملف، ثم إعادة النظر في الشركة نفسها، فهي غير مصنفة، نحن لا نعلم إن كانت عمومية أو خاصة والنظر في الوضعية الإدارية خاصة لإطارات الشركة حول العديد من الإشكاليات منها إشكالية الترسيم ومراجعة مرجعية التأجير.

سؤالي، ما هو مآل مشروع فسفاط صراورتان؟ وما هو تصور واستراتيجية الدولة في التعاطي مع المشروع؟

بعيدا عن الإجابات التي عهدناها من وزارة الصناعة، بعيدا على أن المشروع ضخم وكلفته عالية والدولة لا تقدر على ذلك، بعيدا عن الإجابة أن فسفاط صراورتان "pauvre" ويتطلب تخصيبه وتثمينه، قدرات مالية وتقنية كبيرة لأن العالم تقدم اليوم في هذا المجال فأين نحن؟

بعيدا عن الإجابة أن المشكل هو الماء 30 مليون مترا مكعبا، من أين وكيف ذلك؟ نحن اليوم قادرون على القيام بهذه الدراسات اللازمة لتفكيك كل هذه التعلات، بعيدا عن الإجابة أن الدولة لا تقدر على تمويل القيام بدراسة الجدوى، فبدون دراسة جدوى ليس بإمكاننا الحديث عن مشروع فسفاط صراورتان، بعيدا عن تكوين لجنة قيادة فنية وتقنية لأننا كوناها عديد المرات وباءت بالفشل وذلك لوضع خارطة أو استراتيجية، لأننا منذ بداية الحديث عن المشروع واللجان تشكل، فرجاء لا نريد سماع هذه الإجابات، اليوم الشعب وأهالي ولاية الكاف يريدون منكم كلمة واحدة تواصل المشروع من عدمه، وشكرا السيدة الوزيرة.

جواب السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميلة المحترمة،

والآن نحيل الكلمة إلى السيدة فاطمة ثابت شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة لتقديم جوابها في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فلتتفضل.

السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

في الحقيقة كل المعطيات التي ذكرتها موجودة لدي في الملف، من خلال الأسئلة التي أرسلتها في السابق إلى اللجنة وقد طرحت علي اللجنة ذلك وحاولت فهم سبب عدم تقدم هذا المشروع وقد تحدثت السيدة النائبة عن "historique" الخاص بالملف وينقصه التأكد " la certification" لنتائج الدراسة التي تمت سابقا وجوانب الكلفة المالية للمشروع، هناك طريقتان للتعامل مع مثل هذا مشروع:

الطريقة الأولى تتمثل في القيام بدراسة دولية أو دراسة من الخبرات التونسية لكي نتمكن من الحصول على تمويل بعد ذلك لأنه يتطلب تمويلات كبيرة، في الحقيقة إن برمجته في مجلس وزاري بالنسبة إلي تطلب مني الحصول على أكثر معطيات لأن اتخاذ قرار من خلال عقد مجلس وزاري يكون مريحا للجميع، فإذا كان المشروع عموميا فيجب أن تكون التمويلات عمومية إما بمساهمات الشركات العمومية أو ببعث شركة عمومية جديدة أو البحث عن مستثمر وهذا يتطلب جانب التأكّد من توفر المدخرات الموجودة وشهادة مطابقة للمدخرات الموجودة، بالنسبة إلى الدراسة التي قام بها المكتب سابقا، لذلك ذكرنا في الجزء الأول أننا كونا فريقا فنيا لكي نتمكن من القيام بـ "les processus de certification" بإمكانياتنا الخاصة أو بتوفير هبة عبر التعاون الدولي.

الخطوة الأولى في الحقيقة نريد الكفاءات التونسية وقد سلكنا هذا التمشي ووضعنا على ذمة هذه الدراسة كفاءات لمدة شهرين للتأكد من المدخرات ومن نوعية الفسفاط ومن كل المعطيات التي لدينا والتي تعود إلى سنة 2018 ونحن الآن في سنة 2024 أردنا من هذا الفريق أن تكون كل المعطيات سليمة لكي نقوم بعد ذلك بعقد مجلس وزاري من شأنه أن يقرّ إما أن يكون المشروع عموميا وبالتالي

يكون هناك توجهين اثنين تمويلا عموميا بحتا أو أن تكون الشركات التي لدينا هي المساهمة وهما "CPG" و"le groupe chimique" أو أن نلجأ إلى مستثمر أجنبي. ولكن بالنسبة إلى شخصي قبل أن نحصل على النتائج من قبل الخبراء التابعين للإدارة العامة للمناجم وبالتالي فإن كل المؤسسات التي تشتغل على هذا القطاع مكونة لهذا القطاع وقد حددنا لهم آجالا لا تتجاوز شهرين لتمكيننا من تصور لكي يكون القرار سهلا عند الحضور في مجلس وزاري.

في الحقيقة ليست لدي معطيات أخرى بإمكاني أن أضيفها لما تفضلت به لأنك ذكرت تاريخ المشروع بأكمله، لذلك فخلال شهرين من عمل الفريق، ثم بعد ذلك يقع عرضه على مجلس الوزراء للحسم في الموضوع ولكن ليس بإمكاني إجابتك عن التوجه الذي سنتخذه.

تعقيب السيدة النائبة

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيدة الوزيرة،

هل ترغب الزميلة المحترمة السيدة ريم المعشاوي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق، تفضلي،

السيدة ريم المعشاوي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيدة الوزيرة على هذه الإجابات،

في الحقيقة هذه الإجابات تنقصها العديد من الأشياء، ونأمل في الأشهر القادمة أن يتم العمل على هذا المشروع ولكن ما يحزّ في أنفسنا أن تونس عمرها أكثر من قرن في مجال الفسفاط "CPG" وما أدراك ليس بإمكاننا اليوم القيام بـ "des études préliminaires"، لا نتحدث عن دراسة جدوى فقد أصبحت أبواب "CPG" اليوم مقفلة وقد حاولت العمل سابقا مع مؤسسات "L'TCI" التي تفضلتم سيادتكم بذكرها أيضا إلى مؤسسات "L'ONM" وإلى منجم جريصة، إلا أن الأبواب مقفلة خاصة أنه تحز في أنفسنا كفاءات "CPG" اليوم وكفاءات صراورتان كان بإمكانها أن تضع اليد في اليد وأن تكون هناك العديد من الزيارات وقررنا العمل سويا والقيام بـ " Compagne d'échantillonnage " لكي نعلم توجهنا أولا قبل القيام بـ "l'étude de faisabilité" ولكن ذلك لم يحدث.

السيدة الوزيرة، بالنسبة إلى نقطة المستثمر الأجنبي، كوني على يقين أنه لن يأتي إلينا أي مستثمر أجنبي إذا بقيت نفس الوضعية، صحيح أن لدينا دراسات منذ الثمانينات وهي دراسات من الطراز العالي والرفيع جدا وقد كانت "internationale" والعمل منجز من شركة "JACOBS" وأيضا بإطارات وكفاءات شركة فسفاط قفصة، وهذه الدراسة جاهزة وإمكاننا أن نتحدث لبضع الدقائق عن دراسة الثمانينات التي تتضمن "géologie" قارة لا تتغير، فقد بقي الجبل على حاله وأيضا "les réserves" وإلى غاية اليوم هناك دراسات لا يستطيع إتقانها كفاءاتنا لأن خاصية فسفاط صراورتان هي " difficile à traiter" ولكن العالم تقدم في ذلك اليوم وأصبحوا يفكرون في العالم المتقدم ويعملون على هذه المسألة ونحن بإمكاننا العمل من خلال "un bureau d'étude" في العالم لكي نتمكن من معرفة كيف يمكن لنا أن نتقدم.

السيدة الوزيرة، هناك دراسات بإمكاننا نحن كتونسيين القيام بها ويجب علينا القيام بذلك، فمن العيب أن نأتي بأجنبي للقيام بـ "ligne de chemin de Fer" يجب علينا أن نعلم اليوم مدخرات المياه وكيفية الحصول عليه، وهل سنتجه إلى مسألة "osmose inverse" أو إلى "les barrage du nord"؟ هل سنقوم بمشروع جلب مياه الشمال بما فيها 30 مليون مترا مربعا لصراورتان؟

في الحقيقة هناك من خيرة الكفاءات موجودين في صراورتان اليوم من بينهم من سافر إلى الخارج بعد انتظار طويل عندما شعر أنه في تراجع، فغادر الشركة وخوفنا أن يحدث ذلك مع بقية الإطارات، حينها لن تكون النواة الأولى التي ستحمل المشعل لهذا المشروع موجودة، فإذا أمكن السيدة الوزيرة أن تستمعي لهذه الإطارات، ربما ما ستجدينه لديهم لن تجديه في أعلى المستويات ونأمل أن نتقدم مع بعضنا البعض ولو بخطوة واحدة وأن نضع خارطة طريق واضحة وأن نلتزم بها جميعا ونحن على ذمّتك في كل الأوقات، كما أن لدينا من الإطارات والخبرات الذين أحيلوا على التقاعد ولكني متأكدة من واجبهم الوطني، فهم وطنيون، إذا وقع استدعاؤهم فسيأتون إليك ويفيدونك بتجربتهم وشكرا لك السيدة الوزيرة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا،

والآن الكلمة الأخيرة للسيدة الوزيرة إذا رغبت في إبداء بعض الملاحظات وتقديم حوصلة لكل ما تحدثت عنه، فلتتفضل لمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

أشكر كل النواب على طرحهم هذه الأسئلة، صحيح أن قطاع الفسفاط خاصة في الجهات بإمكانه أن يكون القاطرة التي تمكن هذه الجهات من توفير الشغل والرفاهة وعندما يقع إنجاز أي مشروع فإن الجميع سيشعرون بسيكولوجيا بديناميكية وسيتم بعث اقتصادات في الجهة.

أعدكم وكما ذكرتم فإن توجهي أن الخبرات الوطنية هي التي ستقدم لأن المشكل لا يتمثل في المشروع أو في التجهيزات بل يتمثل في "certification du potentielle" للمخزونات الموجودة، فهذا الجانب الوحيد الذي يجب تأكيده الذي سنعمل عليه بفريق من الكفاءات بشركاتنا لأنه أهم جانب سنبني عليه بعد ذلك لأخذ القرار في كيفية الاستثمار، أما الجوانب الأخرى للماء وللبنية التحتية سيصبح القرار في المجلس الوزاري سهلا، لأن بإمكان كل شخص في مجال اختصاصه تقديم رؤيته، وبذلك يكون المشروع متكاملا وناجحا.

وكما تعلمين فقد مكنتك من رقم هاتفي وبإمكانك الاتصال بي في أي وقت ممكن لمتابعة الملف مع بعضنا البعض، ليس هناك أي مشكل لأن هدفنا واحد وهو أن وطننا هذا وجهاتنا بجميع اختصاصاتها وخصوصياتها وثرواتها أن تكون أول نقطة لكي تبدأ النقلة اقتصادية والتنمية الاقتصادية من الاستثمار إلى التشغيل وشكرا لكم.

تدخلات السادة والسيدات نواب الشعب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، قبل المرور إلى النقطة الموالية وهي تمكين ثلاثة نواب من تناول الكلمة على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي، نترك

المجال للسيدة الوزيرة لمغادرة القاعة، مع تجديد الشكر لها وللوفد المرافق لها متمنيا لكم جميعا التوفيق والسداد في مهامكم.

قائمة التدخلات للسيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108، النائبة المحترمة ريم المعشاوي والنائب المحترم بوبكر بن يحي والنائب المحترم عبد الرزاق عويدات.

الكلمة للنائبة المحترمة ريم المعشاوي ولها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة ريم المعشاوي

شكرا سيدي الرئيس،

سأتحدث اليوم عن وضعية بولاية الكاف والمعضلة والكارثة التي حدثت فيها، ولاية الكاف اليوم تستغيث وأتقدم بنداء إلى السيد رئيس الجمهورية لأن الكاف تستغيث، نحن عطشى ولم يعد هناك صبر على ذلك، فالماء منقطع على معتمدية السرس منذ أشهر، وكنت تنقلت لهذه المعتمدية وخجلت كثيرا، فقد أصبح مطلب أهالي المنطقة لا يتمثل في إحداث المشاريع الكبرى أو التنمية بل أصبح مطلب ولاية الكاف الحصول على الماء الصالح للشراب خاصة بمعتمدية السرس.

في الحقيقة لقد أصبح الوضع كارثيا ولا من مجيب وسأعيد ذكر ذلك، وكنا تطرقت في عديد المرات في لجنة الفلاحة ثم في الجلسات العامة مع السيد وزير الفلاحة وكنا نهنا من اشتعال الضوء الأحمر وأننا لم نعد نتحمل ذلك ووعدنا السيد الوزير من خلال جلسة عامة وذكر أنه سيعقد اجتماعا بالبرلمان حول وضعية الماء الصالح للشراب في ولاية الكاف وقد نادى بوضع اليد في اليد والعمل سويا للتوصل إلى الحلول الوقتية على الأقل، لكي تمر صائفة هذه السنة، إلا أننا صدمنا لأنه لم يتحدث إلينا ولم يسمعنا.

كنت باتصال بوزارة الفلاحة إلا أنني لم أتحصل على السيد وزير الفلاحة لكني تحصلت على السيد الرئيس المدير العام لشركة "SONEDE " الذي أبلغني أنه ليس هناك أي حل وأن هناك "Sondage" بصدد الحفر، وأمل كل البلاد معلق حول الانتهاء من ذلك وقد وقع هذا "Sondage" بدون أية دراسات فالمقاول يقوم بالحفر بدون أية دراسات على أمل أن يصل في كل يوم إلى "d'eau réservoir"وغدا سيكون هناك احتجاجات بمعتمدية السرس ولن يكون ذلك حول مسألة توفير المياه الصالح للشراب فقط بل أيضا على احتقار المسؤولين لهذه المنطقة.

وأنا أنادي السيد وزير الفلاحة الذي ناديته أكثر من خمس مرات لزيارة ولاية الكاف، إلا أنه بان بالكاشف لأن ليس لديهم ما يقدمونه إلى ولاية الكاف حتى على مستوى الماء الصالح للشراب، لذلك لم يحضر السيد وزير الفلاحة إلى ولاية الكاف فغدا سيكون هناك احتجاجات وأنا أساندهم مساندة مطلقة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم بوبكر بن يحي له ثلاث دقائق، تفضل،

السيد بوبكر بن يحي

شكرا سيدي الرئيس،

الموضوع أساسا موجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

خلال سنة 2019 تم الاتفاق على إحداث فرع لمدينة العلوم بقبلي المعهد العالي للدراسات التكنولوجية وقد تم توفير الفضاء اللازم وتمت تسمية مسؤول لهذا الفرع مع اقتناء بعض المعدات والمستلزمات واقتناء مكيفات وتوفير عدد من الحواسيب لكن للأسف هذا المشروع لم ير النور، بل يراد طمسه عمدا وذلك من خلال تحويل هذه المعدات والمستلزمات إلى منطقة أخرى لاستكمال إنجاز فرع لها لمدينة العلوم، أرجو منكم السيد الوزير العمل على إنجاز المشروع في أقرب وقت.

سأنتقل الآن إلى مسألة شح المياه بجهة قبلي وقطع الكهرباء على الفلاحين، للمحافظة عليه وندمر المحصول بأكمله بدون مبرر ويبث مقطع فيديو يعطي فيه الوزير تعليماته لإسناد رخصة لحفر بئر، ما الذي يمكننا قوله للمواطن في قبلي؟

لأكثر من سنتين ونحن نطالب بحافلات لسد الشغور في خطوط حيوية ومهمة جدا، وتحقق كرامة البشر في قبلي ودوز دون أية استجابة بينما نرى مواطنين يحضون بـ 10 حافلات جديدة بولايات أخرى، فما هو موقف المسؤولين أمام مواطني قبلي؟

فرع لمدينة العلوم ننتظره منذ أكثر من خمس سنوات، نتفاجأ حتى المستلزمات والمعدات نقلت إلى أماكن أخرى لإنهاء أشغال فرع في مناطق أخرى، فكيف يمكن إقناع المواطن بقبلي بواجباته في غياب حقوقه بل وفي تغييبها؟ على أعضاء الحكومة المعنيين القيام باللازم.

وأخيرا أتوجه إلى السيد رئيس الحكومة بالتدخل لرفع بعض المظالم على ولاية قبلي، منع قطع الكهرباء بدون موجب على الفلاحين، يمثل هذا الإجراء إتلافا للمحصول واحتقانا اجتماعيا ويعتبر تدميرا ممنهجا للمنطقة بأكملها.

ثانيا، توفير الحافلات اللازمة لفك عزلة قبلي والحفاظ على كرامة المواطن وحقوقه في التنقل على الأقل بين المدن،

استكمال تنفيذ برنامج فرع مدينة العلوم بقبلي لما له من أهمية بالمنطقة وهو طلب عام لكل المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات والإطارات العلمية والأكاديمية وطلبتنا وتلاميذنا والباحثين وغيرهم، نحن ملتزمون بواجباتنا ونطالب بحقوقنا كاملة غير منقوصة، حق قبلي في التنمية واجب لا بد منه وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد الرزاق عويدات له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عبد الرزاق عويدات

شكرا سيدي الرئيس،

سأتحدث اليوم عن معاناة سكان ولاية منوبة من النقل وهي معاناة كبيرة خاصة في الخط الذي يمتد من تونس إلى طبربة عن طريق البطان، الجديدة، واد الليل، دوار هيشر، منوبة تونس، هذا الخط هو أكثر خط فيه اكتظاظ سكاني، كثافة سكانية عالية وأغلب الناس يعملون في تونس العاصمة ويتنقلون يوميا من طبربة البطان الجديدة السعيدة زوناف بجاوة واد الليل إلى تونس، معاناة صباحا عند النزول إلى العمل ومعاناة مساء عند الرجوع من العمل.

لو نقوم بإضافة 20 حافلة لا يمكن تحسين وضعية النقل العمومي بالنسبة إلى هؤلاء، في المقابل لدينا سكة حديدية تمتد من تونس إلى آخر نقطة في ولاية منوبة ثم تتواصل بعد ذلك إلى باجة وغيرها ولكننا لم نستغل هذه السكة الحديدية، كان لدينا في

السابق قطار "banlieue "يصل إلى طبربة ولم يكن هناك أي مشكل في النقل، لو يقع إحداث ثلاث عربات وقاطرة تقوم برحلة من تونس إلى طبربة ذهابا وإيابا ستحل مشكل النقل وهذا ليس بالنسبة الى طبربة فقط بل طبربة البطان الجديدة السعيدة زوناف وادي الليل وصولا إلى دوار هيشر.

دعوة إلى السيد الوزير المكلف بالنقل لكي يخصص لنا قطار الأحواز من جديد الذي من شأنه أن يحل مشكلا كبيرا للمواطنين.

رسالة أيضا إلى السيد وزير الفلاحة، فسكان طبربة والجديدة والبطان إلى قلعة الأندلس هم سكان على حوض وادي مجردة، فهؤلاء الناس سابقون للسدود لديهم أشجار ولديهم حيوانات، صحيح هناك شح مائي لكننا سنخسر ثروة الأشجار المثمرة والثروة الحيوانية نتيجة قلة الماء، فدعوة إلى السيد وزير الفلاحة أن يسمح بتمكين الفلاحين بمنطقة سقوية من دورة ماء سقوي مرة في الأسبوع، وكذلك ضخ بعض المياه في وادي مجردة مرة في الأسبوع لكي يتمكن الفلاح من إنقاذ الشجرة والحيوانات وشكرا.

رفع الجلسة

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم عبد الرزاق عويدات وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذا اليوم وعليه نرفع الجلسة والله ولي التوفيق، رفعت الجلسة

(كانت الساعة السابعة مساء وخمسا وعشرين دقيقة)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم كل من السيد النائب ثابت العابد بتاريخ 23 أفريل 2024 والسيد النائب ثامر مزهود بتاريخ 15 ديسمبر 2023 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط وتلقيا الإجابة عنها يوم 4 جوان 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزيرة التجهيز والاسكان وتلقوا الإجابة عنها يوم 30 ماي 2024:

النوري جريدي بتاريخ 27 فيفري 2024، أيمن بن صالح بتاريخ 7 ماي 2024، بسمة الهمامي بتاريخ 18 أفريل 2024 حسام محجوب (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 4 أفريل 2024، ريم الصغير (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 16 أفريل 2024، سامي الرايس بتاريخ 7 ماي 2024، طارق الربعي بتاريخ 7 ماي 2024، علي زغدود بتاريخ 7 ماي 2024، لطفي السعداوي بتاريخ 7 ماي 2024، محمد أمين الورغي بتاريخ 25 أفريل 2024،محمد أمين المباركي بتاريخ 7 ماي 2024 ومحمود العامري بتاريخ 30 أفريل 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها:

بسمة الهمامي بتاريخ 4 أفريل 2024، زينة جيب الله بتاريخ 23 أفريل 2024، فيصل الصغير (3 أسئلة كتابية) بتاريخ 19 مارس 2024، محمد اليحياوي بتاريخ 18 أفريل 2024، نورة الشبراك بتاريخ 26 مارس 2024.

وتقدم كل من السيد النائب مختار عبد المولى بتاريخ 3 ماي 2024 والسيد النائب ثابت العابد بتاريخ 8 ماي 2024 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير السياحة وتلقوا الإجابة عنها يوم 28 ماي 2024.

وتقدم كل من السيدة النائبة سنياء بن مبروك بتاريخ 7 ماي 2024 والسيد النائب حسن جربوعي بتاريخ 29 مارس 2024 والسيد النائب فيصل الصغير بتاريخ 19 مارس 2024 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشباب والرياضة وتلقيا الإجابة عنها يوم 27 و29 ماي 2024.

وتقدم كل من السيد النائب أحمد سعيداني بتاريخ 26 ديسمبر 2023 والسيد النائب أحمد بنور بتاريخ 13 ماي 2024 والسيد النائب حسن جربوعي بتاريخ 27 فيفري 2024 بأسئلة كتابية إلى السيد رئيس الحكومة وتلقوا الإجابة عنها.

كما تقدم السيد النائب عبد السلام الدحماني بتاريخ 21 ماي 2024 بسؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الدينية وتلقي الإجابة عنه يوم 30 ماي 2024.

وأخيرا تقدم السيد النائب محمد علي فنيرة إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 24 أفريل 2024 بسؤال كتابي وتلقى الإجابة عنه يوم 30 ماي 2024.

السؤال الكتابي

للنائب ثابت العابد

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

الموضوع :حول اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية وفقا لمعايير موضوعية منصفة تضمن حسن التصرف في المال العام من جهة وتشجع قطاع الصحافة الوطنية المكتوبة والالكترونية .

بعد الاطلاع على المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلّق بحرية الصحافة والطباعة والنشر وبعد الاطلاع على المنشور عدد 8 لسنة 2016 المؤرخ في 8 أفريل 2016 حول تنظيم اقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية أتقدم إلى سيادتكم بسؤالي التالي :

1.المبالغ المخصصة في الميزانية لاقتناء الصحف والمجلات ؟

2. طريقة إقتناء الصحف والمجلات هل هي عن طريق الاشتراكات أم الاقتناء المباشر من الأكشاء ؟

3. لمحة حول الاشتراكات .

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة وزيرة الاقتصاد والتخطيط

الموضوع :حول السؤال الكتابي الموجه من النائب السيد ثابت العابد

المصاحيب: مراسلتكم عدد 1406 بتاريخ 06 ماي 2024

تحية وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الموجه من النائب السيد ثابت العابد حول المبالغ المخصصة

في الميزانية لاقتناء الصحف والمجلات وكيفية اقتناءها، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

-تقدر المبالغ المخصصة لاقتناء الصحف والمجلات بميزانية وزارة الاقتصاد والتخطيط نحو 74،160 أد

-تلتزم الوزارة بتطبيق مقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة عدد 08 المؤرخ في 08 أفريل 2016 المتعلق بتنظيم اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية .

-يتم التزود بالصحف والمجلات مباشرة من دار الصحيفة إذا تجاوز العدد المقتني 10 نسخ أو مباشرة من المزود إذا كان العدد دون ذلك.

- .بالنسبة للاشتراكات السنوية لسنة 2024 فقد شملت صحف الصباح (40 نسخة) والشروق (50 نسخة) والمغرب (25 نسخة) والمجهر (6 نسخ) وباللغة الفرنسية الصحافة (45 نسخة) وتونس هيبدو (15 نسخة) وحقائق (20 نسخة).

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب ثامر مزهود

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

- متى سيتم التعهد بتخصيص اعتمادات الربط بالشبكات الذي تعهدت به وزارتكم لمشروع محطة النقل البري الجديدة بقابس والذي انتهت أشغاله منذ مدة والمقدرة بـ 4050 مليون دينارا ومتوقف استغلاله على إتمام الربط بالشبكات والتهيئة الخارجية؟

والسلام

إجابة وزيرة الاقتصاد والتخطيط

الموضوع :حول السؤال الكتابي الموجه من النائب السيد ثامر المزهود

المصاحيب: مراسلتكم عدد 1597 بتاريخ 17 ماي 2024

تحية وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الموجه من النائب السيد ثامر المزهود حول استكمال محطة النقل البري بقابس أتشرف بإفادتكم أن هذا المشروع يتكون من عنصرين أساسين وهما بناء المحطة والربط بالشبكات الخارجية . وبعرض المشروع على أنظار المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 11 ديسمبر 2020 والذي خصص للنظر في دفع التنمية بولاية قابس وقع تكليف الوكالة الفنية للنقل البري بإنجاز المحطة وهو ما تم بنسبة 100%وإقرار تكفل الدولة (وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار، مجمعة في ذلك التاريخ) بمختلف مصاريف ربط الشبكات الخارجية .

وبعد استكمال انجاز المحطة، تم توجيه طلب الاعتمادات الضرورية لإنجاز الشبكات الخارجية في إطار تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية وهو ما لا يستجيب لمجالات تدخل البرنامج المذكور والمحددة بمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 26 المؤرخ في 06 أوت 2013 وحرصا على تجاوز هذا الاشكال قصد استكمال المشروع، بادرت وزارة الاقتصاد والتخطيط بعقد جلسة عمل في الغرض بتاريخ الجمعة 31 ماي 2024 وذلك بحضور ممثلين عن وزارة المالية ووزارة الداخلية ووزارة النقل والوكالة الفنية للنقل البري وولاية قابس وتم الاتفاق على أن تتولى وزارة المالية توفير المبلغ المطلوب وتحويله بعنوان برنامج وزارة النقل التي ستحيله بدورها الى المجلس الجهوي لولاية قابس قصد إتمام الأشغال في أقرب الآجال.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية.

يشهد مشروع محطة النقل البري بقابس تعطيلا لعدم الاستغلال رغم انتهاء الاشغال بعدم فتح الاعتمادات من وزارتكم الموقرة للجزء المتعلق بالربط الشبكات الربط-ONAS -SONEDE- STEG) TELECOM)

1.فما هو برنامج الوزارة لحلحلة هذا الملف؟

2.ما ذنب ولاية قابس ومتساكنيها من حرمانها من اعتمادات 2023للتنمية المندمجة نتيجة تقاعس اداري لبعض المؤولين على المستوى الجهوي ووجب فتح تحقيق إداري للغرض بعدم إحالة المشاريع لوزارتكم الموقرة في الآجال؟

إجابة وزيرة الاقتصاد والتخطيط

الموضوع: حول السؤال الكتابي الموجه من النائب السيد عصام البحري الجابري

المصاحيب: مراسلتكم عدد 1406 بتاريخ 06 ماي 2024

تحية وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الموجه من النائب السيد عصام البحري الجابري والمتعلق بتعطل مشروع محطة النقل البري بقابس وتأخر فتح الاعتمادات المخصصة للبرنامج الجهوي للتنمية بعنوان سنة 2023 أتشرف بإفادتكم بما يلي :

-**مشروع محطة النقل البري بقابس** : يتكون هذا المشروع من عنصرين أساسين وهما بناء المحطة والربط بالشبكات الخارجية . وبعرض المشروع على أنظار المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 11 ديسمبر 2020 والذي خصص للنظر في دفع التنمية بولاية قابس وقع تكليف الوكالة الفنية للنقل البري بإنجاز المحطة وهو ما تم بنسبة 100%وإقرار تكفل الدولة (وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار، مجمعة في ذلك التاريخ) بمختلف مصاريف ربط الشبكات الخارجية .

وبعد استكمال انجاز المحطة، تم توجيه طلب الاعتمادات الضرورية لإنجاز الشبكات الخارجية في إطار تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية وهو ما لا يستجيب لمجالات تدخل البرنامج المذكور والمحددة بمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 26 المؤرخ في 06 أوت 2013. وحرصا على تجاوز هذا الاشكال قصد استكمال المشروع، بادرت وزارة الاقتصاد والتخطيط بعقد جلسة عمل في الغرض بتاريخ الجمعة 31 ماي 2024 وذلك بحضور ممثلين عن وزارة المالية ووزارة الداخلية ووزارة النقل والوكالة الفنية للنقل البري وولاية قابس وتم الاتفاق على أن تتولى وزارة المالية توفير المبلغ المطلوب وتحويله بعنوان

برنامج وزارة النقل التي ستحيله بدورها الى المجلس الجهوي لولاية قابس قصد إتمام الأشغال في أقرب الآجال .

تأخر فتح الاعتمادات المخصصة للبرنامج الجهوي للتنمية بعنوان سنة 2023: في إطار تنفيذ ميزانية البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2023 توصلت مصالح وزارة الاقتصاد والتخطيط بملفات مشاريع البرنامج الخاصة بمختلف الولايات بما في ذلك ولاية قابس وقد تم إصدار طلب فتح اعتمادات في حدود المبالغ الجملية المطلوبة منها 9012 ألف دينار لفائدة ولاية قابس وتهم مشاريع في مجالات الإنارة والماء الصالح للشرب وتركيز شبكة قنوات المياه المستعملة والطرقات والمسالك والثقافة والشباب والطفولة والهياكل الصحية وتحسين المسكن إلا أنه ونظرا للضغوطات المالية التي شهدتها ميزانية الدولة خلال تلك الفترة لم يتسنى فتح جزء من هذه الاعتمادات وتخص عدد من الولايات بما فيها ولاية قابس ويمكن إعادة برمجة هذه المشاريع مجددا في إطار ميزانية البرنامج لسنة 2024 مع ضرورة عرضها على دورة المجلس الجهوي للمصادقة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب النوري جريدي

الموضوع: أسئلة كتابية الى السيدة وزيرة التجهيز والإسكان حول بعض الوضعيات الخاص بالتجهيز في معتمدية السند من ولاية قفصة.

عملا بالفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه بالأسئلة الكتابية التالية إلى السيدة وزيرة التجهيز والإسكان.

السؤال 1:

متى تتم تهيئة الطريق الرابطة بين دخلة ماجورة وطهراوية ماجورة وتعبيدها المسماة طريق بين البلدان لما تكسبه هذه الطريق من أهمية خاصة فى فك العزلة عن جهة ماجورة وربطها بمعتمدية بن عون من ولاية سيدي بوزيد لتصبح منطقة ماجورة منطقة عبور بين ولا تبين وهذا قد يولد انتعاشة اقتصادية تتأتى من التجارة والسياحة؟

السؤال 2:

متى يُفعّل القسط الأول والثاني من مشروع تهيئة محيط سوق ماجورة وتعبيده على طول 1 كلم؟

السؤال 3:

متى يفعل مشروع التنوير العمومي الخاص بالتنمية المندمجة والمتمثل في تنوير محيط المستوصف والمدرسة فى حتى ماجورة لوحدات الإنارة؟

السؤال 4:

متى تستأنف أشغال الطريق الرابطة بين عليم وعين أولاد وهيبة التي وصلت الأشغال فيه أكثر من 50% وتعطلت ولم يتم المقاول بقية الأشغال منذ مدة طويلة؟

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **النوري جريدي .**

المرجع مكتوبكم عدد و -2024-13-0001-1251 الموجه إلينا بتاريخ 13 ماي .2024

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **النوري جريدي**، تطرق من خلاله إلى بعض الوضعيات المتعلقة بالبنية التحتية بمعتمدية السند من ولاية قفصة .

وجوابا، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية :

-فيما يتعلق بتهيئة المسلك الرابط بين دخلة ماجورة وظهراوية ماجورة وتعبيدها: هذا المسلك غير مدرج ضمن مخطط التنمية 2023-2025 ويمكن التنسيق مع السلط المحلية قصد اقتراحه ضمن أحد البرامج الجهوية للتنمية .

-فيما يتعلق بمشروع تهيئة محيط سوق ماجورة :لا يرجع هذا المشروع بالنظر إلى وزارة التجهيز والإسكان بل يرجع إلى بلدية المكان .

-فيما يتعلق بمشروع التنوير العمومي الخاص بالتنمية المندمجة بمحيط المستوصف والمدرسة في حي ماجورة :لا يرجع هذا المشروع بالنظر إلى وزارة التجهيز والإسكان .

-بخصوص إستئناف أشغال الطريق الرابطة بين عليم وعين أولاد وهيبة: بلغت نسبة تقدم الأشغال حوالي 80 %ويتم حاليا إتمام إجراءات تعيين مكتب مراقبة فنية بخصوص أشغال المعابر المائية .

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب أيمن بن صالح

الموضوع :سؤال كتابي حول تأخر تسليم المساكن الاجتماعية بولاية أريانة .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

وبعد، يعيش عدد من العائلات المعوزة والفقيرة في منطقة سكرة 1 في حالة من عدم الاستقرار نظرا لإنتظارهم تسليم المساكن الاجتماعية التي طال إنتظارها رغم نهاية الأشغال بها والتي تم قبولها *نهائيا* من طرف مصالحكم .

لذا أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي :

-ماهي الأسباب التي حالت دون تسليم المساكن الاجتماعية بولاية أريانة لمستحقيها والحال أنها جاهزة منذ فترة؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **أيمن بن صالح .**

المرجع: مكتوبكم عدد و -2024-13-0001-1251 الموجه إلينا بتاريخ 13 ماي 2024

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **أيمن بن صالح**، أشار من خلاله إلى تأخر تسليم المساكن الاجتماعية بولاية أريانة.

وجوابا، يشرفني إعلامكم أن التأخير في تسليم المساكن الاجتماعية بولاية أريانة راجع لعدم جاهزية قائمات المنتفعين التي يتم إعدادها من قبل اللجنة الجهوية لمتابعة البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي تحت رئاسة السيد والي، أريانة وقد توصلت وزارة التجهيز والإسكان بهذه القائمات بعد مزيد التثبت فيها من قبل مصالح وزارتي

الداخلية والشؤون الاجتماعية، كما تم عرضها على أنظار لجنة قيادة برنامج السكن الاجتماعي للإعلام بتاريخ 10 جوان 2024، وسيتم تسليم هذه المساكن إلى مستحقيها خلال شهر جويلية 2024.

السؤال الكتابي الأول

للنائب حسام محجوب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتوجه بالسؤال التالي إلى السيدة وزيرة التجهيز والإسكان:

الموضوع حول مشروع محول الكنايس بالطريق السيارة تونس- مساكن

تعد معتمدية مساكن أكبر معتمدية في ولاية سوسة من حيث المساحة وعدد السكان الذي ناهز 150 ألف ساكن مع توسع عمراني كبير جدا في جميع الاتجاهات كما تعتبر هذه المعتمدية نقطة مرور لأغلب مستعملي الطريق بين ولايات الساحل وباقي الولايات، وفي إطار متابعتنا لجملة المشاريع المعطلة بالجهة قمت بسلسلة من الزيارات الميدانية بمعيّة السلط الجهوية بكافة عمادات معتمدية مساكن وحرصا منا للمساهمة في إيجاد الحلول الجذرية لهذه الإشكاليات أتوجه إليكم بالأسئلة التالية :

يمثل مشروع محول الكنايس بالطريق السيارة تونس - مساكن من أهم المشاريع حيث سيمكن من مرور عديد مستعملي الطريق السيارة أ 1والقاصدين ولايات الساحل وتخفيف الضغط عن باقي الطرقات، لكن هذا المشروع معطل الآن نظرا لإشكال مع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه حيث فرضت على المقاول بعد دراسة المشروع والانطلاق في الإنجاز تغيير قناة ماء صالح للشرب مما أدى لإيقاف هذا المشروع .

فما هو برنامج وزارتكم لحل هذا الإشكال؟

يمثل محول الخروج من الطريق السيارة أ 1نحو مدينة مساكن عبر طريق الكنايس من أخطر المحولات في الطريق السيارة أولا لأن الإنارة منعدمة فيه تماما، ثانيا لا يحتوى على علامات الطريق ولا على إشارات بالخروج من الطريق السيارة نحو معتمدية مساكن على عكس المحولات التي تسبقه كالقلعة الصغرى والقلعة الكبرى، ثالثا يمثل منعرجا ضيقا وخطيرا على مستعملي الطريق وخاصة الشاحنات حيث تتكرر الحوادث به.

فما هو برنامج الوزارة ليكون هذا المحول آمنا لمستعمليه؟

في انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل إيجاد الحلول لكل التعطيلات وذلك لتلبية مطالب المواطنين خدمة للمصلحة العليا للوطن .

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **حسام محجوب**

المرجع: مكتوبكم عدد و -2024-13-0001-1251 الموجه إلينا بتاريخ 13 ماي 2024

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **حسام محجوب**، أشار من خلاله إلى تعطل مشروع محول الكنايس بالطريقة السيارة تونس- مساكن .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أن أشغال توسعة محول الكنايس تندرج في إطار مشروع تقوية شبكة الطرقات السيارة وتحويله من نصف محول إلى محول في كامل الإتجاهات، وذلك عبر تطوير المحول الحالي لتأمين الإتجاهات إلى تونس وإلى مدينة مساكن بالنسبة للقادمين من مدن الجنوب، وقد تأجلت الأشغال للإعتبارات التالية :

- تواجد قناة جلب مياه الشمال التي تتقاطع مع فروع المحول)أنبوب قطره 1250 مم راجع بالنظر إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بحوزة الطريق السيارة وضرورة حمايتها وتحويلها لإنجاز الأشغال،

-إرتفاع الكلفة المالية التقديرية لتحويل أو تعويض هذه القناة في نفس المسار وحمايتها والتي ناهزت قيمته 1 مليون دينار كما أن كلفة تحويل القنوات التي تتقاطع مع محولات القلعة الصغرى والقلعة الكبرى بتكلفة جملية تفوق الخمس (05) مليون دينار .وفي ظل الصعوبات المالية التي تمر بها الشركة وصعوبة مجابهة هذه المصاريف، فسيتم النظر في كيفية تمويل هذه الأشغال .

والسلام.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب حسام محجوب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتوجه بالسؤال التالي إلى السيدة وزيرة التجهيز والإسكان:

الموضوع :حول المشاريع المعطلة بمعتمدية مساكن ولاية سوسة .

تعد معتمدية مساكن أكبر معتمدية في ولاية سوسة من حيث المساحة وعدد السكان الذي ناهز 150 ألف ساكن مع توسع عمراني كبير جدا في جميع الاتجاهات كما تعتبر هذه المعتمدية نقطة لأغلب مستعملي الطريق بين ولايات الساحل وباقي الولايات، وفي إطار متابعتنا لجملة المشاريع المعطلة بالجهة قمت بسلسلة من الزيارات الميدانية بمعيّة السلط الجهوية بكافة عمادات معتمدية مساكن وحرصا منا للمساهمة في إيجاد الحلول الجذرية لهذه الإشكاليات أتوجه إليكم بالأسئلة التالية :

1. تعدّ الطريق MC 847 الرابطة بين معتمدية مساكن وعمادة الموردين وصولا إلى حي الزهور سوسة من أهم المشاريع المعطلة منذ أكثر من 6 سنوات علما وأنها تتسم بحالة سيئة رغم تعدد التدخلات لإصلاحه من قبل مصالحكم المختصة وهي طريق حيوية وتخفف جدا الضغط على الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين مساكن وسوسة.

فما هو برنامج الوزارة لحل هذا الإشكال ورصد الاعتمادات اللازمة لذلك؟

2. تعدّ الطريق الوطنية رقم 1 في جزئها الرابط بين سوسة ومساكن وصولا إلى البرجين من أهم الطرقات من حيث كثافة المستعملين لها وهي في أمس الحاجة لإعادة تهيئتها وإنارتها نظرا للحالة السيئة التي هي عليها كما تعتبر كذلك من المشاريع المعطلة بالجهة.

فما هو برنامج الوزارة لحل هذا الإشكال؟

3. تمثل الطريق الرابطة بين معتمدية مساكن وعمادة الفرادة من نفس المعتمدية وصولا إلى الملاحة عائقا كبيرا أمام متساكني المنطقة

نظرا للحالة الكارثية التي هي عليها ورغم تكرر الإصلاحات فهي في حاجة لإعادة تهيئتها كاملة.

فهل للوزارة برنامج للتدخل في هذه الطريق وحل الإشكاليات المطروحة بصفة جذرية؟

4.تمثل الطريق الرابطة بين مساكن وعمادة كروسيا من معتمدية سيدي الهاني أحد النقاط السوداء بالجهة رغم الإصلاحات المتعددة لها وقد أصبحت تمثلا خطرا على مستعملي الطريق.

فما هو برنامج الوزارة للحد من الأخطار المحدقة بمستعملها؟

5. تمثل الطريق 848 الرابطة بين مساكن وعمادة الكنايس أحد أهم الطرقات من حيث الكثافة المرورية حيث يسلكها عديد كبير من متساكني المنطقة ومناطق الأخرى) الشعاليل، الحطامنة المليشات الشيحية إضافة إلى غبغوب من معتمدية سيدي الهاني لكنها تعد من الطرقات التي تمثل خطرا على مستعملها من حيث المنعرجات وانعدام التنوير علما وأنها تمتد على مسافة 4.5 كلم .

فما هو برنامج الوزارة لإعادة تعبيدها بالاسفلت وتنويرها؟

في انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به لكم منا كل الإحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل إيجاد الحلول لكل التعطيلات وذلك لتلبية مطالب المواطنين خدمة للمصلحة العليا للوطن .

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **حسام محجوب**

المرجع: مكتوبكم عدد و -2024-13-0001-1251 الموجه إلينا بتاريخ 13 ماي 2024

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **حسام محجوب**، تطرق من خلاله إلى بعض مشاريع الطرقات بمعتمدية مساكن من ولاية سوسة .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنه :

- فيما يتعلق بتهذيب الطريق المحلية 847 الرابطة بين سوسة ومنطقة الموردين :تم إنهاء الدراسة الفنية الخاصة بتهذيب الطريق المحلية 847 على طول 8.2 كلم وحاليا في إطار البحث عن تمويل الأشغال للإعلان عن طلب العروض الخاص بإنجازها .كما تولي الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بسوسة الأهمية القصوى للعناية بهذا الجزء من شبكة الطرقات المرقمة حيث تم التدخل لشحن ومسح الحواشي على طول 3 كلم مع إصلاح قارعة الطريق على مساحة جملية قدرها 500 م 2 وبكلفة قدرها 120 أد، إضافة إلى عمليات الصيانة العادية المتواصلة.

-فيما يتعلق بتهذيب الطريق الوطنية 1 في جزئها الرابط بين مدينة سوسة ومساكن: قامت الإدارة الجهوية بسوسة بأشغال إعادة طبقة السير بالخرسانة الاسفلتية على طول 6 كلم ضمن برنامج إصلاح أجزاء من الطرقات المرقمة خلال سنتي 2020 و 2023 بمنطقة البرجين، كما قامت بعديد التدخلات لإصلاح الحفر بالخرسانة الإسفلتية على مساحة جمليه قدرها 350 م 2 ضمن برنامج أشغال إصلاح قارعة الطريق لسنة 2022. كما تم إعداد ملف فني حول دراسة تهذيب شبكة تصريف مياه الأمطار والسيلان مع تهيئة كامل هذا الجزء، وتبلغ كلفة الأشغال 16.5 مليون دينار .تم إدماج هذا المشروع ضمن مقترحات الوزارة لمناقشته خلال ميزانية 2025.

-فيما يتعلق بالمسلك الرابط بين معتمدية مساكن وعمادة الفرادة :يبلغ طول هذا المسلك المعبد 12 كلم إنطلاقا من الطريق الوطنية رقم 1 وصولا إلى قرية الفرادة ثم الملاحة .وقد تم التدخل بهذا المسلك ضمن برنامج المسالك الريفية لسنة 2020 وذلك بتدعيم وتعبيد جزء منه على طول 8 كلم وإعادة التغليف السطحي للجزء المتبقي، وهو في حالة متوسطة .كما توجد عدة فروع لهذا المسلك في حالة سيئة نظرا للحركة المرورية الثقيلة للشاحنات التي تمر عليه والمعدة لنقل الملح من الملاحة إلى الميناء التجاري لمدينة سوسة ويمكن اقتراح تهذيب هذا المسلك ضمن أحد البرامج الجهوية للولاية .

-فيما يتعلق بالمسلك الرابط بين مساكن وعمادة كروسيا في إطار صيانة هذا المسلك وتيسير حركة المرور، سيتم إنجاز منشأة **مائية** لتسهيل عبور مستعملي هذا المسلك وتم إعطاء الإذن للمقاولة للانطلاق في الأشغال، كما تم التعاقد مؤخرا بين مصالحنا الجهوية ومقاولة لإصلاح الحفر على كامل طول المسلك .

-فيما يتعلق بالطريق المحلية رقم 848 الرابطة بين معتمدية مساكن وعمادة الكنايس :تم إنجاز أشغال إعادة تهذيب الطريق المحلية رقم 848 من النقطة الكيلومترية 0 إلى النقطة الكيلومترية 8.400بكلفة جملية قدرها 4.5 مليون دينار وهي في حالة حسنة كما تم إنجاز أشغال إعادة طبقة السير بالخرسانة الإسفلتية لجزء من هذه الطريق العابر لمنطقة الكنايس على طول 2.4 كلم .

وفيما يتعلق بالمسلك المعبد الرابط بين عمادة الكنايس والطريق الوطنية رقم 12 وصولا إلى منطقة غبغوب، فقد تم إنجازه خلال سنة 2012 ضمن البرنامج الجهوي للتنمية وهو في حالة متوسطة ما عدا في بعض النقاط التي وقع بها التدخل من قبل مصالح الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لإصلاح أنابيب الماء الصالح للشرب المارة من هذا المسلك دون القيام بالإصلاحات اللازمة .وسيتم عرض هذا الإشكال على اللجنة الجهوية للمتدخلين العموميين بالولاية .

أما فيما يتعلق بمسلك الشيحية فهو مسلك معبد يبلغ طوله 4.1 كلم به 2 كلم في حالة سيئة وقد تم اقتراح إنجاز أشغال إعادة إصلاح كامل هذا المسلك ضمن برنامج تدعيم المسالك الريفية لسنة 2025.

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائبة السيدة بسمة الهمامي

الموضوع :سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول طريق الدريجة من معتمدية برقو الرابطة بين ولاية سليانة وبقية ولايات الإقليم الثالث.

وبعد،

حسب التقسيم الترابي الجديد تنتمي ولاية سليانة الى الإقليم الثالث المتكون من ست ولايات وهي سليانة - سوسة - المنستير - المهدية - القصرين والقيروان وباعتبار ان ولاية سليانة تعتبر نقطة الربط الأساسية بين الولايات الساحلية والولايات الداخلية .فهل للوزارة برنامج لربط هذه الولايات ببعضها بواسطة طريق وطنية؟ وما هو نصيب ولاية سليانة من برنامج البنية التحتية الخاصة بالإقليم الثالث؟

من جهة أخرى تعتبر عمادة الدريجة من معتمدية برقو نقطة وصل أساسية بين ولايتي سليانة والقيروان ومنها الى بقية ولايات الإقليم .فهل للوزارة برنامج للتدخل لتحسين هذه الطريق حتى تؤدي وظيفتها كطريق وطنية؟

إجابة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة بسمة الهمامي

المرجع: مكتوبكم عدد و -2024-13-0001-1151 الموجه إلينا بتاريخ 6 ماي 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة بسمة الهمامي، أشارت من خلاله إلى أهمية ولاية سليانة في عملية الربط مع بقية الولايات المكونة للإقليم الثالث وتساءلت عن برنامج وزارة التجهيز والإسكان لربط هذه الولايات، وبرنامجها الوزارة لتحسين الطريق الكائنة بعمادة الدريجة من معتمدية برقو كنقطة وصل أساسية بين ولايتي سليانة والقيروان ومنها إلى بقية الولايات .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنه فيما يتعلق بربط ولايات الإقليم الثالث ببعضها البعض، فيتم ذلك عبر الطريق الوطنية رقم 12 الرابطة بين مكثر وكسرى بولاية سليانة وولاية القيروان وصولا إلى ولاية سوسة إضافة إلى أهمية الطريق الجهوية رقم 73 الرابطة بين مدينتي سليانة والوسلاتية من ولاية القيروان .

أما بالنسبة لطريق الدريجة والمتمثل في الطريق الجهوية رقم 171 فقد تم إتمام ملف الدراسة الخاصة بتعصيره وتهذيبه، كما أن ملف طلب العروض الخاص بالأشغال جاهز في انتظار إيجاد تمويل لإنجازه .

والسلام.

السؤال الكتابي الأول

للنائبة ريم الصغير

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا .

الموضوع: حول تسوية وضعية الحي القصديري بالهويشات .

تحية طيبة وبعد،

في إطار عملنا الرقابي المنصوص عليه في دستور 25 جويلية 2022 وإثر العديد من الزيارات إلى قرية بالهويشات معتمدية منزل بوزلفة، تبيّن لنا وجود حي قصديري في وسط تجمع سكني يقطنه عدد لا بأس به من المتساكنين يعيشون وضعية اجتماعية رثة وتجدر الإشارة ان هذا الحي أصبح مصدر تلوث سوف يؤدي إلى كارثة بيئية،

متى تتم إزالة الحي القصديري وتعويض متساكنيه بمساكن اجتماعية؟

إجابة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **ريم الصغير**.

المرجع: مكتوبكم عدد و-2024-13-0001-1251 الموجه إلينا بتاريخ 13 ماي 2024

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة **ريم الصغير**، أشارت من خلاله إلى وجود حي قصديري بمنطقة الهويشات بمعتمدية منزل بوزلفة من ولاية نابل يقطنه عدد لا بأس به من المتساكنين يعيشون وضعية اجتماعية رثة وأصبح مصدر تلوث وسوف يؤدي إلى كارثة بيئية .

وجوابا يشرفني إعلامكم أن تسوية وضعية متساكني الحي القصديري بمنطقة الهويشات لا يرجع بالنظر إلى مصالح وزارة التجهيز والإسكان وإنما إلى السلط المحلية بالمكان .

والسلام.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب ريم الصغير

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف

بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

الموضوع :حول اسناد مقاسم

تحية طيبة وبعد،

إثر زيارتنا إلى منطقة القسيرات عمادة الرحمة معتمدية منزل بوزلفة مع السيد ملك بن زيد رئيس المجلس المحلي، حيث تبين وجود العديد من الأراضي الشاسعة لإمكانية توزيعها من خلال إحداث مقاسم اجتماعية عن طريق الوكالة العقارية للسكنى،

الرجاء زيارة هذا العقار المذكور أعلاه من طرف السيّد المدير الجهوي للتجهيز والإسكان بولاية نابل وضرورة ابداء رأيكم في الموضوع وفتح بحث عقاري لقطعة الأرض المذكورة .

إجابة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **ريم الصغير** .

المرجع: مكتوبكم عدد و 1151-0001-13-2024- الموجه إلينا بتاريخ 6 ماي 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة **ريم الصغير**، أشارت من خلاله إلى وجود العديد من الأراضي الشاسعة بمنطقة القسيرات بعمادة الرحمة من معتمدية منزل بوزلفة ويمكن توزيعها من خلال إحداث مقاسم إجتماعية عن طريق الوكالة العقارية للسكنى .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنه لم يسبق للوكالة العقارية للسكنى أن تدخلت في كامل معتمدية منزل بوزلفة ولم تنجز أي تقسيم بالمنطقة المذكورة .وقد برمجت مصالح الوكالة زيارة ميدانية مع السلط المحلية والجهوية بخصوص هذا الموضوع لدراسة الإقتراحات المقدمة .علما أن الوكالة العقارية للسكنى لا ترى مانعا في التدخل بالمنطقة المذكورة إذا توفرت العقارات الصالحة للتهيئة .

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب سامي رايس

الموضوع :سؤال كتابي حول التأخير الحاصل في تهيئة مدخل الطريق المؤدية لديار بن سالم والصمعة وغرداية والحلفاء .

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بإعلامكم أنه في إطار حماية مدينة بني خيار من الفيضانات تولت مصالحكم تركيز قنوات لتصريف مياه الأمطار بالمدخل المؤدي من مفترق الطريق المرقمة MC27 إلى طريق ديار بن سالم والصمعة وغرداية والحلفاء .

وحيث أن المشروع المذكور طالت فترة انجازه مما أثر سلبا على حركة المرور وخلف استياءا لدى أهالي المنطقة وأصحاب وسائل النقل العمومي والخاص نتيجة للتأخير الحاصل في انهاء المشروع وتغريمهم بنفقات الصيانة الباهظة للسيارات والشاحنات وحتى حافلات الشركة الجهوية للنقل بنابل التي عمدت إلى التخفيض من عدد الخطوط لنقل المواطنين من وإلى المدن والقرى المعنية بهذا الطريق .

وعليه المرجو منكم التدخل لتدارك الموضوع وموافاتي بأسباب هذا التأخير والإجراءات المتخذة لإنهاء المشروع في أقرب الآجال .

والسلام

إجابة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **سامي رايس .**

المرجع: مكتوبكم عدد و -2024-13-0001-1251 الموجه إلينا بتاريخ 13 ماي 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **سامي رايس**، تطرق من خلاله إلى طول فترة إنجاز مشروع حماية بني خيار من الفيضانات .

وجوابا يشرفني إعلامكم أنه في إطار إنجاز مشروع حماية مدينة المعمورة وبني خيار من الفيضانات تشرف مصالحنا على أشغال تركيز قنوات بمسار الطريق المبرمجة بمثالي التهيئة العمرانية لمدينتي بني خيار والمعمورة .

أما بخصوص مشروع تركيز قنوات لتصريف مياه الأمطار بالمدخل المؤدي من مفترق الطريق الجهوية رقم 27 إلى الطريق المؤدي إلى ديار سالم والصمعة وغرداية والحلفاء، فهو يندرج ضمن مشروع مضاعفة الطريق المذكورة التي تشرف مصالحنا على إنجازها.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب طارق الربعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف **بأن** أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع: حول تأخر تسليم المساكن الاجتماعية بولاية أريانة .

1-ماهي الأسباب التي حالت دون تسليم المساكن الاجتماعية بولاية أريانة لمستحقيها والحال أنها جاهزة منذ فترة طويلة؟

2-ماهو التاريخ المحدد من طرفكم للقيام بعملية التسليم؟

وفي انتظار ردكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **طارق الربعي**

المرجع: مكتوبكم عدد و -2024-13-0001-1251 الموجه إلينا بتاريخ 13 ماي 2024

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **طارق الربعي**، أشار من خلاله إلى تأخر تسليم المساكن الاجتماعية بولاية أريانة .وجوابا، يشرفني إعلامكم أن التأخير في تسليم المساكن الاجتماعية بولاية أريانة راجع لعدم جاهزية قائمات المنتفعين التي يتم إعدادها من قبل اللجنة الجهوية لمتابعة البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي تحت رئاسة السيد والي أريانة وقد توصلت وزارة التجهيز والإسكان بهذه القائمات بعد مزيد التثبت فيها من قبل مصالح وزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعية، كما تم عرضها على أنظار لجنة قيادة برنامج السكن الاجتماعي للإعلام بتاريخ 10 جوان 2024، وسيتم تسليم هذه المساكن إلى مستحقيها خلال شهر جويلية 2024.

والسلام

السؤال الكتابي

للسيد علي زغدود

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع :سؤال كتابي حول وضعية الطرقات والبنية التحتية بمعتمدية بنقردان .

السيدة الوزيرة، تعتبر معتمدية بنقردان من أكبر المعتمديات مساحة بولاية مدنين وتعاني من غياب شبكة طرقات مهيئة وتستجيب للشروط القانونية للبنى التحتية العصرية، إذا إستثنينا الطريق الوطنية رقم 1 والطريق الوطنية 109.

-بنية تحتية مهترئة بوسط المدينة .

-غياب تعبيد شاطئ مرسى القصيبة بوقرنين .

-إهتراء الطرقات الرابطة بين مختلف عمادات المعتمدية ونقص في التنوير الكهربائي والعلامات المرورية .

-إهتراء وضرورة صيانة الطريق الوطنية MC203

-ضرورة تعبيد المسلك الفلاحي طريق المزار (بنقردان المحيجرة)

السيدة الوزيرة، بنقردان منطقة حدودية وأهلة بالسكان 120 ألف ساكن .

فماهي برامج وزارتكم لتهيئة الطرقات والمسالك؟ وماهي ميزانياتها ومسافاتها لسنة 2024؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

إجابة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **علي زغدود** .

المرجع: مكتوبكم عدد و 2024-13-0001-1251 الموجه إلينا بتاريخ 13 ماي 2024

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **علي زغدود** تطرق من خلاله إلى وضعية بعض الطرقات والبنية التحتية بمعتمدية بنقردان من ولاية مدنين

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنه :

-فيما يتعلق بوضعية البنية التحتية داخل مدينة بنقردان : تمت برمجة تدعيم منعرج الطريق الوطنية رقم 1 طريق السكة بالخرسانة الإسفلتية في وسط المدينة على طول 2.5 كلم وسيتم الإذن بانطلاق الأشغال خلال شهر جويلية من سنة 2024

كما تم اقتراح برمجة صيانة 2 كلم من الطريق الجهوية رقم 109 بالخرسانة الإسفلتية على إثر تدخل الديوان الوطني للتطهير لمد الشبكة

كما قامت وكالة التهذيب والتجديد العمراني الراجعة بالنظر إلى وزارة التجهيز والإسكان في إطار برنامج تهذيب حي الأنوار ببرمجة تهيئة الطرقات على طول جملي يقدر بحوالي 10 كلم داخل المنطقة البلدية .

كما تدخلت مصالح الوزارة في إطار حماية مدينة بنقردان من الفيضانات وذلك بتركيز شبكة تصريف مياه الأمطار على طول 3 كلم وقامت بتعبيد طرقات على طول 2.5 كلم فوق المنشآت المنجزة، إضافة إلى تدخل الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بمدنين بصفة دورية ومباشرة أو عبر البرنامج التحفيزي لصيانة الطرقات المرقمة وخاصة المسالك الريفية .

-فيما يتعلق بتعبيد طريق شاطئ مرسى القصيبة (بوقرنين)، فهو طريق يربط شاطئ مرسى القصيبة ببوقرنين على طول حوالي 4 كلم على امتداد شاطئ بنقردان و هو مواصلة للطريق المحلية رقم 986 من النقطة الكيلومترية 5 إلى النقطة الكيلومترية 9 وغير مدرج حاليا في أي برنامج يخص تعبيد الطرقات .

-فيما يتعلق بوضعية الطرقات الرابطة بين مختلف عمادات معتمدية بنقردان و النقص في التنوير العمومي والعلامات المرورية : فإن أغلب هذه الطرقات راجعة بالنظر إلى بلدية المكان أو تمثل مسالك ريفية تتولى الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بمدنين التدخل لصيانتها بصفة دورية في إطار تدعيم المسالك الريفية، حيث أنه إطار تهيئة وتعبيد 23.18 كلم من المسالك الريفية بولاية مدنين (قسط عدد 14)، تم تعبيد مسلك بوحامد حي الجراي على طول 5.2 كلم وفي إطار تهيئة وتعبيد 26.6 كلم من المسالك الريفية بولاية مدنين (قسط عدد 36) يتم حاليا تعبيد مسلك حي الجلالطة شارب الراجل على طول 5.1 كلم .

أما بخصوص العلامات المرورية، فقد قامت مصالحنا الجهوية خلال سنة 2023 بصيانة و تركيز عدد 100 وحدة علامة مرورية و تم تقدير صيانة عدد 120 وحدة في سنة 2024، و فيما يتعلق بالتنوير العمومي فهو يرجع بالنظر إلى بلدية بنقردان .

-فيما يتعلق بصيانة الطريق الجهوية 203 : تم الإنطلاق في أشغال صيانة الطريق الجهوية 203 على طول 12 كلم من النقطة الكيلومترية 32 إلى النقطة الكيلومترية 44 و ذلك في إطار أشغال التغليف السطحي للطرقات المرقمة ضمن برنامج 2023.

-فيما يتعلق بتعبيد المسلك الريفي طريق المزار (بنقردان المحيجرة): يتمثل في الطريق المحلية رقم من النقطة الكيلومترية 0 إلى النقطة الكيلومترية 60 ، وقد تم الإنتهاء من إنجاز الدراسة .في انتظار إيجاد التمويل لإنجاز الأشغال .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب لطفي السعداوي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي، أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

الموضوع :عدم توفير آلة ماسحة للإدارة الجهوية للتجهيز بالشبيكة .

السيدة الوزيرة، نحيط علمكم أنّ معتمدية الشبيكة بكامل مجالها الترابي الراجع لها بالنظر لا تملك آلة ماسحة تحت تصرّف إدارتها الجهوية للتجهيز مما جعل العديد من الأشغال والتدخلات الموسمية والطارئة منعدمة تماما منذ سنة تقريبا وهو ما أدى إلى تراكم العديد من المشاكل خاصة بعد الأمطار الأخيرة .

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .والسلام

إجابة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **لطفي السعداوي .**

المرجع: مكتوبكم عدد و -2024-13-0001-1151 الموجه إلينا بتاريخ 6 ماي 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **لطفي السعداوي**، أشار من خلاله إلى عدم توفر آلة ماسحة بالشبيكة من ولاية القيروان .

وجوابا، يشرفني إفادتكم أن الفرع المحلي للتجهيز والإسكان بالشبيكة تتوفر لديه آلة ماسحة في حالة متوسطة، وقد تعرضت أخيرا للعطب وتم إصلاحها بتاريخ 22 ماي 2024، وخلال فترة إصلاحها تم تعويضها بالآلة الماسحة الراجعة بالنظر إلى فرع حفوز .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين الورغي

تحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية،

أتقدم الى سيادتكم بسؤال كتابي حول:

- أسباب تعطل مشروع تهئية شارع 15 اكتوبر من معتمدية الوردية؟

- إمكانية التدخل قصد تهئية الانهج الملاصقة للطريق السريعة المدخل الجنوبي للعاصمة على مستوى جبل الجلود نظرا لتأثرها بالأشغال العامة؟

شكرا على كل ما تبذلونه ونتطلع إلى مواصلة عملنا المشترك بروح التعاون والتفاني . والسلام.

إجابة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع:حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **محمد أمين الورغي .**

المرجع: مكتوبكم عدد و -2024-13-0001-1151 الموجه إلينا بتاريخ 6 ماي 2024

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **محمد أمين الورغي**، أشار من خلاله إلى تعطل مشروع تهيئة شارع 15 أكتوبر من معتمدية الوردية كما طلب التدخل قصد تهيئة الأنهج الملاصقة للطريق السريعة على مستوى المدخل الجنوبي للعاصمة بمدينة جبل الجلود نظرا لتأثرها بالأشغال العامة .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أن وزارة التجهيز والإسكان ليس لديها مشروع معطل لتهيئة شارع 15 أكتوبر من معتمدية الوردية بولاية تونس.

أما فيما يتعلق بالأنهج الملاصقة للطريق السريعة على مستوى المدخل الجنوبي للعاصمة فإنها طرقات غير مرقمة لا ترجع بالنظر إلى وزارة التجهيز والإسكان وتعود إلى بلدية المكان .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين المباركي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع :حول بطء تقدم الأشغال .

عَزَلَ الموقع الجغرافي معتمدية سبيبة حيث كانت هذه المدينة حوضا سهليا تحيطه الجبال من جهاته الأربع وإذ تعتبر الطريق الجهوية 85 بسبيبة من المشاريع الضروريّة التي طالب بها كل الأهالي منذ الاستقلال نظرا لأهميتها البالغة اقتصاديا وتجاريا واجتماعيا وهي تنتظر الإنجاز منذ 2017.

فهذه الأخيرة تمثل همزة وصل بالنسبة لمتساكني الجهة بطريق "الخنقة "أو طريق "الحاجب "وهي تفك عزلة المدينة وتصلها بولاية سيدي بوزيد والقيروان وسليانة كما تصل هذه الطريق ولايات الشمال الغربي بولايات الساحل .

فمتى تسرّع الوزارة في إجراءات القيام بهذه الأشغال بالطريق المذكورة آنفا وفك عزلة متساكني معتمدية سبيبة؟

والسلام

إجابة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **محمد أمين المباركي .**

المرجع مكتوبكم عدد و 1151-0001-13-2024- الموجه إلينا بتاريخ 6 ماي .2024

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **محمد أمين المباركي** يطلب من خلاله التسريع في إنجاز أشغال على الطريق الجهوية رقم 85 بسبيبة من ولاية القصرين .

وجوابا، يشرفني إفادتكم أن أشغال تهيئة الطريق الجهوية رقم 85 من النقطة الكيلومترية 0 إلى النقطة الكيلومترية 5 تندرج ضمن برنامج سد الثغرات القسط عدد 7 من الصفقة المتضمنة تهيئة خمسة (5) كيلومتر من الطرقات مع إنجاز منشأة مائية على مستوى وادي الحطب .ونظرا لعدم قدرة المقاولة على الإلتزام بتعهداتها وإتمام الأشغال المتفق عليها في الآجال التعاقدية، تم فسخ الصفقة بتاريخ 12 جانفي 2024 وعلى إثر ذلك تم الإعلان عن طلب عروض جديد بتاريخ 28فيفري 2024 لاستكمال بقية الأشغال، وتم فتح العروض الفنية بتاريخ 2 أفريل 2024 ، ويتم حاليا انتظار مصادقة الممول على تقرير فرز العروض الفنية .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع :سؤال كتابي الى السيدة وزيرة التجهيز والاسكان عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

سيدة الوزيرة، تعتبر معتمدية القلعة الصغرى من المعتمديات المهددة بالفيضانات حيث أصبحت هذه المسألة تمثل وبشكل كبير هاجسا وقلقا لدى المواطنين خصوصا المتساكنين المحاذين للنقاط المصنفة زرقاء بالمدينة .

كما نلفت انتباهكم سيدة الوزيرة أن وزارة التربية بصدد بناء معهد ثانوي جديد باذي المنطقة مهددة بمياه الأمطار والفيضانات وهذا يستوجب تدخل استثنائي وعاجل من وزارتكم قبل انتهاء أشغال بناء المعهد والتي من المنتظر نهايتها خلال أشهر قليلة وقبل العودة المدرسية المقبلة .

وعليه نسألكم سيدة الوزيرة :

- متى تتم المصادقة النهائية على دراسة حماية مدينة القلعة الصغرى من الفيضانات؟

-متى ستتدخل الوزارة لحماية *مدينة* القلعة الصغرى من الفيضانات؟

-متى يتم التدخل العاجل لتهيئة محيط المعهد الثانوي الجديد *بالقلعة* الصغرى من أجل حماية التلاميذ من خطر الفيضانات ؟

-متى يتم تدخل الوزارة لتبليط وادي لاية بمعتمدية القلعة الصغرى؟

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **محمود العامري**

المرجع: مكتوبكم عدد و -2024-13-0001-1151 الموجه إلينا بتاريخ 6 ماي 2024

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **محمود العامري**، يطلب من خلاله التدخل لحماية مدينة القلعة الصغرى من الفيضانات .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أن دراسة حماية مدينة القلعة الصغرى من الفيضانات بلغت نسبة تقدم بـ 95% ، وحالما يتم إنهاؤها سيقع برمجة إنجاز الأشغال بداية من المخطط القادم .كما أنه في إطار برنامج صيانة منشآت الحماية من الفيضانات بالمنطقة، سيتم

التدخل لجهر وتعديل رافد وادي لاية الموجود أسفل المعهد الثانوي الجديد بالقلعة الصغرى لتسهيل السيلان الطبيعي للمياه وتحسين طاقة استيعاب الوادي وتدعيم منشآت استقبال مياه السيلان، علما أن الإشكال بالنسبة لوادي لاية هو بيئي حيث يتواصل سكب المياه المستعملة بالوادي من قبل المتساكنين، وبالتالي فإنه يتجه دعوة بلدية المكان إلى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المخالفين طبقا لأحكام القانون عدد 30 لسنة 2016 المؤرخ في 5 أفريل 2016 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 59 لسنة 2006 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بمخالفة تراتيب حفظ الصحة بالمناطق الراجعة للجماعات المحلية .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع :سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول اسناد رخص النقل الريفي في بعض معتمديات ولاية سليانة .

وبعد، يشكو سكان عمادات معتمدية برقو عمادات معتمدية سليانة الشمالية وعمادات معتمدية سليانة الجنوبية من قلة عدد عربات النقل الريفي مع ان تلك المناطق تزخر بكثافة سكانية مهمة مما أثر سلبا على توفر الخدمات للمتساكنين وقدرتهم على قضاء شؤونهم في ارتياح، فوجود عربة نقل ريفي وحيدة في منطقة عين الحوزة من عمادة القابل سليانة الجنوبية يجعل تنقل المتساكنين صعبا خصوصا أيام السوق الأسبوعية أو التنقل للعلاج وايضا تنقل التلاميذ الى المدارس .وتعيش منطقة زغبة والبراهمية ومثلها منطقة السعادة وكذلك الزوابين نقصا فادحا في عدد عربات النقل الريفي .فتلاميذ منطقة زغبة من عمادة فرنة معتمدية برقو يمثلون نصف تلاميذ مدرسة فرنة ويتكبدون يوميا عناء الوصول الى المدرسة لغياب وسيلة نقل عمومية ' او حتى خاصة .كما تشكو منطقة بن زكري من معتمدية سليانة الشمالية من الاقتصار على خط واحد للنقل الريفي وانعدامها تماما في عمادة الجوى منطقة الطويبية رغم وجود عديد الطلبات من قبل المتساكنين .

فماهي الإجراءات التي يتوجب اتخاذها لتوفير عربات النقل الريفي وفك عزلة المتساكنين؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة" بسمة الهمامي "عن دائرة سليانة- برقو

ملخص السؤال :

- **"حول اسناد رخص النقل الريفي في بعض معتمديات ولاية سليانة ."**

نص الإجابة :

بخصوص إسناد رخص النقل الريفي بالمناطق الريفية، فقد تولت وزارة النقل منذ شهر جويلية 2020 إيقاف عملية إسناد رخص النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص وذلك تبعا للتحوير الترابي للمناطق البلدية طبقا للأمر الحكومي عدد 601 لسنة 2016 مؤرخ في 26 ماي 2016يتعلق بإحداث بلديات جديدة بولايات بن عروس ومنوبة وبنزرت ونابل وزغوان وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والقصرين وسيدي بوزيد والقيروان وسوسة والمهدية وصفاقس وقفصة وقبلي وقابس ومدنين وتطاوين وكذلك الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 مؤرخ في 26 ماي 2016 يتعلق بتحوير الحدود الترابية لبعض البلديات .

كما تجدر الإشارة إلى أنه يتم حاليا على إثر صدور الأمر عدد 581 المؤرخ في 07 سبتمبر 2023 المتعلق بتنظيم النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص على الطرقات ضبط خطوط التاكسي الجماعي من قبل اللجنة الاستشارية الجهوية للنقل وسيتم لاحقا الإعلان عن دورة لإسناد رخص جديدة للنقل الجماعي وباقي القطاعات الأخرى حسب الأولوية وذلك لغاية فك العزلة عن المتساكنين .

السؤال الكتابي

للنائبة زينة جيب الله

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة،

ما هو مآل ملف الاعتمادات المفوّضة لدى وزارتكم؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي

للنائبة " زينب جيب الله "عن دائرة زغوان الزريبة

ملخص السؤال :

- **"حول طلب تسوية وضعية الأعوان المؤجرين على حساب الاعتمادات المفوضة ."**

نص الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية:

1/ العدد الجملي للعملة

-عدد العملة المرخص فيه بقانون المالية: 3300 خطة .

-عدد العملة المباشرين: 2952 عاملا،

ويتوزعون على النحو التالي :

- **حسب السن:**

-دون 45 سنة 845 عاملا،

-بين 46 سنة و62 سنة 1365 عاملا،

-الذين تجاوزوا سن 62: 742 عاملا،

- **حسب مراكز العمل:**

-المصالح الجهوية (الولايات والمعتمديات): 807 عاملا

-المصالح الأمنية (الأمن والحرس): 2145 عاملا

2/الإطار الترتيبي:

نص المنشور الوزاري عدد 01 المؤرخ في 12 فيفري 2020 على إجراءات وشروط انتداب وضوابط تعويض الأعوان المؤجرين على حساب الاعتمادات المفوضة بوزارة الداخلية، كما أسند صلاحية

انتدابهم الى لجان جهوية يترأسها الكاتب العام للولاية في حدود الخطط المرخص فيها لكل ولاية .

واعتبارا لخصوصية المهام الموكولة لهذا الصنف من العملة وحساسية مراكز عمل ما يقارب 72.66 % منهم بالوحدات الأمنية على غرار أقاليم ومناطق وثكنات ومراكز الأمن والحرس الوطنيين، فضلا على مساهمتهم في العناية بالمقرات الإدارية في المجالات الأنفة الذكر حفاظا على نظافة المرافق الأمنية وتيسيرا لإسداء الخدمات للمواطنين في أفضل الظروف، كما أنّ هذه الفئة من العملة يتم توزيعهم لتدعيم وتسيير مصالح جميع الهياكل التابعة لوزارة الداخلية من ولايات ومعتمديات وغيرها للقيام بأعمال التنظيف والحراسة والجنانة.

وبالتالي فإنّ وزارة الداخلية بصدد التنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة المنكبة على معالجة هذا الملف ولوضع آليات وصيغ لتسوية هذه الوضعية وإنهاء العمل الهش لهذه الفئة من العملة .

السؤال الكتابي الأول

للنائب فيصل الصغير

الموضوع: حول إعادة صيانة مركز الأمن بقلعة الأندلس .

تحية وبعد،

نظرا لما يقدمه مركز الامن بقلعة الاندلس من مجهودات ومن خدمات للمواطنين والتصدي لمظاهر العنف ومكافحة الجريمة وضمان الاستقرار بالمعتمدية الا أن ظروف العمل بهذا المركز صعبة وصعبة جدا نظرا لقدم البناية وتهرئها وخاصة في فصل الشتاء وعند نزول الامطار

وعملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أتقدم بسؤال كتابي لسيادتكم .

السؤال :

متى سيتم إعادة تهيئة مركز الامن بقلعة الاندلس وتطويره وتنظيم خدماته الموجهة للمواطنين ولما لا يكون مركز نموذجي نظرا لارتفاع عدد سكان معتمدية قلعة الاندلس ولكثرة الخدمات به؟

وفي انتظار ما ستشيرون به

تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب فيصل الصغير "

عن دائرة قلعة الأندلس-سيدي ثابت

ملخص السؤال :

- **"حول إعادة صيانة مركز الأمن الوطني بقلعة الأندلس ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

في إطار حصر حاجيات الوحدات الأمنية من إعادة التهيئة والترميم، يتم التنسيق بين هياكل الوزارة المعنية حاليا لضبط الاحتياجات في الغرض من ترميم وطلاء لجدران الوحدة الأمنية المشار إليها .

تجدر الإشارة إلى أنه جاري التنسيق في الوقت الراهن بين السلط الجهوية والسلط الأمنية المنتصبة بالجهة للنظر في مدى إمكانية نقلة مركز الأمن الوطني بقلعة الأندلس من مقره الحالي إلى مقر الشرطة البيئية المجاور له باعتباره شاغرا وغير مستعمل حاليا بعد أن تم إيقاف نشاط الهيكل المذكور .

وتتابع مصالح وزارة الداخلية المركزية تطور الموضوع أول بأول ضمانا لتلبية الخدمات الإدارية والعدلية في أحسن الظروف .

السؤال الكتابي الثاني

للنائب فيصل الصغير

الموضوع :الوضع الامني بمعتمدية قلعة الأندلس .

تحية وبعد،

نظرا لارتفاع حالات التسيب السرقة، ظاهرة الشغب بالدرجات النارية في الطريق العمومي وامام المدارس الإعدادية والثانوية ومظاهر العنف إضافة لانتشار ظاهرة المخدرات في كافة الأوساط والفئات العمرية وما تخلفه من مشاكل بمختلف أنواعها بمعتمدية قلعة الاندلس ورغم المجهودات الا انها تبقى منقوصة وغير فعالة نظرا لقلة الموارد البشرية بمركز الامن بقلعة الاندلس ولقلة الموارد اللوجستية خاصة لعدم امتلاك سيارة إدارية (سيارة في حالة عطب منذ مدة طويلة) .

وعملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أتقدم بالأسئلة الكتابية التالية

-متى سيتم تعزيز مركز الامن بقلعة الاندلس بموارد بشرية؟

-متى سيتم تعزيز مركز الامن بقلعة الاندلس بسيارة إدارية؟

-لماذا لا يقوم مركز الأمن بقلعة الاندلس بالاستمرار نظرا لارتفاع عدد سكان المعتمدية بعد التوسع الترابي وارتفاع عدد السكان ونسبة المشاكل ليلا خاصة وأن أقرب مركز استمرار يبعد 30 قرابة كلم على مقر المعتمدية؟

وفي انتظار ما ستشيرون به

تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" فيصل الصغير "

عن دائرة قلعة الأندلس-سيدي ثابت

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 17 ماي 2024حول الوضع الأمني بمعتمدية قلعة الأندلس، والذي تفرعت عنه عدد 03 أسئلة فرعية كالآتي :

ملخص السؤال الفرعي رقم :1

- **"حول تعزيز مركز الأمن الوطني بقلعة الأندلس بموارد بشرية ."**

نص الإجابة :

يعتبر التعداد البشري الحالي لمركز الأمن الوطني بقلعة الأندلس كافيا لحاجياته من دورية نهارية وليلية ومختلف الأعمال الإدارية، كما أنه يتم تدعيم الوحدة الأمنية المذكورة بصفة ذاتية من قبل المنطقة

بدوريات فرقة الطريق العمومي وفرقة الشرطة العدلية وفرقة شرطة النجدة للقيام بحملات أمنية هادفة لفرض الاستقرار الأمني والحد من الجريمة .

وتبقى وزارة الداخلية مستعدة كعادتها كلما اقتضت الضرورة لتدعيم الوحدة المذكورة وغيرها من الوحدات الأمنية بمختلف الموارد البشرية الضرورية لمردودية أفضل للعمل الإداري والأمني ضمانا لنجاعة المرفق العام الأمني بهذه الجهة وغيرها من الجهات الساحلية والداخلية والحدودية .

ملخص السؤال الفرعي رقم 2

- **"حول تعزيز مركز الأمن الوطني بقلعة الأندلس بسيارة إدارية ."**

نص الإجابة :

تتمتع الوحدة الأمنية المذكورة بسيارة من نوع" فيات "كوبو " المسندة لها منذ سنة 2020 وتعتبر حالتها متوسطة.

وقد تمت إحالة كل حاجيات إقليم الأمن الوطني بأريانة والتي ترجع له بالنظر الوحدة المذكورة من وسائل نقل لسنة 2024 على المصالح المعنية بالوزارة والتي هي الآن بصدد درس كل الحاجيات للنظر في تدعيم الوحدات الأمنية بالسيارات بناء على الأولوية في الاحتياجات وحال توفرها .

وتبقى مصالح وزارة الداخلية تتابع مدى جاهزية الوحدة الأمنية المذكورة كغيرها من الوحدات الأمنية من شرطة وحرس وطنيين حفاظا على النجاعة في إسداء الخدمات الإدارية والأمنية وتعزيزها بالموارد البشرية واللوجستية عند الاقتضاء

ملخص السؤال الفرعي رقم 3

- **"حول طلب تغيير صبغة مركز الأمن الوطني بقلعة الأندلس إلى مركز استمرار ."**

نص الإجابة :

يُعتبر مؤشر الجريمة بجهة قلعة الأندلس الراجعة بالنظر إلى مركز الامن الوطني بقلعة الاندلس منخفضا باعتبار أنه لم يسجل خلال 04 أشهر الأولى من سنة 2024 سوى عدد 19 محضر عدلي بمركز الاستمرار العدلي بأريانة المدينة أغلبها في مجال العنف.

وعليه، تقدر مصالح وزارة الداخلية أن هذا المعدل ضعيفا ولا يرتقي كمؤشر قوي لإحداث مركز استمرار عدلي في الغرض .

وتبقى وزارة الداخلية تتابع تطور نسق الجريمة بأنواعها ولا تستبعد النظر بكل جدية في المقترح المذكور حالما اقتضت الضرورة الأمنية ذلك .

السؤال الكتابي الثالث

للنائب فيصل الصغير

الموضوع :حول تقييم الفترة السابقة فترة عمل المجلس **البلدي** للأداء البلدي بمعتمدية قلعة الأندلس ومعتمدية **سيدي** ثابت وخاصة فيما يخص التجاوزات .

تحية وبعد،

في إطار الاهتمام بالشأن العام والجهوي خاصة بمعتمدتي قلعة الأندلس وسيدي ثابت وما لحظ بعد حل المجالس البلدية وحركة الكتاب العامين بهتين المعتمديتين من تحسن للأداء والخدمات المقدمة للمواطنين الى جانب ارتفاع مداخيل البلدية خلال هذه الفترة مقارنة بالقترة السابقة

الا ان انهم اصطدموا بعديد الإشكاليات من طرف المواطنين نتيجة للسياسات والتصرفات الفردية الخاطئة من قبل المجلس البلدي المنحل على غرار رخص البناء وغيرها من المشاكل الأخرى

وفي إطار العمل الرقابي لأعضاء مجلس النواب حسب دستور 25 جويلية 2022 وعملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أتقدم بالأسئلة التالية .

-هل تم تقييم عمل المجلس البلدي بكل من معتمدية قلعة الاندلس وسيدي ثابت؟

-هل تم حصر كل التجاوزات المرتكبة خلال تلك الفترة؟

-كيف تعاملت وزارة الداخلية بشأن هذا الموضوع؟

وفي انتظار ما ستشيرون به

تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب فيصل الصغير "عن دائرة قلعة الأندلس سيدي ثابت

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 11 مارس 2024حول تقييم الفترة السابقة) فترة عمل المجلس البلدي للأداء البلدي بمعتمدية قلعة الأندلس ومعتمدية سيدي ثابت وخاصة فيما يخص التجاوزات، والذي تفرعت عنه **عدد** 03 **أسئلة** فرعية كالأتي :

ملخص السؤال الفرعي رقم :1

- **"حول تقييم عمل المجلس البلدي بكل من معتمدية قلعة الأندلس وسيدي ثابت ."**

نص الإجابة :

قامت مصالح وزارة الداخلية بعد حل المجالس البلدية بتفعيل آلية التقييم والمتابعة لمختلف أوجه العمل البلدي وذلك بإحداث فرق لمتابعة ومرافقة العمل البلدي على المستوى المركزي وتوجيهها في زيارات متابعة ميدانية لمختلف بلديات الجمهورية لمتابعة جملة من المحاور أهمها وضعية البنايات البلدية سير المصالح البلدية، وأمثلة التهيئة العمرانية التجهيزات والأملاك الوضع البيئي، الأرصفة والطرقات المساحات الخضراء .

وقد شمل هذا الإجراء عدد 06 بلديات من مجموع سبعة بلديات تابعة لولاية أريانة منها بلديتي سيدي ثابت وقلعة الأندلس، حيث تم خلال الزيارات الميدانية رفع جملة من الإخلالات وتحرير تقارير تأليفية اشتملت على اقتراحات لتحسين الأداء والرفع من جودة الخدمات البلدية وتقريبها من المواطن مع متابعة تنفيذها ضمانا لخدمة الصالح العام .

ملخص السؤال الفرعي رقم 2

- **"حول حصر كل التجاوزات المرتكبة خلال تلك الفترة ."**

نص الإجابة :

يتطلب حصر كل التجاوزات المرتكبة بالبلديات طيلة السنوات الخمس الماضية من قبل المجالس البلدية المنحلة إجراء أعمال تفقد عام إداري ومالي وهو عمل يتطلب تسخير إمكانيات مادية وبشرية كبيرة تفوق الإمكانيات المتوفرة حاليا على ذمة أجهزة الرقابة المركزية والجهوية التابعة لوزارة الداخلية .

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن أعمال المجالس البلدية المنحلة كانت في تلك الفترة مشمولة بعديد المهام الرقابية التي كانت تنجزها مصالح التفقد التابعة للوزارة المكلفة بالشؤون المحلية آنذاك، كما أنها كانت تخضع الأعمال رقابية تقوم بها خلايا مراقبة التصرف بالولايات تحت إشراف السادة الولاة والتي تم تدعيم صلاحياتها بعد حل المجالس البلدية بناء على تعليمات السيد وزير الداخلية المتعلقة بتفعيل الدور الرقابي لخلايا مراقبة التصرف ودوائر الشؤون البلدية.

وتبقى مصالح الرقابة والتفقد لوزارة الداخلية تراقب مدى تطور العمل البلدي ومدى تطابقه مع الشرعية القانونية ولن تتهاون الوزارة بكافة هياكلها عن تطبيق القانون ضد كل المخالفين مهما كانت صفتهم .

ملخص السؤال الفرعي رقم 3

- **"حول تعامل وزارة الداخلية في الموضوع ."**

نص الإجابة :

تجدر الإشارة إلى أن ولاية أريانة قد قامت خلال السنوات الخمس الماضية بإجراء جملة من أعمال التفقد والتدقيق والمتابعة ببلديتي سيدي ثابت وقلعة الأندلس عن طريق خلية مراقبة التصرف بولاية أريانة.

وقد تعلقت هذه المهام بجملة من المحاور أهمها ملف إسناد رخص بناء خلافا للتراتيب القانونية بالنسبة لبلدية قلعة الأندلس بتاريخ 29 أفريل 2022 وملف سوء التصرف في الملك البلدي والتواطؤ في الاستيلاء على ملك الدولة الخاص بالنسبة لبلدية سيدي ثابت بتاريخ 30 ماي 2022.

هذا، ولازالت وزارة الداخلية تتابع عن قرب مآل هذه الأعمال للتأكد من مدى تطابقها مع القوانين والتراتيب الجاري بها العمل.

السؤال الكتابي

للنائب محمد اليحياوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي.

لماذا تأخرت الوزارة في إصدار الأنظمة الأساسية لسلك العمد، رغم التعهدات السابقة أثناء مناقشة الميزانية إضافة إلى تحسين ظروفهم المادية؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" محمد اليحياوي

"عن دائرة طبرقة - عين دراهم

ملخص السؤال :

- **"حول مشروع النظام الأساسي للعمد ."**

نص الإجابة :

تولت وزارة الداخلية صياغة مشروع أمر يتعلق بالعمد يحتوي على عدد 26 فصل ويتضمن عدد 06 أبواب موزعة أساسا حول المشمولات التسمية، الحقوق والواجبات وعناصر التأجير.

يهدف مشروع الأمر إلى مزيد إحكام تنظيم خطة العمدة ضمن رؤية شاملة تراعي مكانتها التاريخية في التنظيم الإداري التونسي اعتبارا للدور الموكول للعمد كحلقة الوصل الأولى بين المواطن والدولة من ناحية وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات والتحولات الدستورية والقانونية والمؤسساتية التي شهدتها مختلف الهياكل والمؤسسات المعنية بإدارة الشأن المحلي من ناحية أخرى .

هذا وقد تم تضمين مشروع الأمر المذكور ضمن جدول أعمال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 02 فيفري 2024 بقصر الحكومة بالقصبة، وقد تمت المصادقة على المشروع برمته دون تحفظات وهو الآن بصدد استكمال مختلف مراحل ختمه ونشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

السؤال الكتابي

للنائبة نورة الشبراك

الموضوع :سؤال كتابي حول إحكام التصرف في الفضلات المنزلية والمشابهة لها وفواضل البناء من طرف البلديات .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

تحية وبعد،

في إطار الحرص على إحكام التصرف في الفواضل المنزلية والمشابهة لها وفواضل البناء، ونظرا لما تشهده عديد المناطق من ظواهر مخلة بالصحة العامة وبحماية المدن حيث يتم تركيز الحاويات بأماكن غير مناسبة على غرار مداخل المدن والطرقات الرئيسية والساحات إلى جانب تعمد أصحاب مذاج الدواجن العشوائية إلقاء الفواضل بالحاويات المعدة للفضلات المنزلية والمشابهة لها إلى جانب تفاقم ظاهرة الإلقاء العشوائي لفواضل البناء .

لذا يشرفني السيد وزير الداخلية أن أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

•هل بالإمكان التفضل بإعطاء الإذن للبلديات بوضع الحاويات المخصصة لوضع الفضلات المنزلية والمشابهة لها بأماكن مناسبة بعيدا عن مداخل المدن والطرقات الرئيسية والحرص على تنظيف محيط تلك الحاويات تفاديا لأي مظهر مخل بالصحة العامة وبحماية الفضاء العام وجماليته؟

•ما هو برنامج الوزارة للتصدي لظاهرة إلقاء فواضل الدواجن بالحاويات المعدة للفضلات المنزلية والمشابهة لها والحرص على تطبيق الإجراءات القانونية في خصوص تنظيم هذا القطاع؟

•هل من الممكن إيجاد حلول لفواضل البناء وذلك بتخصيص مصبات للغرض والتشجيع على بعث مشاريع لرسكلة تلك الفواضل من طرف الباعثين الشبان والمستثمرين وجعلها مصدر ثروة وخلق فرص شغل للعاطلين عن العمل؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة" نورة الشبراك "عن دائرة قربة

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 26 أفريل 2024حول إحكام التصرف في الفضلات المنزلية والمشابهة لها وفواضل البناء من طرف البلديات، والذي تفرعت عنه عدد 03 أسئلة فرعية كالآتي :

ملخص السؤال الفرعي رقم 1

- **"حول الإذن للبلديات بوضع حاويات الفضلات المنزلية والمشابهة بأماكن بعيدة عن مداخل المدن والطرقات الرئيسية مع الحرص على تنظيف محيط تلك الحاويات ".**

نص الإجابة :

تم بتاريخ 13 ماي 2024 استحثاث بلديات الجهة إلى مزيد دعم مجهودات النظافة والعناية بالبيئة من خلال تشخيص الوضع البيئي للوقوف على النقاط السوداء من ذلك الحرص على انتظام دوريات رفع الفضلات المنزلية وتعهد محيط الحاويات من طرف عملة البلدية واحترام التوقيت المحدد لذلك .

ملخص السؤال الفرعي رقم 2

- **"حول برنامج وزارة الداخلية للتصدي لظاهرة القاء فواضل الدواجن بالحاويات المعدة للفضلات المنزلية والمشابهة لها ".**

نص الإجابة :

نظرا لعدم وجود مصب خاص لفواضل المداجن التي تمثل مصدر تلوث كبير للمحيط بالجهة نظرا لدماء الذبح والأحشاء وما تفرزه من روائح كريهة حيث يتم منع القاء هذا النوع من الفواضل بمراكز تحويل النفايات التابعة له وبالتالي يتم التخلص منها في مجاري الأودية أو ردمها بالأراضي الفلاحية.

وللحد من ظاهرة الإلقاء العشوائي لهذه النوعية من النفايات تم دعوة بلديات الجهة بالتنسيق مع المصالح الأمنية إلى تكثيف المراقبة واتخاذ الإجراءات الردعية الضرورية ضد المخالفين والمتجاوزين.

ملخص السؤال الفرعي رقم 3

- **" حول إيجاد حلول لفواضل البناء وذلك بتخصيص مصبات للغرض والتشجيع على بعث مشاريع لرسكلتها من طرف الباعثين الشبان والمستثمرين ".**

نص الإجابة :

في إطار إيجاد الحلول الملائمة لضمان التصرف الناجع في نفايات الهدم والبناء والأتربة، تم بتاريخ 13 ماي 2024 دعوة بلديات الجهة إلى عقد اتفاقية مع الشركات المختصة في رسكلة نفايات الهدم والبناء والأتربة وتخصيص مصبات للغرض حفاظا على النظام العام الجمالي للمدينة .

السؤال الكتابي

للنائب مختار عبد المولى

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن

أحيل إليكم أسئلة كتابية،

الموضوع: احداث منطقة سياحية في عين الكردي من معتمدية رمادة، ودعم قطاع السياحة في المنطقة .

السيد المحترم، تعتبر السياحة الصحراوية أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية لأنها تزخر بعدة مقومات كالمعالم الأثرية والتاريخية الموقع الجيولوجي والتضاريسي، الموقع الفلكي التنوع البيولوجي السكون والهدوء التراث التقاليد .ممّا يجعل المنطقة متميزة منفردة .

إلا أن جذب السياح المحليين والاجانب إلى الجهة يتطلب عزم الوزارة وتخطيط مستقبلي ناجح وتطوير السياحة بالجهة يتطلب سياسات واستراتيجيات تعمل جادة على إنشاء البنية التحتية مثل مطار ومسالك سياحية وعبر خلق مناطق سياحية غير مستهلكة وذات قيمة مضافة باعتبار الطابع الاستراتيجي لقطاع السياحة وانصهاره في صميم التنمية المستدامة ودور الصناعات التقليدية كمحرك الاستثمار نظرا لأهمية منتوجاته ذات القيمة العالية وخصوصياته الثقافية والتراثية .

ورغم التحسّن الملحوظ في نسق توافد السياح على ولاية تطاوين لا سيما في السنتين الأخيرتين وتطور الحركة الاقتصادية نسبيا في القطاعات المرتبطه بالنشاط السياحي، إلا أنّ هذا القطاع يتطلب المزيد من الجهد خاصة في ما يتعلق بتطوير آليات والطرق التعاطي مع السوق السياحية وتعصير منظومة جذب السياح والاستفادة بطريقة أكثر جدوى واقتصادية .

السؤال الاول :لما لا يتم إدراج مسالك سياحية جديدة تضمن تقديم منتوج سياحي جديد وجاذب وتزخر معتمدية رمادة والذهيبة بعديد المناطق التي يمكن استغلالها سياحيا نظرا لتنوع التضاريس والمشاهد والمنتوج الثقافي؟

السؤال الثاني :متى سيتم احداث منطقة سياحية في عين الكردي من معتمدية رمادة نظرا لما تنفرد به من تنوع جغرافي حيث يجتمع المسلك الجبلي ومصادر المياه الطبيعية والكثبان الرملية والواحة والمواقع الأثرية والمواقع لحفريات جوراسية ، هذا بالإضافة إلى مسالك الرالي وكافة أنواع الرياضات خاصة مع توفر مناخ طبيعي ملائم للتخييم بالصحراء، ولدفع قطاع السياحة الصحراوية والواحية وهو ما يستدعي مزيد بذل الجهود والعمل بالتعاون جميع المتداخلين ولمزيد تطوير الجذب السياحي وبالإعلان منطقة عين الكردي منطقة سياحية سيتيح للشباب خلق فرص جديدة للاستثمار والولوج إلى السوق والانخراط في مشاريع سياحية .علما وأن المجلس الجهوي ليس لديه مانع إذ تقدمت وزارة السياحة بطلب مساحة كافية لإحداث المنطقة السياحية .

السؤال الثالث :ماهي خطة الوزارة لتثمين الموروث الثقافي والحضاري في النسيج اليدوي والحياكة وهل للوزارة برنامج لدعم المرأة الريفية في الرمادة والذهيبة وتمكينها من دورات تكوينية في مجال الصناعات التقليدية للحفاظ على الطابع التقليدي التي تمتاز به المنطقة .ويمكنها من الولوج الى السوق .

السؤال الرابع :ماهي الأسباب التي تحول دون إعلان بلدية رمادة وبلدية الذهيبة كبلديات سياحية حتى تكون تدخلات الصندوق في إعانة البلديات السياحية لدعم عملها في مجال النظافة والتطهير .

فائق التقدير والاحترام

والسلام .

إجابة السيد وزير السياحة

الموضوع: حول السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم السيد مختار عبد المولى .

المرجع: مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 08 مارس 2024

المصاحيب: مذكرة .

تبعا لمراسلتكم المشار إليها أعلاه والمتضمنة لسؤال كتابي تقدم به النائب المحترم السيد مختار عبد المولى أتشرف بأن أحيل عليكم طي هذا إجابة الوزارة حول السؤال المذكور .

فالرجاء التفضل بالإذن بإفادة السيد النائب المحترم بالإجابة المصاحبة .

والسلام

الأسئلة الكتابية التي تقدّم بها النائب المحترم السيد مختار عبد المولى حول:

-ادراج مسالك سياحية جديدة .

-احداث منطقة سياحية في عين الكردي من معتمدية رمادة .

-خطة الوزارة لتثمين الموروث الثقافي والحضاري في النسيج اليدوي والحياكة وهل للوزارة برنامج لدعم المرأة الريفية في الرمادة والذهبية وتمكينها من دورات تكوينية في مجال الصناعات التقليدية .

-ما هي الأسباب التي تحول دون اعلان بلدية رمادة وبلدية الذهيبة كبلديات سياحية .

أتشرف بإفادتكم بالإجابات التالية :

1-بخصوص ادراج مسالك سياحية جديدة:

إن جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 06 جويلية 2023 حول السياحة الصحراوية والواحيّة قد أوصت بمراجعة خارطة المسالك السياحية وإحداث مسالك جديدة .وفي هذا الصدد، تعمل فرق على المستوى الجهوي (المندوبيات الجهوية للسياحة الإدارات الجهوية لوكالات الأسفار والسلط الجهوية والمحلية) لتفعيل هذا القرار ومراجعة خارطة المسالك السياحية وإعادة النظر في تراتيب الرحلات الصحراوية وتوسيع رقعة المسالك وتنويعها .إضافة إلى ذلك فإنّ استراتيجية تنمية السياحة التونسية في أفق 2035 من أبرز أعمدتها هو تنويع المنتوج والعرض السياحي وإرساء السياحة المستدامة وخلق أنشطة ومنتوجات خصوصية ومتميزة على غرار سياحة المغامرات والاكتشاف السياحة الرياضية والميكانيكية، سياحة التظاهرات، سياحة فن الطبخ، السياحة الصحية، السياحة الثقافية...

2- بخصوص احداث منطقة سياحية في عين الكردي من معتمدية رمادة :

إن عملية احداث منطقة سياحية تخضع لعدّة ضوابط وإجراءات إدارية وقانونية وفقا لجداول زمنية معتمدة من طرف الوكالة العقارية السياحية ومرتبطة بتوفر العقارات وإحالة ملكيتها وأيضا للإمكانيات المالية التي يقع تخصيصها لإعداد الدراسات وأشغال التهيئة .

هذا، وستقوم الوكالة العقارية السياحية بالتنسيق مع بلدية رمادة لدراسة الجوانب العقارية والفنية للعقار المقترح لإنجاز منطقة سياحية .

3-بخصوص خطة الوزارة لتثمين الموروث الثقافي والحضاري في النسيج اليدوي والحياكة وهل للوزارة برنامج لدعم المرأة الريفية في الرمادة والذهبية وتمكينها من دورات تكوينية في مجال الصناعات التقليدية :

بخصوص الإجابة عن هذا السؤال، يشرفني أن أحيل عليكم طي هذا نسخة من برنامج الديوان الوطني للصناعات التقليدية في مجال دورة تنمية الكفاءات المهنية بولاية تطاوين لسنة 2024

4-بخصوص الأسباب التي تحول دون اعلان بلدية رمادة وبلدية الذهيبة كبلديات سياحية :

إن إدراج بلدية رمادة وبلدية الذهيبة ضمن قائمة البلديات السياحية المنتفعة بتدخلات صندوق حماية المناطق السياحية يتم بمقتضى أمر يصدر بعد موافقة من السيد وزير الداخلية والسيد وزير السياحة والسيدة وزيرة المالية .

وتقتضي إجراءات إدراج بلدية ضمن قائمة البلديات السياحية المنتفعة بتدخلات الصندوق تقديم ملف عبر التسلسل الإداري للبلدية المعنية مضمنا بموافقة سلطة الإشراف)وزارة الداخلية وذلك على أساس توفر مقومات سياحية دنيا مستغلة أو مبرمج استغلالها وذلك حتى يتسنى تمويل صندوق حماية المناطق السياحية بالموارد التي نص عليها قانون إحداثه (القانون عدد 112 لسنة 1992المؤرخ في 29 ديسمبر 1992 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1993) والمتأتية من 50 % من محصول المعلوم المدفوع من طرف مستغلي النزل المنتصبة بالمناطق السياحية إضافة إلى المساهمات والمساعدات وكل الموارد الأخرى.

برنامج الديوان الوطني للصناعات التقليدية

في مجال دورة تنمية الكفاءات المهنية

بولاية تطاوين لسنة

2024

محتوى البرنامج: تنظيم دورات تأطيرية لفائدة حرفيات معتمديات غمراسن والذهيبة ورمادة

مقر تنظيم الدورة الأولى: غمراسن

محور الدورة :

- ✓ تنمية المؤهلات التقنية والفنية في النسيج الجبلي (كليم مرقوم والتعجيرة)
- ✓ مواصفات الجودة المعتمدة
- ✓ تصميم نماذج لمنتوجات مستحدثة
- ✓ مسالك وترويج المنتوج

مدة الدورة : 30 ساعة موزعة على 5 أيام

المستفيدات : 15 حرفية

الفئة العمريّة: من 20سنة الى 55

مقر تنظيم الدورة الثانية:غمراسن

محور الدورة :

- ✓ تنمية المؤهلات التقنية والفنية في التطريز اليدوي (غرزة الحساب)
- ✓ مواصفات الجودة المعتمدة (المواد الأولية المستعملة من الخيوط و القماش)
- ✓ تصميم نماذج لمنتوجات مستحدثة
- ✓ مسالك وترويج المنتوج

مدة الدورة : 30 ساعة موزعة على 5 أيام

المستفيدات : 15 حرفية

الفئة العمريّة: من 20سنة الى 55

برنامج الدورة الثالثة :

مقر تنظيم الدورة الثالثة: رمادة

محور الدورة :

- ✓ تنمية المؤهلات التقنية والفنية في النسيج البدوي (الفليج والغرارة والحمل)
- ✓ مواصفات الجودة المعتمدة (المواد الأولية والمعدات المستعملة)
- ✓ تصميم نماذج لمنتوجات مستحدثة
- ✓ مسالك وترويج المنتوج

مدة الدورة : 30 ساعة موزعة على 5 أيام

المستفيدات : 15 حرفية

الفئة العمريّة: : من 20سنة الى 55♀

برنامج الدورة الرابعة:

مقر تنظيم الدورة الرابعة: الذهيبة

محور الدورة :

- ✓ تنمية المؤهلات التقنية والفنية في النسيج البدوي (الفليج والغرارة والحمل)
- ✓ مواصفات الجودة المعتمدة (المواد الأولية والمعدات المستعملة)
- ✓ تصميم نماذج لمنتوجات مستحدثة
- ✓ مسالك وترويج المنتوج

مدة الدورة : 30 ساعة موزعة على 5 أيام

المستفيدات : 15 حرفية

الفئة العمريّة: : من 20سنة الى 55

الهياكل المتدخلة في انجاز البرنامج:

الديوان الوطني للصناعات التقليدية

المركز الفني للزربية والحياكة

السؤال الكتابي

للنائب ثابت العابد

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل

إليكم أسئلة كتابية

الموضوع :حول اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية وفقا لمعايير موضوعية منصفة تضمن حسن التصرف في المال العام من جهة وتشجع قطاع الصحافة الوطنية المكتوبة والالكترونية .

بعد الاطلاع على المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلّق بحرية الصحافة والطباعة والنشر وبعد الاطلاع على المنشور عدد 8 لسنة 2016 المؤرخ في 8 أفريل 2016 حول تنظيم اقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية،

أتقدم إلى سيادتكم بسؤالي التالي :

1.المبالغ المخصصة في الميزانية لإقتناء الصحف والمجلات ؟

2. طريقة إقتناء الصحف والمجلات هل هي عن طريق الاشتراكات أم الاقتناء المباشر من الأكشاء ؟

3. لمحة حول الاشتراكات .

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير .

إجابة السيد وزير السياحة

الموضوع: حول السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم السيد ثابت العابد

المرجع: مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 06 ماي 2024.

المصاحيب: مذكرة

تبعا لمراسلتكم المشار إليها أعلاه والمتضمنة لسؤال كتابي تقدم به النائب المحترم السيد ثابت العابد، أتشرف بأن أحيل عليكم طي هذا إجابة الوزارة حول السؤال المذكور .

فالرجاء التفضل بالإذن بإفادة السيد النائب المحترم بالإجابة المصاحبة .

والسلام

السؤال الكتابي الذي تقدّم به النّائب المحترم السيد ثابت العابد حول:

- المبالغ المخصصة في الميزانية لاقتناء الصحف .

-طريقة اقتناء الصحف .

-لمحة حول الاشتراكات .

تبعا للأسئلة التالية الواردة علينا من السيد النائب المحترم أتشرف بإفادتكم بما يلي :

1. المبالغ المخصصة في الميزانية لاقتناء الصحف:

تقدر الاعتمادات المرسمة بميزانية مهمة السياحة لسنة 2024 والمخصصة لاقتناء الصحف والمجلات بـ 15 ألف دينار .وهو نفس المبلغ المعتمد خلال سنة 2023.

2.طريقة اقتناء الصحف:

يتم اقتناء الصحف والمجلات عن طريق الاشتراكات .

3.لمحة حول الاشتراكات:

على غرار ما هو معمول به في الهياكل العمومية، يتمتع إطارات وزارة السياحة بالصحف والمجلات طبقا للمنشور عدد 8 لسنة 2016 مؤرخ في 8 أفريل 2016 حول تنظيم اقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية .

ويشار إلى أنه، وحسب طلبات الإطارات بالوزارة، قد تمّ سنة 2023القيام بعدد 04 اشتراكات بصحف ومجلات يومية وأسبوعية تونسية .وقد تم خلال هذه السنة تجديد نفس الإشتراكات بطلب من الإطارات علما وأنه لم يرد على الوزارة طلبات اشتراك من أي مؤسسة إعلامية تونسية عمومية أو خاصة .

هذا وتبقى الوزارة منفتحة على دعم المشهد الإعلامي ببلادنا ودعم مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والإلكترونية والمسموعة والمرئية الجدية والهادفة ايمانا منها بالدور الهام لهذه المؤسسات الإعلامية في تطوير صورة تونس بالداخل والخارج وهي تعتبرها شريكا فعالا في تنفيذ استراتيجية تنمية السياحة المستدامة واستراتيجية النهوض بقطاع الصناعات التقليدية.

السؤال الكتابي

للنائبة سنياء بن المبروك

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف

بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا:

الموضوع: حول إحداث ملاعب حي بكل من عمادة الكرم الغربي وحي عزيزة عين زغوان .

تحية طيبة وبعد،

في إطار سياسة القرب الاجتماعي التي تنتهجها الدولة تضطلع ملاعب الحي (ملاعب القرب) بدور هام في تعزيز مواهب الشباب وصقل طاقاتهم وتشجيع الممارسة الرياضية داخل الأحياء كمدرسة ترسخ قيم العيش المشترك والتضامن وتحقيق الاندماج الإيجابي داخل المجتمع وأمام افتقار عمادتي الكرم الغربي وعين زغوان (حي عزيزة) لمركز ترفيه.

هل من خطة للوزارة لبعث أو إحداث ملاعب حي بكل من الكرم الغربي (5 ديسمبر) وحي عزيزة من عمادة عين زغوان؟

تقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للنائبة السيدة سنياء بن المبروك بخصوص إحداث ملاعب أحياء بكل من عمادة الكرم الغربي وحي عزيزة عين زغوان

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 17 ماي 2024 والواردة علينا بتاريخ 20ماي 2024 تحت عدد 7232.

وبعد تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائبة بمجلس نواب الشعب **السيدة سنياء بن المبروك** بخصوص مقترح إحداث ملاعب أحياء بكل من عمادة الكرم الغربي وحي عزيزة عين زغوان، يشرفني إفادتكم بأنها مشاريع غير مبرمجة إلا أن الوزارة بصدد التنسيق مع مانحين تونسيين ودوليين من أجل تعبئة الموارد المالية الضرورية لإحداث وتهيئة ملاعب أحياء بمختلف ولايات الجمهورية بصفة مرحلية وفقا لأولويات محلية وقطاعية لتحديد المناطق المستهدفة ونوعية الملاعب (كرة قدم - الكرة الطائرة - كرة يد -كرة سلة ...).

وسيتم دراسة هذه المقترحات إذا كانت هذه الملاعب من ضمن الأولويات الجهوية والمحلية التي سيتم ضبطها بالتنسيق مع المندوبية الجهوية للشباب والرياضة بتونس في حدود الاعتمادات المالية التي سيتم تعبئتها ووفقا لوضوح الوضعية العقارية .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بأسئلة كتابية .

الموضوع: حول وضعية ملعب كرة القدم لدار الشباب منزل شاكر .

المصاحيب: - نسخة من العريضة

-صورة

تحية طيبة،

بعد الجلسة التي انعقدت بمقر الوزارة يوم 30 جانفي 2024 بإشراف وزير الشباب والرياضة وطرح عديد المشاكل في الجهة ومنها ملعب كرة القدم لدار الشباب .ورغم توصية الوزارة بإنهاء هذا الإشكال لكن الوضع بقي كما هو عليه إلى يومنا هذا،

وفي هذا الإطار وصلتنا العديد التشكيات من مواطنين معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس بخصوص وضعية ملعب كرة القدم لدار الشباب منزل شاكر الذي يحتوي من الداخل بجانب العشب الاصطناعي بمسافة تقدّر بـ0.8 م رصيف من الإسمنت حاد وأكثر ارتفاع من العشب بحوالي 8 صم كما يوجد بالجهة اليمنى واليسرى أعمدة من الحديد أعمدة الشباك وأعمدة الإنارة بجانب العشب الاصطناعي مباشرة وعلى مسافة تقدّر بـ1.2 م وحسب استشارتنا للحماية المدنية وللمختصين في التجهيز فقد تبيّن أنّ هذه الأعمدة وهذا الرصيف يمثلون خطرا كبيرا جدا كما تظهره الصور المصاحبة، على مستعملي الملعب في حالة السقوط أو الاصطدام

فكيف تمّت المصادقة على هذه الملاعب؟

ومتى سيتم إصلاح هذه الإخلالات المتواجدة بالملعب الرياضي؟

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للنائب السيد حسن جربوعي بخصوص وضعية ملعب كرة القدم لدار الشباب منزل شاكر .

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 17 ماي 2024 والواردة علينا بتاريخ 20ماي 2024 تحت عدد 7232.

وبعد تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد حسن جربوعي بخصوص وضعية ملعب كرة القدم لدار الشباب منزل شاكر، يشرفني إفادتكم بأن هذا الفضاء الرياضي يندرج ضمن مكونات مشروع إحداث دار الشباب بمنزل شاكر المدرج بميزانية التنمية لوزارة الشباب والرياضة لسنة 2013 بكلفة 643 أد ، وهو مشروع تعهدت به المصالح الفنية للإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بصفاقس وبلدية منزل شاكر من حيث إعداد الدراسات الفنية ومتابعة الأشغال بالإضافة إلى أن الدراسات الفنية مصادق عليها من طرف اللجنة الفنية للبنايات المدنية ومن طرف مكتب المراقبة المشرف على المشروع .

كما أن أماكن أعمدة الإنارة التي تم تركيزها بالملعب من تصميم المهندس المستشار قسط الكهرباء في نطاق الإعتماد المرصود وبهدف تلافي التجاوزات المالية مما انجر عنه عدم اعتماد الاعمدة المتشابكة Poteaux FRFوعدم تركيز شباك واقية .

وفي هذا الإطار فإن مصالحنا المختصة بصدد التنسيق مع مصالحنا الجهوية قصد رفع هذه التحفظات ضمانا لسلامة رواد الملعب من ذلك أن المندوبية الجهوية للشباب والرياضة بصفاقس بصدد الإعلان عن استشارة لاقتناء وتركيز أغلفة واقية "لهاته الأعمدة والشباك للملعب .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فيصل الصغيّر

الموضوع: حول نوادي الشباب الريفي بمعتمدية قلعة الاندلس وسيدي ثابت.

تحية وبعد،

في إطار الاهتمام بالشأن العام بمعتمدية قلعة الاندلس وسيدي ثابت خاصة في قطاع الشباب والرياضة وما يعانيه هذا القطاع وهذه الفئة من مشاكل في التكوين والتأطير وفي بناء الشخصية ليكون شباب فاعل في المستقبل، ونظرا لتطور رغبات الشباب المستقبلية الا ان نوادي الشباب الريفية لا تفي بحاجة ومتطلبات شبابنا اليوم.

ومن هذا المنطلق عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالسؤال التالي .

- متى سيتم تطوير نادي الشباب الريفي بشرفش من معتمدية سيدي ثابت لتكون دار شباب تفي بحاجة شباب المنطقة ولما لا ان تكون دار شباب من الجيل الثاني؟

- متى سيتم تطوير نادي الشباب الريفي بقنطرة بنزرت من معتمدية قلعة الاندلس لتكون دار شباب تفي بحاجة شباب المنطقة ولما لا أن تكون دار شباب من الجيل الثاني؟

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للنائب السيد فيصل الصغير بخصوص نوادي الشباب الريفي بقلعة الأندلس وسيدي ثابت .

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 17 ماي 2024 والواردة علينا بتاريخ 20ماي 2024 تحت عدد 7232.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب **السيد فيصل الصغير** بخصوص تحويل كل من نادي الشباب الريفي بشرفش من معتمدية سيدي ثابت ونادي الشباب الريفي بقنطرة بنزرت من معتمدية قلعة الأندلس إلى دور شباب، يشرفني إفادتكم بما يلي :

في إطار النهوض بمنظومة التنشيط بالوسط الريفي وما تتضمنه استراتيجية قطاع الشباب 2023-2035 في مختلف محاورها الهادفة إلى مزيد تقريب خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي للفئات المستهدفة بالوسطين الحضري والريفي بكامل تراب الجمهورية، تم إعداد خطة وطنية لتحويل 30 نادي شباب إلى دار شباب من بينها نادي الشباب شرفش عن ولاية أريانة كما تم تفويض إعتماد مالي قدرة 30 ألف دينار لاقتناء التجهيزات اللازمة للمؤسسة بعنوان سنة 2024،

أما فيما يخص نادي الشباب قنطرة بنزرت، وبعد مراجعة المندوبية الجهوية للشباب والرياضة بأريانة حول وضعية النادي تمت إفادتنا بأن الفضاء لا يستجيب لشروط إحداث دار شباب، خاصة من حيث ضيق المساحة.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أحمد السعيداني

عملا بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن اتقدم اليكم بالسؤال الكتابي التالي :

الموضوع: تذكير حول تسوية وضعية عدد من المتعاقدين سابقاً مع المركز الوطني لسجل المؤسسات.

تحية وطنية وبعد،

وحيث أن السجل الوطني للمؤسسات الذي تم احداثه بمقتضى القانون عدد 52 لسنة 2018 والمؤرخ في 29 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات تعاقد مع مجموعة من الأعوان والإطارات الذين ساهموا في الإنطلاقة الفعلية للمؤسسة الوطنية وحيث أن تم تسويفهم ومماطلتهم بخصوص انتدابهم وحيث أن الشعار المرفوع اليوم يتمركز في القضاء على كافة أشكال التشغيل الهش وحيث أن مجملهم من العائلات محدودة الدخل .هل ستأذنون لمصالحكم لتسوية وضعياتهم.

المصاحيب :

*مستخرج من مقرر تعيين جماعي

*مطلب تسوية وضعية أرسل إلى السيد رئيس الجمهورية

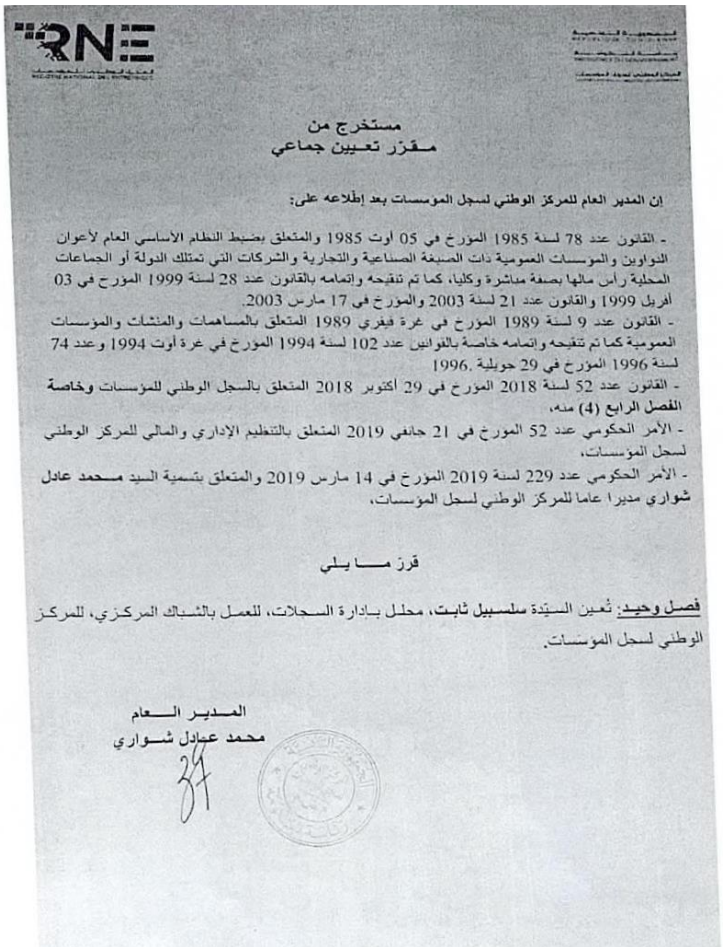

مستخرج من
مقرّر تعيين جماعي

إن المدير العام للمركز الوطني لسجل المؤسسات بعد إطلاعه على:

- القانون عدد 78 لسنة 1985 المؤرخ في 05 أوت 1985 والمتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان النواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعات المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا، كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 28 لسنة 1999 المؤرخ في 03 أفريل 1999 والقانون عدد 21 لسنة 2003 والمؤرخ في 17 مارس 2003.
- القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في غرة فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية كما تم تنقيحه وإتمامه خاصة بالقوانين عدد 102 لسنة 1994 المؤرخ في غرة أوت 1994 وعدد 74 لسنة 1996 المؤرخ في 29 جويلية 1996.
- القانون عدد 52 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات **وخاصة الفصل الرابع (4)** منه،
- الأمر الحكومي عدد 52 المؤرخ في 21 جانفي 2019 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للمركز الوطني لسجل المؤسسات،
- الأمر الحكومي عدد 229 لسنة 2019 المؤرخ في 14 مارس 2019 والمتعلق بتسمية السيد **محمد عادل شواري** مديرا عاما للمركز الوطني لسجل المؤسسات،

قرر مـــا يـلي

<u>فصل وحيد</u>: تُعين السيّدة **سلسبيل ثابت**، محلل بإدارة السجلات، للعمل بالشباك المركزي، للمركز الوطني لسجل المؤسسات.

المـديـر الـــعام
محمد عادل شـــواري

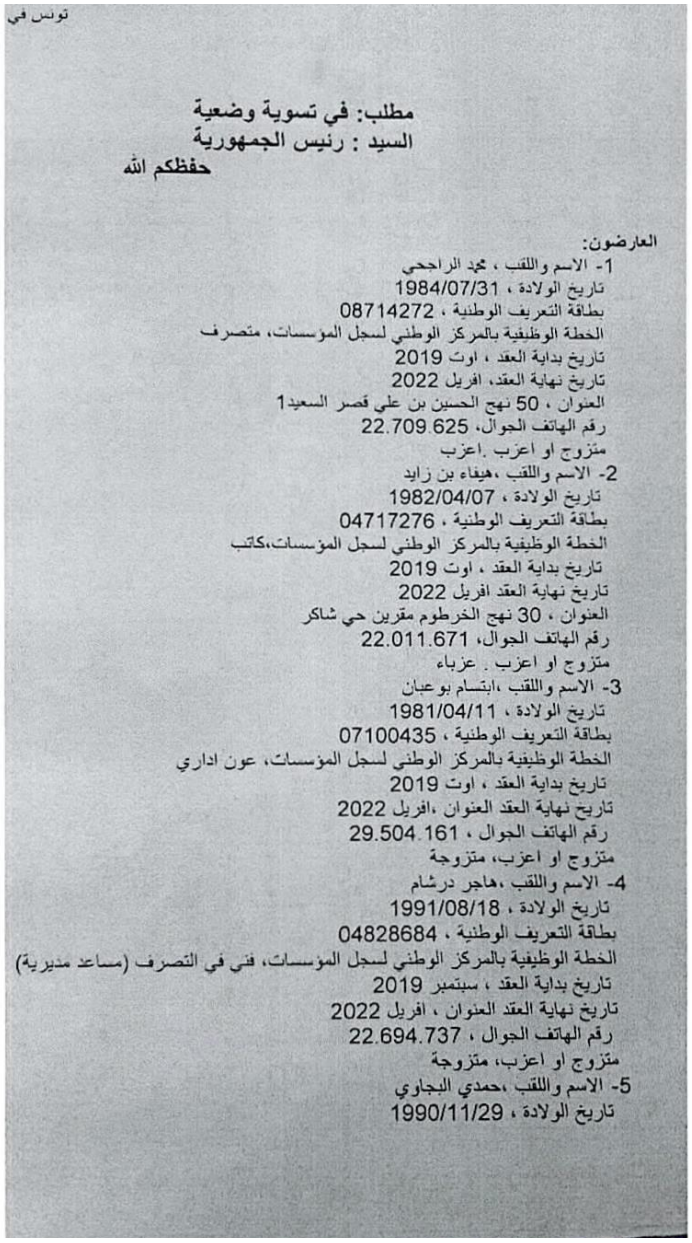

تونس في

مطلب: في تسوية وضعية
السيد : رئيس الجمهورية
حفظكم الله

العارضون:

1- الاسم واللقب ، محمد الراجحي
تاريخ الولادة ، 1984/07/31
بطاقة التعريف الوطنية ، 08714272
الخطة الوظيفية بالمركز الوطني لسجل المؤسسات، متصرف
تاريخ بداية العقد ، اوت 2019
تاريخ نهاية العقد، افريل 2022
العنوان ، 50 نهج الحسين بن علي قصر السعيد1
رقم الهاتف الجوال، 22.709.625
متزوج او اعزب .اعزب

2- الاسم واللقب ،هيفاء بن زايد
تاريخ الولادة ، 1982/04/07
بطاقة التعريف الوطنية ، 04717276
الخطة الوظيفية بالمركز الوطني لسجل المؤسسات،كاتب
تاريخ بداية العقد ، اوت 2019
تاريخ نهاية العقد افريل 2022
العنوان ، 30 نهج الخرطوم مقرين حي شاكر
رقم الهاتف الجوال، 22.011.671
متزوج او اعزب . عزباء

3- الاسم واللقب ،ابتسام بوعبان
تاريخ الولادة ، 1981/04/11
بطاقة التعريف الوطنية ، 07100435
الخطة الوظيفية بالمركز الوطني لسجل المؤسسات، عون اداري
تاريخ بداية العقد ، اوت 2019
تاريخ نهاية العقد العنوان ،افريل 2022
رقم الهاتف الجوال ، 29.504.161
متزوج او اعزب، متزوجة

4- الاسم واللقب ،هاجر درشام
تاريخ الولادة ، 1991/08/18
بطاقة التعريف الوطنية ، 04828684
الخطة الوظيفية بالمركز الوطني لسجل المؤسسات، فني في التصرف (مساعد مديرية)
تاريخ بداية العقد ، سبتمبر 2019
تاريخ نهاية العقد العنوان ، افريل 2022
رقم الهاتف الجوال ، 22.694.737
متزوج او اعزب، متزوجة

5- الاسم واللقب ،حمدي البجاوي
تاريخ الولادة ، 1990/11/29

بطاقة التعريف الوطنية ، 07449869
الخطة الوظيفية بالمركز الوطني لسجل المؤسسات، عون اداري
تاريخ بداية العقد ، نوفمبر 2019
تاريخ نهاية العقد العنوان ،افريل 2022
رقم الهاتف الجوال ، 22.947.667
متزوج او اعزب، اعزب
6- الاسم واللقب ،ازر المقدولي
تاريخ الولادة ، 1986/05/26
بطاقة التعريف الوطنية ، 08722853
الخطة الوظيفية بالمركز الوطني لسجل المؤسسات، كاتب
تاريخ بداية العقد ، اوت 2019
تاريخ نهاية العقد العنوان ،افريل 2022
رقم الهاتف الجوال ، 27.814.414
متزوج او اعزب، متزوج
7- الاسم واللقب ،سلسبيل ثابت
تاريخ الولادة ، 1987/01/08
بطاقة التعريف الوطنية ، 08946110
الخطة الوظيفية بالمركز الوطني لسجل المؤسسات، محلل
تاريخ بداية العقد ، اوت 2019
تاريخ نهاية العقد العنوان ،افريل 2022
رقم الهاتف الجوال ، 22.578554
متزوج او اعزب، عزباء
8- الاسم واللقب ، عبد الستار رجب
تاريخ الولادة ، 1995/10/28
بطاقة التعريف الوطنية ، 11392300
الخطة الوظيفية بالمركز الوطني لسجل المؤسسات، متصرف
تاريخ بداية العقد ، نوفمبر 2019
تاريخ نهاية العقد ماي 2022
العنوان ، نهج مصعب ابن عمير العالية بنزرت
رقم الهاتف الجوال ، 28.088.935
متزوج او اعزب، اعزب
9- الاسم واللقب ، نسرين بن جميع
تاريخ الولادة ، 1993/03/31
بطاقة التعريف الوطنية ، 05492456
الخطة الوظيفية بالمركز الوطني لسجل المؤسسات، متصرف
تاريخ بداية العقد ، نوفمبر 2019
تاريخ نهاية العقد ماي 2022
العنوان ، 8 نهج القصور قرطاج
رقم الهاتف الجوال ، 99.721.560
متزوج او اعزب، عزباء
10- الاسم واللقب ، وفاء جابري
تاريخ الولادة ، 1989/02/23
بطاقة التعريف الوطنية ، 04809425
الخطة الوظيفية بالمركز الوطني لسجل المؤسسات، متصرف
تاريخ بداية العقد ، نوفمبر 2019
تاريخ نهاية العقد العنوان ، ماي 2022
رقم الهاتف الجوال ، 54.060.307

متزوج او اعزب، متزوجة
11- الاسم واللقب ، رفيق الصالحي
تاريخ الولادة ، 031984/01
بطاقة التعريف الوطنية ، 04578410
الخطة الوظيفية بالمركز الوطني لسجل المؤسسات، متصرف
تاريخ بداية العقد ، نوفمبر 2019
تاريخ نهاية العقد العنوان ، ماي 2022
رقم الهاتف الجوال ، 20.674.453
متزوج او اعزب، اعزب
12- الاسم واللقب ،اسكندر الغربي
تاريخ الولادة ، 1991/10/23
بطاقة التعريف الوطنية ،04829278
الخطة الوظيفية بالمركز الوطني لسجل المؤسسات، متصرف
تاريخ بداية العقد ، نوفمبر 2019
تاريخ نهاية العقد العنوان ، ماي 2022
رقم الهاتف الجوال ، 22.430.421
متزوج او اعزب، اعزب
13- الاسم واللقب ، امينة بنحسن
تاريخ الولادة ، 1993/10/10
بطاقة التعريف الوطنية ، 11035806
الخطة الوظيفية بالمركز الوطني لسجل المؤسسات، متصرف
تاريخ بداية العقد ، نوفمبر2019
تاريخ نهاية العقد العنوان ، ماي 2022
رقم الهاتف الجوال ، 55.841.877
متزوج او اعزب، عزباء
14- الاسم واللقب ، عبد العزيز الحاج احمد
تاريخ الولادة ، 1968/06/16
بطاقة التعريف الوطنية ، 04610945
الخطة الوظيفية بالمركز الوطني لسجل المؤسسات، سائق
تاريخ بداية العقد ، افريل 2019
تاريخ نهاية العقد العنوان ، افريل 2022
رقم الهاتف الجوال ، 23.486.625
متزوج او اعزب، متزوج

15- الاسم واللقب ، برهان الصفاقسي
تاريخ الولادة ، 1985/09/14
بطاقة التعريف الوطنية ، 07362663
الخطة الوظيفية بالمركز الوطني لسجل المؤسسات، سائق
تاريخ بداية العقد ، اوت 2019
تاريخ نهاية العقد العنوان ، اوت 2021
رقم الهاتف الجوال ، 58.203.881
متزوج او اعزب، متزوج

تحية طيبة،
سيدي الرئيس ،
حيث أننا تعاقدنا مع المركز الوطني لسجل المؤسسات لمدة محددة كما ورد تفصيلها أعلاه.

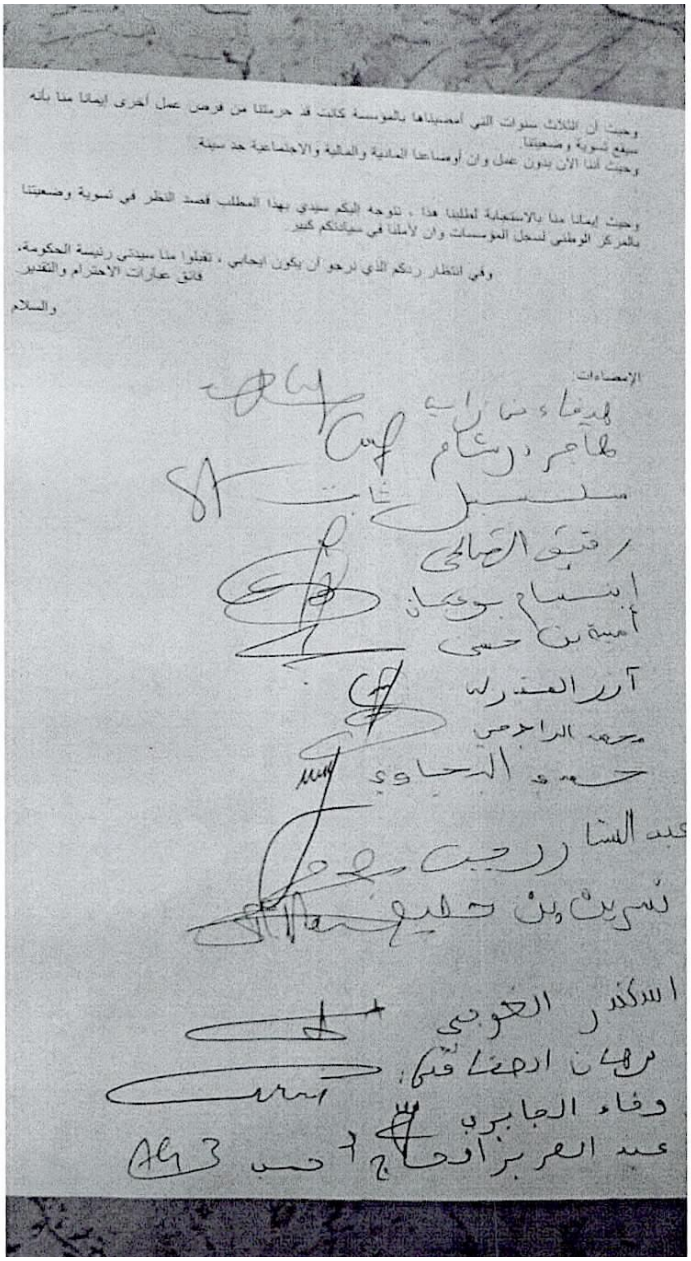

وحيث أن الثلاث سنوات التي أمضيناها بالمؤسسة كانت قد حرمتنا من فرص عمل أخرى إيمانا منا بأنه سيقع تسوية وضعيتنا.
وحيث أننا الآن بدون عمل وأن أوضاعنا المادية والمالية والاجتماعية حد سيئة.

وحيث إيمانا منا بالاستجابة لمطلبنا هذا ، نتوجه إليكم سيدي بهذا المطلب قصد النظر في تسوية وضعيتنا بالمركز الوطني لسجل المؤسسات وان لأملنا في سياستكم كبير.

وفي انتظار ردكم الذي نرجو ان يكون إيجابي ، تقبلوا منا سيدتي رئيسة الحكومة، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

الإمضاءات:

هدى شارابي
طاهر وشام
سلسبيل ثابت
رقية الصالحي
إبتسام بوحان
أميمة بن حسن
آدر العدرلي
محمد الراجحي
حمدة الرحاوي
عبد الستار رجب
نسرين بن حليمة
الاسكندر العوني
مرهان الدهماني
وفاء الجابري
عبد العزيز الفاج حسن

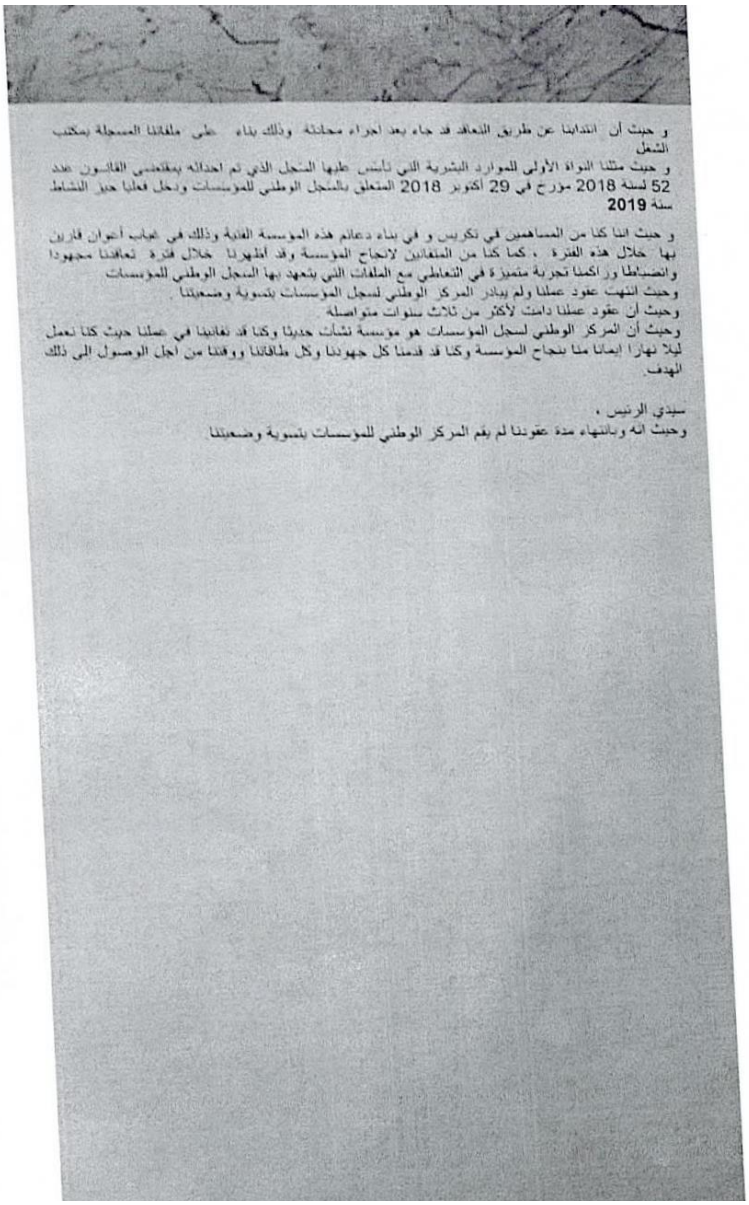

و حيث أن انتدابنا عن طريق التعاقد قد جاء بعد اجراء مسابقة وذلك بناء على ملفاتنا المسجلة بمكتب الشغل

و حيث مثلنا النواة الأولى للموارد البشرية التي تأسس عليها السجل الذي تم احداثه بمقتضى القانون عدد 52 لسنة 2018 مؤرخ في 29 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات ودخل فعليا حيز النشاط سنة 2019

و حيث اننا كنا من المساهمين في تكوينين و في بناء دعائم هذه المؤسسة الفتية وذلك في غياب أعوان قارين بها خلال هذه الفترة ، كما كنا من المتفانين لانجاح المؤسسة وقد أظهرنا خلال فترة تعاقدنا مجهودا وانضباطا وراكمنا تجربة متميزة في التعاطي مع الملفات التي يتعهد بها السجل الوطني للمؤسسات

وحيث انتهت عقود عملنا ولم يبادر المركز الوطني لسجل المؤسسات بتسوية وضعيتنا

وحيث أن عقود عملنا دامت لأكثر من ثلاث سنوات متواصلة

وحيث أن المركز الوطني لسجل المؤسسات هو مؤسسة نشأت حديثا وكنا قد تفانينا في عملنا حيث كنا نعمل ليلا نهارا ايمانا منا بنجاح المؤسسة وكنا قد قدمنا كل جهودنا وكل طاقاتنا ووقتنا من أجل الوصول الى ذلك الهدف.

سيدي الرئيس ،

وحيث انه وبانتهاء مدة عقودنا لم يقم المركز الوطني للمؤسسات بتسوية وضعيتنا

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد أحمد سعيداني .

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به السيد أحمد سعيداني، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول " تسوية وضعية عدد من المتعاقدين سابقا مع المركز الوطني لسجل المؤسسات"، فالمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمه إلى المعني به .

وتفضلوا، السيد رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير .

إجابة السيد المدير العام للمركز الوطني لسجل المؤسسات

الموضوع: حول مسألة تسوية وضعية عدد من المتعاقدين سابقا مع المركز الوطني لسجل المؤسسات .

المرجع: مكتوبكم عدد ص -2024-01-30-0001870 بتاريخ 09 ماي 2024.

المصاحيب:- مؤيدات خاصة بالمتعاقدين ونتائج المناظرة .

وبعد،

جوابا على مراسلتكم موضوع المرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي للسيد النائب أحمد سعيداني حول العريضة الصادرة عن مجموعة من أعوان كانوا قد تعاقدوا سابقا مع المركز، يشرفني إعلامكم بيانه بما يلي .

حيث ان المركز الوطني لسجل المؤسسات دخل حيز العمل يوم 2019/02/05طبقا للقانون عدد 52 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018، ونظرا لحداثة نشأة المؤسسة وعدم توفر الموارد البشرية لإطلاق العمل ومواصلة المرفق العمومي دون اضطراب فقد قام المركز وبصفة استثنائية بعد انعقاد أول مجلس مؤسسة له يوم 8 أفريل 2019إلى اعتماد صيغة الانتداب المباشر بمقتضى عقود شغل لمدة معينة طبقا لمقتضيات القانون عدد 62 لسنة 1996 المؤرخ في 15 جويلية 1996 المتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة الشغل (وخاصة الفصل 6 منه الذي ينص على إمكانية إبرام عقود شغل لمدة محدّدة عند القيام بالأشغال الأولى لتركيز المؤسسة) ولمقتضيات الأمر عدد 567لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 المتعلق بضبط شروط وصيغ الانتداب المباشر بالمنشآت والمؤسسات العمومية .

وقد راسل المركز سلطة الاشراف للحصول على الترخيص اللازم لذلك حيث تم ذلك كتابيا الترخيص استثنائيا من قبل وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية برئاسة الحكومة في انتظار تحديد الحاجيات الأولية للموارد البشرية والقيام بمناظرة خارجية لانتداب إطارات وأعوان حسب الحاجيات من حيث العدد والاختصاصات .

وحيث قام المركز أواخر سنة 2019 بالقيام بالتعاقد تدريجيا مع عدد من الإطارات والأعوان بعقود محدودة المدة حسب تطور حاجياته وقتها الى حين تركيز هياكله الإدارية علما وأن كل موظفيه عند الانطلاق في العمل هم من الأعوان الملحقون اختياريا .

علما وأن سنتي 2020 و2021 شهدتا جائحة الكوفيد ولم يتسن للمركز القيام بالمناظرة لإنتداب الأعوان .حيث قام المركز خلال سنة 2022القيام بمناظرة خارجية كانت قد قامت بها مناولة جامعة تونس المنار التي قامت بجميع الإجراءات من منصة التسجيل في المناظرة الى الاختبار الكتابي والشفاهي والاعلان عن النتائج بمراقبة من لجنة المناظرة التابعة للمركز الوطني لسجل المؤسسات دون التدخل فيها .

حيث تم نشر بلاغ الإعلان عن المناظرة وفتح باب قبول الترشحات بتاريخ 16 مارس 2021 وتمت المناظرة بكل مراحلها بواسطة جامعة تونس المنار بكل شفافية واستقلالية ونزاهة وتم التصريح النهائي بالنتائج يوم 21 أكتوبر 2022 ودعوة الناجحين الى الالتحاق بمراكز العمل يوم غرة نوفمبر2022 .

علما وأن الإطارات والاعوان المتعاقدين ممن وردت أسماؤهم في العريضة موضوع مراسلة السيد النائب قد أتيحت لهم فرصة المشاركة في المناظرة وقد نجح منهم البعض وفشل البعض الآخر كما لم يشارك البعض منهم لان الاختصاص المطلوب ليس موضوع شهائدهم .

كما تجدر الإشارة الى أن المتعاقدين مع المركز خلال سنوات 2019- 2020- 2021 بلغ 25 متعاقدا في مختلف الاسلاك الإدارية، وأنه قد تم إنهاء التعاقد مع كل الأعوان خلال شهر ماي بعد الإعلان عن فتح باب الترشح للمناظرة الخارجية وذلك تباعا لكل عون ينتهي عقده .علما أن العقد الأخير مع الاعوان كان لمدة ستة أشهر فقط حيث إن المدة القصوى **لأطول العقود كانت لسنتين ونصف .للإشارة نجح 7 فقط في مناظرة الانتداب من جملة 25 عونا متعاقدا** وإن المركز لا يمكن له أن يقوم بانتداب خلافا للصيغ القانونية وأن كان عدم انتدابهم يعتبر خسارة للمؤسسة نظرا لما اكتسبه البعض منهم من خبرة خاصة من الاعوان والاطارات الذين اشتغلوا في الجانب المهني من السجل على غرار مهمة قبول وفحص ومعالجة الملفات القانونية .

وحيث أن المركز يرى أن عدد ممن ساهموا في تأسيس السجل الوطني للمؤسسات بجهدهم وتفانيهم واجتهادهم اللامتناهي وتضحياتهم خلال الفترة العصيبة التي مر بها السجل خلال السنوات الأولى من التأسيس يستحقون دون أدنى شك مواصلة العمل صلب المؤسسة ويعتبرون خسارة للمؤسسة ولهم أيضا فإنه يجد نفسه أمام واجب احترام القوانين والتراتيب التي تحول دون انتدابهم مباشرة أو إدماجهم .كما تولّى المركز الوطني عرض مقترح لتسوية وضعيّة المعنيين وذلك في إطار مشروع النظام الأساسي الخاص بأعوان المركز الذي يتم حاليا دراسته برئاسة الحكومة ويعتبر في طور متقدّم من الدرس وذلك بإدراج فصل في باب الأحكام الانتقالية يتعلق بتسوية وضعية الأعوان المتعاقدين وتم التنصيص ضمنه على شروط وإجراءات يجب اعتمادها كما تبيّن أنّه ستتم دراسة ملف تسوية وضعية المتعاقدين بالمركز في إطار عام يشمل كافة المتعاقدين بالمؤسسات والمنشآت العمومية وذلك في إطار عرضه على مجلس وزراء للبتّ فيه .

ختاما، تفضلوا سيدي الوزير بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي إلى السيد رئيس الحكومة

تحية طيبة وبعد،

<u>الموضوع</u>: بخصوص المعاليم المشطة والمضرة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة الموظفة من قبل مؤسسة السجل الوطني للمؤسسات ومؤسسة المصادقة الالكترونية وغيرها

حيث لا يخفى عليكم أن مؤسسة السجل الوطني للمؤسسات ليست لها غاية ربحية وهي تسهر على المرفق العمومي حيث كان من المفروض أن تكون خدماته مجانية بالنسبة لدافعي الضرائب أو على الأقل مقابل معاليم غير مشطة لتغطية نفقاتها لا غير. **وخلافا لذلك** نلاحظ كونه تمت سلعنة خدماتها من خلال توظيفها لمعاليم مشطة على المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تعاني من ضغط جبائي قاتل كما اتضح من خلال احصائيات منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي التي صنفت تونس في المرتبة الأولى في مجال الضغط على الجبائي .وإن نسبة 32.5 بالمائة التي وردت بإحصائيات المنظمة لا تعكس واقع الحال بعد سلعنة المرفق العمومي حيث يمكن أن يفوق الضغط الجبائي 50 بالمائة وقد تكون تونس الأولى عالميا بالنظر لتدهور المرفق العمومي.

كما تم إنهاك المؤسسات الصغرى والمتوسطة وابتزازها من خلال النفقات المشطة الناجمة عن المصادقة الالكترونية والتصريح بالاداءات عن بعد حيث يتوجب دفع معاليم وإتاوات لعديد الجهات واقتناء منظومات معلوماتية كان من المفروض أن توضع مجانا على ذمتها من قبل وزارة المالية ولا تصبح موضوع سمسرة وابتزاز من قبل المكاتب الخاصة المتعاونة مع بعض الأعوان العموميين الدين هم بصدد افتعال تغييرات على مستوى تلك المنظومات (بالقيام بتحوير مستمر ودائم ومتواصل لكراسات الشروط) لإجبار المؤسسات على إعادة اقتنائها ...

*وهذا موضوع لربما يفترض فتح تحقيق فيه .

وحيث كان من المفروض أن تقدم كل الخدمات المتعلقة بالسجل الوطني للمؤسسات والتصاريح الجبائية وغيرها مجانا أو مقابل معاليم رمزية ولا أن تتحول الى مصدر تدمير للقدرات التنافسية للمؤسسات وبالأخص المؤسسات الصغرى والمتوسطة .دون حسيب ولا رقيب .

<u>وبالنظر إلى الضرر الحاصل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة</u>

هل تعتزمون التدخل لتصويب الأمور وذلك باتخاذ مثل الإجراءات التالية :

1) عدم اثقال كاهل المؤسسات التي تمر أصلا بصعوبات قاتلة بمعاليم وإتاوات مشطة وبالأخص المتعلقة بالمصادقة الإلكترونية ووضع كل المنظومات المتعلقة بالتصاريح الجبائية والاجتماعية والديوانية وغيرها على ذمة تلكم المؤسسات بصفة مجانية أو بمعلوم رمزي

2) فتح تحقيق بخصوص شبكات الابتزاز التى هى بصدد تغيير المنظومات المعلوماتية بصفة مستمرة لغاية اجبار المؤسسات على إعادة اقتناءها وبصفة مستمرة .

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع :حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد أحمد بنور .

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 10 ماي 2024.

المصاحيب: مذكرة وزارة تكنولوجيات الاتصال

مذكرة المركز الوطني لسجل المؤسسات

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به السيد أحمد بنّور، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة " بخصوص المعاليم الموظفة من قبل مؤسسة السجل الوطني للمؤسسات ومؤسسة المصادقة الإلكترونية "

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمه إلى المعني به .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير .

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: حول السؤال الكتابي الموجّه إلى السيد رئيس الحكومة من النائب السيد أحمد بنّور بخصوص المعاليم الموظفة من قبل مؤسسة المصادقة الالكترونية .

المرجع: إحالتكم عدد 2015 بتاريخ 17 ماي 2024.

تحية وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها أعلاه حول السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيد أحمد بنّور بخصوص المعاليم المشطة والمضرة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة الموظفة من قبل الوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونية نتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية:

- تعتبر الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية ركيزة أساسية في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية في مجال رقمنة الإدارة وتقديم خدمات ذات قيمة مضافة لجميع المتداخلين (الإدارة، المواطن، المؤسسات الخاصة والعمومية .)

- تكمن المهمة الأساسية للوكالة في تأمين المبدلات الالكترونية وضمان مناخ ثقة رقمية لكافة مستعملي شبكة الأنترنات، حيث إنّها توفّر خدمات الثقة الرقمية عن طريق شهادات مصادقة الكترونية لتامين الخدمات بين المؤسسة والإدارة مما يساهم في بناء مناخ تنافسي وشفاف لتحسين الخدمات الإدارية وضمان جودتها .

- مقارنة بالقيمة المضافة للخدمات المسداة فإنّ معلوم الخدمة لا يعتبر مشطا بحيث يمكن التمتع بشهادة مصادقة من صنف DIGIGO للتثبت من هوية المواطن على الخط وتمكينه من إحداث إمضاءات إلكترونية موثوق بها عبر الهواتف الجوالة وذلك بقيمة جمليه قدرها 100 د (ثمن الشهادة: 50 د دون اعتبار القيمة المضافة + ثمن 100 إمضاء بـ50 د).

- فيما يتعلق بشبكات الابتزاز، فإنّ الوكالة ليست على علم بذلك، كما أنها تبقى في انتظار مدها بأكثر توضيحات حتى يتسنى لها التدخل عند الاقتضاء في مجال تخصصها .

والسلام

إجابة الوكالة الوطنية لسجل المؤسسات

الموضوع: حول السؤال الكتابي الموجه الى السيد رئيس الحكومة من النائب أحمد بنور .

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2024-01-30-002144 بتاريخ 20 ماي 2024.

سيدي رئيس الحكومة،

يسعدني أن أمدكم بالجواب على السؤال الكتابي الذي توجه به لسيادتكم النائب بمجلس النواب السيد أحمد بنور .حيث جاء

التساؤل عاما ليشمل عديد الجوانب والإدارات من ضمنهم السجل الوطني للمؤسسات حيث جاء السؤال المتعلق بالسجل حول تسعيرة المعاليم والخدمات وغير ذلك هو من اختصاص الإدارات التي أثيرت بالمراسلة .

لقد جاء القانون عدد 52 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات ليسهل عملية التكوين القانوني للمؤسسات من تجار وشركات ومهنيين وحرفيين وجمعيات وليكون قاعدة بيانات عمومية تكرس مبدأ شفافية المعاملات الاقتصادية ويساهم بذلك في الترفيع من ترقيم تونس في مجال تحسين مناخ الاعمال .

وقد ارتكز القانون على مبدأ التقليص في الإجراءات والحط من كلفة إنشاء وتكوين المؤسسات وقد تجلت هذه الإجراءات فيما يلي :

- اعتماد الترابط البيني مع الإدارات العمومية لتجنيب المواطن من عناء تقديم الوثائق المودعة في إدارة أخرى حيث ألغى السجل الوطني للمؤسسات طلب عديد الوثائق التي صرح بها أو أودعها المواطن في إدارة سابقة على غرار نسخة مطابقة للأصل من الباتيندة أو من سند الملكية أو عقد الكراء
- توحيد الاشهار القانوني بالجريدة الالكترونية للسجل لكل العمليات المتعلقة بالمؤسسات الإعلام الغير سواء للاحتجاج أو المعارضة والتي أصبحت تقوم مقام الإشهار في الرائد الرسمي .حيث أصبح الاشهار حينيا ودون دفع معلوم إضافي بعد أن كانت آجال الاشهار حوالي 15 يوما وكلفة الاشهار لا تقل عن 150 دينارا
- اعتماد نفس معاليم التسجيل والتحيين التي كانت مطبقة بالسجل التجاري سابقا حسب الأمر الحكومي عدد 964 لسنة 2015 مؤرخ في 3 أوت 2015 المتعلق بمعاليم التسجيل بالسجل التجاري والتي بقيت هي ذاتها بالأمر الرئاسي عدد 298 لسنة 2022 المؤرخ في 28 مارس 2022 المتعلق بضبط مقدار المعاليم مقابل الخدمات المسداة من المركز الوطني لسجل المؤسسات وطرق استخلاصها مع إضافة معاليم جديدة اقتضتها طبيعة المهام الجديدة.
- أن معلوم التأسيس للذوات المعنوية هو 50 د وللذوات الطبيعية 20 د يدفع مرة واحدة في حياة المؤسسة وأن معاليم تحيين البيانات هي في حدود 20 د كما **يتمتع المتعامل مع السجل في صورة الإيداع الالكتروني للملف بتخفيض في المعلوم الى النصف**.
- أن معاليم غرامات التأخير والتي تقدر بنصف المعلوم الأصلي عن كل شهر في التأخير بالقيام بما يستوجب هي غرامات جعلت لإستحثاث المؤسسات على القيام بواجبها تجاه السجل فيما يتعلق بتحيين البيانات حيث أن السجل قائم على مبدأ شفافية المعاملات الاقتصادية والقانونية للمؤسسة وأن عدم التحيين هو إخلال يجعل من السجل لا يعكس الواقع القانوني الحقيقي للمؤسسة مما يزيد في هامش المخاطرة للمتعاملين معها من حرفاء ومزودين ومؤسسات مالية وإدارة أو مستثمرين أو متقاضين .
- أن السجل الوطني للمؤسسات بدأ منذ تأسيسه على مبدأ التعامل الالكتروني عن بعد مما يجعل الخدمة متاحة للمستعمل 7/7 أيام و24/24 ساعة حتى لا يتأخر المتعامل معه في آجال قد تدفعه الى دفع غرامات تأخير وهو يستعد حاليا لإطلاق منصته في نسخة ثانية متطورة خلال الربع الأخير من سنة 2024 ستجعل من التعامل معه أسهل وأقل كلفة في الوقت والثمن .

علما وأن السجل الوطني للمؤسسات يهدف الى جانب التأسيس القانوني للأشخاص الطبيعيين وإكساب الشخصية المعنوية للشركات عبر ترسيم عقودهم التأسيسية والتحيينات المتعلقة بها، الى تجميع المعلومات والبيانات والوثائق المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين والمعنويين والترتيبات القانونية الناشطين في المجال الاقتصادي وبالجمعيات لحفظها ووضعها على ذمة العموم هياكل الدولة المعنية بها سواء للإشهار والمعارضة أو للإعلام بالوضعية القانونية والمالية للمؤسسة .

وقد تم إرساء السجل الوطني للمؤسسات لمعاضدة مجهود الدولة في الحد من التهرب الضريبي ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عبر وضع عديد الإجراءات من ذلك إشهار الوضعية الجبائية للمؤسسات والتشطيب على سجل المؤسسات التي لم تمتثل لواجب التصريح الجبائي لمدة تتجاوز الثلاث سنوات الى جانب تعليق سجل الشركات التي لا تقوم بتحيين بياناتها بصفة دورية طبقا للقانون والى جانب مسك سجل للمستفيد الحقيقي .

وتأتي هذه الإجراءات طبقا لالتزامات تونس تجاه مجموعة العمل المالي GAFI والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمكافحة جريمة غسيل الأموال والتهرب الضريبي وكذلك تجاه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE فيما يتعلق بتبادل المعلومات عند الطلب لأغراض جبائية .

وللتذكير فإن أهم الالتزامات الدولية المحمولة على السجل الوطني للمؤسسات فيما يتعلق بمكافحة جريمة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب أو التهرب الضريبي :

- **مسك وتحيين سجل للمستفيد الحقيقي**: وقد تم إرساء هذا السجل منذ شهر أفريل 2019 وتم إعداد دليل للمستعمل يتعلق بالتصريح أثناء التأسيس أو التحيين للشركات .
- **وجوبية إشهار الوضعية الجبائية للمؤسسات** (شخص طبيعي أو معنوي) التي تجاوزت مدة إغفالها الجبائي 12 شهرا متتاليا مع التشطيب على هذه الأخيرة إذا وصلت مدة الاغفال الى 36 شهرا حيث تم الشروع في تطبيق هذا الاجراء بعد إرساء الترابط البيني الحيني بين السجل والإدارة العامة للجباية خلال شهر نوفمبر 2019.
- **واجب الامتثال في الترسيم بالسجل وتحيين البيانات وإيداع العقود في الآجال** القانونية يعد عدم الترسيم أو تحيين البيانات أو عدم إيداع العقود من المخالفات لقانون السجل الوطني للمؤسسات .مع العلم **أن 54 % من الشركات المرسمة بالسجل لم تقم بأي تحيين لفترة تساوي أو تفوق 3 سنوات** وهذا يعد مخالفة في القانون وفي نفس الوقت يرفع من نسبة المخاطرة في مع الشركات التونسية حيث تعتبر هذه شركات في مجال تقييم المخاطر من مجموعة العمل المالي GAFI شركات وهمية أو نائمة ذات مخاطرة عالية في مجال التهرب الضريبي أو تبييض الأموال وعلى الدول أخذ القرارات والإجراءات الضرورية للحد من وجودها. ولتفادي هذا الموقف قام السجل الوطني للمؤسسات بفترتي إعفاء من غرامات التأخير للمتخلفين عن التأسيس أو التحيين رغم أن السجل دخل حيز العمل في فيفري 2019.

وتقبلوا، سيدي رئيس الحكومة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع: حول النظر في إمكانية إدراج بلدية منزل شاكر للانخراط في مشروع دور الخدمات الرقمية .

المصاحيب: مراسلة من السيد الكاتب العام لبلدية منزل شاكر موجهة إلى السيد الكاتب العام للحكومة بتاريخ 18 أفريل 2024.

تحية طيبة،

تبعا لما ورد في إجابتكم التي تنص على ضمان تكافؤ الفرص والسعي إلى التحسين من جودة الخدمات العمومية ومزيد تقريبها من المواطن وفي إطار مواكبة برنامج الحوكة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية GOVTECH، وباعتبار أن بلدية منزل شاكر تدرس منذ مدة إمكانية إنشاء دار خدمات نظرا لغياب بعض المرافق العمومية الأساسية، إلا أنه وبطريقة غير متعمدة من طرف بلدية منزل شاكر تمّ السهو عن تقديم الترشح للانخراط في التجربة المذكورة في الآجال المحدّدة .

فهل بالإمكان وبصفة استثنائية إمكانية النظر في إدراج بلدية منزل شاكر في مشروع دور الخدمات الرقمية؟

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد حسن جربوعي .

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 20 ماي 2024.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به السيد حسن جربوعي، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول إمكانية انخراط بلدية منزل شاكر في مشروع دور الخدمات الرقمية .

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمه إلى المعني به .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير .

السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم السيد حسن جربوعي

الموضوع: حول إحداث دار خدمات رقمية بمعتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس

الإجابة

عملا على الرفع من جودة الخدمات العموميّة ومزيد تقريبها من المواطنين، شرعت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية منذ سنة 2009 في إرساء تجربة جديدة لإسداء الخدمات لفائدة المواطنين أطلق عليها" دار الخدمات الإدارية .ويهدف مشروع دور الخدمات إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية وذلك من خلال إحداث فضاءات قارة أو متنقلة لتقديم خدمات إدارية مجمعة وذات أولوية بالنسبة للمواطنين ترجع بالنظر إلى الهياكل العمومية التالية : الديوان الوطني للبريد، الشركة التونسية للكهرباء والغاز الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل شركة اتصالات تونس، القباضات المالية والبلديات .

وقد تم إلى غاية هذا التاريخ إحداث أكثر من 70 دار خدمات تغطي حاليا 23 ولاية وأكثر من 100 معتمدية بنسبة تغطية جغرافيّة للخدمات الإدارية تقارب 67 %حاليًا مقابل 45% سنة 2016وتشمل ولاية صفاقس دور خدمات إدارية متعدد الشبابيك بمعتمدية بئر علي بن خليفة تسدي خدمات كل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعي، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الصندوق الوطني للتأمين على المرض .

وفي إطار السعي إلى مزيد تطوير المشروع وتجاوز مختلف الإشكاليات المتعلقة بتنفيذه خاصة فيما يتعلق بعدم القدرة على توفير الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة في ظل تقييد الانتدابات، تم الانطلاق خلال سنة 2022 في وضع توجه استراتيجي جديد للمشروع يتمثل في ضمان التكامل مع مساري اللامركزية من خلال خدمات القرب والتحوّل الرقمي للإدارة (من خلال دعم الإدماج الرقمي) وذلك من خلال **التوجه حصريا نحو إحداث صنف جديد" دور الخدمات الرقمية بالبلديات "** والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني .

هذا وسيتم خلال الفترة 2023-2025 إحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات في إطار برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية Govtech الممول في إطار قرض من قبل البنك الدولي والذي تشرف على تنفيذه وزارة تكنولوجيات الاتصال .

وسعيا لضمان الشفافية في اختيار البلديات التي ستنخرط في هذه التجربة، أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ غرّة ديسمبر 2022 عن بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة ومراكز الولايات والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي .2023 كما تم على مستوى مختلف الولايات تنظيم اجتماعات تحت إشراف السادة الولاة بحضور رؤساء البلديات الراجعين إليهم بالنظر والمنسقين الجهويين للمشروع المعينين على مستوى كل ولاية بهدف تقديم المشروع وتحسيسهم حول ضرورة تقديم ترشحاتهم .

وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها **62 ترشحا** تم القيام بعملية تقييمها على مرحلتين كالتالي :

- **تقييم أولي** بالاعتماد على جملة من الشروط الشكلية والإجرائية (إعداد ملف ترشح كامل مع احترام الآجال وطرق الإيداع) والجغرافية (نسبة تغطية إدارية لا تتجاوز 40% وعدد سكان لا يقل عن 10 آلاف ساكن) واللوجستية والعقارية (توفير مقر مهيّأ داخل مقر البلدية أو بجانبه وتوفير الإطارات اللازمة وتوفر الربط الشبكي) **أفضى إلى اختيار 40 بلدية** .

- **تقييم نهائي** تمثل في تقييم الجوانب التنظيمية واللوجستية والتقنية والبشرية والعقارية على ضوء زيارات ميدانية من قبل المنسّقين الجهويين للمشروع وبالاعتماد على قائمة مفصلة لمعايير التقييم **بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائية تتضمن 30 بلدية** .

في هذا الإطار، وفيما يتعلّق ببلدية منزل شاكر من ولاية صفاقس موضوع السؤال الكتابي، فإن البلدية المذكورة لم تتقدّم بترشح للانخراط في التجربة المذكورة ولم يتم التوصل سوى بطلب ترشح وحيد عن ولاية صفاقس يتمثل في بلدية عقارب تم قبوله ضمن القائمة النهائية المتضمنة لـ 30 بلدية .

هذا وتجدر الإشارة أنه في إطار النظر في إمكانية ادراج بلدية منزل شاكر ضمن قائمة الانتظار، في صورة عدم استيفاء بلدية من البلديات المقبولة لتعهداتها، تم التنسيق مع الكاتب العام للبلدية حول توفر الشروط الأساسية لإحداث دار خدمات رقمية المتمثلة في توفير مقر مهيّأ داخل البلدية أو بجانبها، توفير مخاطبين وحيدين يتم اختيارهم من بين أعوان البلدية لإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وتوفير الربط الشبكي، تمت افادتنا بأن المقر يتطلب تهيئة هذا الى جانب عدم توفر أعوان لوضعهم على ذمة المشروع .

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع: أسئلة كتابية حول الأولويات التشريعية لوزارتكم .

تحية وبعد

عملا بالفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتوجه إلى جنابكم بالأسئلة التالية :

في إطار تطوير التشريعات في كل المجالات حتى تكون معبرة عن تطلعات الشعب التونسي بحيث تقطع مع التشريعات والمفاهيم البائدة التي لم تعد صالحة للاستعمال وبهدف الانسجام مع روح 25 جويلية :

3- كم عدد مشاريع القوانين التي تم احالتها من قبل وزارتكم على أنظار مجلس نواب الشعب؟

4- ماهي الأولويات التشريعية لوزارتكم في المرحلة القادمة؟ وماهي الآجال المحتملة لإحالتها على انظار مجلس نواب الشعب لمناقشتها والمصادقة عليها؟

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

الموضوع: بخصوص سؤال كتابي:

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000-0001775 بتاريخ 30 ماي 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المتعلّق بالسؤال الكتابي الذي تقدم به السيد النائب عبد السلام الدحماني الوارد علينا بتاريخ 5جوان2024، أتشرف بإفادتكم أنّه منذ تولينا الإشراف على مقاليد وزارة الشؤون الدينية، وفي إطار ضبط الأهداف الاستراتيجية للوزارة أولينا مُراجعة النّصوص القانونية والترتيبية والتنظيمية المتعلّقة بتطوير مختلف الجوانب المتصلة بالشأن الديني أهمية بالغة، و تتولّى اللّجان التي خصصناها للغرض النظر في جملة من التشريعات التي سيتم إحالتها على أنظار مجلسكم الموقر في الإبان، ونذكر من بينها على سبيل الذكر لا الحصر :

- مراجعة الإطار القانوني المتعلق بإحداث المعالم الدينية عبر صياغة مشروع كراس شروط النجاعة الطاقية والحرارية الخاص بالمعالم الدينية في إطار تنفيذ البرنامج الوطني للاقتصاد في الطاقة،

- مراجعة منظومة التشريعات المتعلّقة بمجالي الحج والعمرة من أجل رفع مستوى الخدمات وتوفير أفضل وسائل الرعاية لحجيجنا الميامين والمعتمرين،

- مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالقائمين على الشأن الديني وخاصة الإطارات المسجدية منهم بالتوازي مع مراجعة قانون المساجد .

هذا، وتعلم الجناب أنّنا توليّنا إصدار مجموعة من النصوص الترتيبية تتعلّق خاصة بتنظيم عمل الكتاتيب، وكذلك تسمية ممثلي وزارة الشؤون الدينية بالمجالس الجهوية، مع ضبط تركيبة وسير أعمال اللجان الجهوية المكلّفة باختيار المترشحين للخطط المسجديّة .

أفدناكم بهذا، بناء على طلبكم .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول المشاريع المبرمجة بوزارتكم .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

في إطار متابعة المشاريع التي تشرف عليها وزارتكم نطلب منكم مدنا بـ:

- قائمة في المشاريع المبرمجة في كل ولايات الجمهورية ولاية بولاية مع إدراج تكلفة المشاريع؟

- تكلفة المشاريع التي برمجة على امتداد 5 سنوات الأخيرة ولاية بولاية؟

- قائمة في المشاريع المعطلة ولاية بولاية وماهي تكلفة المشاريع المعطلة بصفة خاصة؟

- وماهي الإجراءات التي ستتخذونها*لدفع* المشاريع المبرمجة التي تشرف عليها وزارتكم؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي.

المرجع :مراسلتكم عدد ص 2024-26-3000-0001587 بتاريخ 21ماي2024 .

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي حول متابعة المشاريع التي تشرف عليها الوزارة، طرحه النائب المحترم السيد محمد علي فنيرة .

وتبعا لذلك أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور .

والسلام

إجابة وزارة الشؤون الاجتماعية

عن سؤال كتابي طرحه النائب المحترم السيد محمد علي فنيرة

نص السؤال:

الموضوع: حول المشاريع المبرمجة بوزارتكم .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

في إطار متابعة المشاريع التي تشرف عليها وزارتكم نطلب منكم مدنا بـ:

- قائمة في المشاريع المبرمجة في كل ولايات الجمهورية ولاية بولاية مع إدراج تكلفة المشاريع؟
- تكلفة المشاريع التي برمجة على امتداد 5 سنوات الأخيرة ولاية بولاية؟
- قائمة في المشاريع المعطلة ولاية بولاية وماهي تكلفة المشاريع المعطلة بصفة خاصة؟
- وماهي الإجراءات التي ستتخذونها *لدفع* المشاريع المبرمجة التي تشرف عليها وزارتكم؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير

الإجابة:

فيما يلي قائمة تتضمن المشاريع المبرمجة في كل ولايات الجمهورية ولاية بولاية والمشاريع التي تمت برمجتها على امتداد 5 سنوات الأخيرة ولاية بولاية وبعض المشاريع التي كانت معطلة وتمت حلحلتها، وتكلفة مختلف تلك المشاريع:

جدول متابعة المشاريع الخاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية

الولاية	بيان المشروع	سنة الترسيم	جهة التمويل	الكلفة (أد)	نسبة الإنجاز
تونس	بناء وحدة محلية لتفقدية الشغل والمصالحة بالحرايرية	2018	ميزانية الدولة	300	في مرحلة الدراسات
	توسعة الإدارة الجهوية بتونس	2019	ميزانية الدولة	726	أشغال منجزة 100 %
	مشروع تهيئة مركز الرعاية الاجتماعية الأمان بالزهروني	2022	ميزانية الدولة	1 076	تم إبرام الصفقة (ماي 2024) في انتظار انطلاق الأشغال،
	تهيئة الشبكة الكهربائية لمركز الدفاع والإدماج الإجتماعي بالملاسين		ميزانية الدولة		من المنتظر انطلاق الاشغال خلال ضهر جوان
أريانة	مشروع تهيئة وتوسيع المركز الاجتماعي والتربوي السند بسيدي ثابت	2017	ميزانية الدولة	1 723	تم فسخ الصفقة بتاريخ 10 نوفمبر 2023 بعد تقدم الأشغال بنسبة تفوق 80%، بصدد إتمام الإجراءات القانونية للتحوز بالفضاءات المنجزة ليتسنى تعيين مقاول جديد وإتمام بقية الأشغال .
	تركيز الطاقة البديلة بمركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بسكرة	2021	ميزانية الدولة	40	تم اختيار المقاول، إشكال على مستوى مصادقة مصالح الشركة التونسية للكهرباء والغاز على ملف الإنجاز بسبب ديون متخلدة للمركز وهو ما يحول دون رفع العداد الكهرباء وتركيز عداد خاص بالطاقة البديلة وتسعى مصالحنا لتوفير الاعتماد المطلوب،

	بناء وحدة محلية لتفقدية الشغل برواد	2023	ميزانية الدولة	400	مشروع في مرحلة الدراسات
	بناء سور بالمركز الاجتماعي والتربوي"السند"بسيدي ثابت	2024	ميزانية الدولة	1 150	مشروع في مرحلة الدراسات
منوبة	مشروع بناء مقر المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية	2018	ميزانية الدولة	25 000	مشروع مبرمج إنجازه بالمركب الجامعي بمنوبة، تم إعداد الدراسات الفنية وبصدد الإعلان عن طلب العروض عبر منظومة الشراء العمومي على خط (آخر أجل لتقديم العروض 24 جوان 2024).
	تهيئة وتوسيع المركز الاجتماعي لملاحظة الأطفال بمنوبة	2021	ميزانية الدولة	1 530	مشروع في مرحلة الدراسات
	مشروع تهيئة المطبخ وبيت الرضاعة بالمعهد الوطني لرعاية الطفولة	2022	ميزانية الدولة	850	في مرحلة إعداد ملف طلب العروض
بنزرت	تهيئة وتوسيع قسم النهوض الاجتماعي ببنزرت	2018	ميزانية الدولة	1 080	نسبة تقدم الأشغال 90 %
	بناء مقر الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي ومقر الوحدة المحلية لتفقدية الشغل والمصالحة بمنزل جميل	2017	ميزانية الدولة	600+ 207	مشروع في مرحلة القبول الوقتي
نابل	توسعة مقر قسم النهوض الاجتماعي بنابل وبناء الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بنابل	2017	ميزانية الدولة	770	تم القبول الوقتي للمشروع موفى سنة 2021
	توسعة مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي	2022	ميزانية الدولة	660	مشروع في مرحلة الدراسات
جندوبة	تهيئة وتوسعة قسم تفقدية الشغل والمصالحة بجندوبة	2018	ميزانية الدولة	727	تم القبول الوقتي للمشروع بتاريخ 26 نوفمبر 2021
	مشروع توسعة الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بجندوبة الشمالية	2022	ميزانية الدولة	300	مشروع في مرحلة طلب العروض
باجة	إعداد الدراسات الفنية لمشروع بناء الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بباجة الشمالية	2023	ميزانية الدولة	800	بعد الشروع في إعداد الدراسات تقرر تغيير قطعة الأرض المخصصة للمشروع وذلك لاعتبارات فنية حيث أن طبيعة التربة تتطلب أسس عميقة، كما أنه بصدد تخصيص قطعة أرض جديدة
	إعداد الدراسات الفنية لمشروع بناء الوحدة المحلية للنهوض الإجتماعي بباجة الجنوبية	2024	ميزانية الدولة	800	مشروع في مرحلة الدراسات
الكاف	بناء مركز تربية وتأهيل المعوقين بالكاف	2012	ميزانية الدولة	954	مشروع شهد تأخير في الإنجاز لأسباب تعود للمقاول حيث تعرض المركز للسرقة والنهب قبل استلامه، تم فسخ الصفقة وتعيين مقاول جديد لإتمام

					بقية الأشغال (تم الشروع في تركيز الحضيرة يوم 04 جوان 2024)
	توسعة الادارة الجهوية بالكاف	2014	ميزانية الدولة	400	تم القبول الوقتي للمشروع فيفري 2021
سليانة	بناء قسم تفقدية الشغل والمصالحة بسليانة	2019	ميزانية الدولة	2 500	نسبة تقدم الأشغال15%
	بناء وحدة محلية للنهوض الاجتماعي بالكرب	2019	ميزانية الدولة	688	نسبة تقدم الأشغال90%
	بناء قسم النهوض الاجتماعي بسليانة	2019	ميزانية الدولة	2 000	بصدد إتمام إجراءات تعيين المقاول
	مشروع بناء وحدة محلية للنهوض الاجتماعي بكسرى	2024	ميزانية الدولة	650	في طور الدراسات
القصرين	بناء وتجهيز وحدة عيش للمعوقين الكهول	2011	ميزانية الدولة	1400	نسبة تقدم الأشغال 97 % ، بصدد إتمام إجراءات فسخ الصفقة ليتم تعيين مقاول جديد
	بناء الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بحيدرة		ميزانية الدولة	700	شهد المشروع تأخير بسبب تغير قطعة الأرض المخصصة للمشروع وذلك لبعدها عن المواطنين، تخصيص قطعة الأرض جديدة وسط المدينة (قرار تخصيص بتاريخ 11 جانفي2024) وتم تعديل البرنامج الوظيفي للشروع في إعداد الدراسات
	مشروع بناء مقر الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بتالة		ميزانية الدولة	700	بصدد البحث عن قطعة أرض جديدة بعد أن تبين أن قطعة الأرض المقام عليها البناية القديمة بناية متداعية للسقوط كان مبرمج هدما تعود بالملك للخواص،
القيروان	بناء الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بمنزل المهيري	2018	ميزانية الدولة	300	تم القبول الوقتي 2021/03/09 والاستغلال 06 ديسمبر 2021
	بناء قسم النهوض الاجتماعي	2019	ميزانية الدولة	3194	تمت المصادقة على اختيار المقاول وفي انتظار انطلاق الأشغال
سيدي بوزيد	توسيع الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بالمكناسي	2019	ميزانية الدولة	240	تم القبول الوقتي للمشروع (ماي 2024)
	تهيئة ملعب رياضي بمركز الرعاية الاجتماعية للأطفال بسيدي بوزيد	2019	ميزانية الدولة	317	تم الإعلان عن طلب العروض في عديد المناسبات، تم تسجيل زيادة في الكلفة بصدد الدرس لطلب اعتماد إضافي أو إنجاز الأشغال في حدود الاعتماد المتوفر
المنستير	بناء وحدة النهوض الاجتماعي بزرمدين	2013	ميزانية الدولة	360	مشروع في مرحلة القبول الوقتي للأشغال
المهدية	بناء وحدة محلية لتفقدية الشغل بالشابة	2018	ميزانية الدولة	300	تم القبول الوقتي 18 ماي 2021
سوسة	بناء قسم النهوض الاجتماعي	2022	ميزانية الدولة	3 000 (الاعتماد المرسم 150 أد لإعداد الدراسات)	مشروع في مرحلة الدراسات، صادقت اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية على ترسيمه بميزانية الوزارة لسنة 2025 بكلفة

صفاقس	بناء مركب إداري صفاقس	2016	ميزانية الدولة	1 754	تم فسخ الصفقة مع المقاول المكلف بالأشغال في شهر جانفي 2024 بصدد الإعداد لتعيين مقاول جديد
قفصة	تهيئة وتوسيع قسم النهوض الاجتماعي بقفصة	2016	ميزانية الدولة	1 206	مشروع منجز (أكتوبر 2022)
	توسعة الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بأم العرائس	2018	ميزانية الدولة	160	مشروع منجز (2023)
	توسعة المركب الإداري للشؤون الاجتماعية بقفصة	2018	ميزانية الدولة	600	في طور إنجاز الأشغال نسبة التقدم 60%
	بناء وحدة محلية لتفقدية الشغل بالرديف	2022	ميزانية الدولة	500	في مرحلة طلب العروض
تطاوين	توسعة الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بتطاوين	2018	ميزانية الدولة	581	بعد فسخ الصفقة الأولى (قدرت نسبة إنجازها80%) تم تعيين مقاول ثاني لإتمام الأشغال حيث تقدر نسبة تقدم الأشغال بـ90%
	بناء الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي برمادة	2018	ميزانية الدولة	300	مشروع منجز (2021)
	مشروع بناء الوحدة المحلية للنهوض الإجتماعي بتطاوين الجنوبية	2022	ميزانية الدولة	500	بعد الشروع في إعداد الدراسات تقرر تغيير مكان تركيز المشروع (كان مبرمج على نفس قطعة الأرض المخصصة للوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بتطاوين الشمالية) وذلك لبعدها عن المواطنين، كما أن المجلس الجهوي صادق على تخصيص قطعة أرض تعود له بالملك لفائدة المشروع
	تركيز الطاقة البديلة بمركز الدفاع والإدماج الاجتماعي	2021	ميزانية الدولة	40	في مرحلة الدراسات
	مشروع توسعة الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بتطاوين الشمالية	دراسات 2021	ميزانية الدولة	30 دراسات	تم تحويل الإعتمادات الخاصة بالدراسات 30 أد (2021)، في مرحلة الدراسات (الكلفة التقديرية للمشروع 340أد)
مدنين	بناء قسم تفقد طب الشغل والسلامة المهنية بمدنين	2018	ميزانية الدولة	638	تم قبول المشروع 2023
	بناء مركب إداري مدنين	2019	ميزانية الدولة	4526	في طور إنجاز الأشغال نسبة التقدم 40%
	بناء الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بجربة ميدون	2019	ميزانية الدولة	482	مشروع منجز (2022)
	توسعة الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بحومة السوق	2019	ميزانية الدولة	230	تم القبول النهائي للأشغال ديسمبر 2022

	مشروع بناء قسم تفقدية الشغل مدنين	دراسات 2020 (المشروع مرسم 2024)	ميزانية الدولة	2235	في مرحلة طلب العروض
	توسعة مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بمدنين	2020	ميزانية الدولة	433	تم القبول الوقتي للمشروع 19 جانفي 2024
	تركيز الطاقة البديلة بمركز الدفاع والإدماج الإجتماعي بمدنين	2021	ميزانية الدولة	40	بصدد الإعلان عن طلب العروض
قبلي	بناء الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بقبلي الشمالية	2018	ميزانية الدولة	467	إنطلقت الأشغال يوم 28 جانفي 2024
	توسعة الوحدة المحلية للنهوض الإجتماعي بسوق الأحد	2018	ميزانية الدولة	160	تم الإعلان عن إستشارتين م تثمر- بصدد القيام باستشارة بالتفاوض المباشر
	توسعة الوحدة المحلية للنهوض الإجتماعي بدوز الشمالية	2019	ميزانية الدولة	415	إنطلقت الأشغال يوم 25 جانفي 2024
	تركيز الطاقة البديلة بمركز الدفاع والإدماج الاجتماعي	2021	ميزانية الدولة	40	تم الإعلان عن طلب العروض للمرة الثانية
	مشروع بناء وحدة محلية للنهوض الإجتماعي بقبلي الجنوبية	2022	ميزانية الدولة	502	مشروع في مرحلة طلب العروض
قابس	توسعة مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بقابس	2019	ميزانية الدولة	762	بصدد القبول الوقتي للمشروع
توزر	تركيز الطاقة البديلة بمركز الدفاع والإدماج الاجتماعي	2021	ميزانية الدولة	40	في مرحلة الدراسات
	تهيئة وتوسعة مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بتوزر	2017	ميزانية الدولة	101	مشروع منجز (2023)

هذا وتجدر الإشارة بخصوص الإجراءات التي ستعتمدها الوزارة لدفع المشاريع التي تشهد صعوبات، فإنه على غرار بقية الوزارات يتم عرض الإشكاليات المطروحة على اللجان الجهوية لمتابعة المشاريع العمومية المحدثة بمقتضى المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة، والتي تقدم الحلول الكفيلة بالتقدم في إنجاز المشروع.

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : **دينار واحد**

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".